MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITÉ ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences De Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE
DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية

عنوان المذكرة:

أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

من إعداد الطالب:
خوذيري عيسى

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
يوسفي رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. دواح بلقاسم	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	أ.د يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	د. بن حراث حياة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم
مناقشا	د. ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	د. حجار أسية	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016 – 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

حكمة

" لا يضركم ضعف حظكم من العلم إذا وفر حظكم من الأخلاق الفاضلة، فإن أمتكم في حاجة إلى الأخلاق والفضائل، وإن حاجتها إلى الفضائل أشد و أوكد من حاجتها إلى العلم ،لأنها ما سقطت هذه السقطة الشنيعة من نقص في العلم، ولكن من نقص في الأخلاق . "

الشيخ البشير الإبراهيمي

علامة جزائري

عيون البصائر ص296.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد ﷺ .

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وأشكره على توفيقه لإنجاز هذا البحث.

ثم من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور يوسفي رشيد على إشرافه ونصائحه وتوجيهاته، وزيادة على ذلك على تواضعه وخدمته للعلم.

وأشكر الأساتذة الكرام المناقشين على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذا البحث.

وأشكر كل العائلة الكريمة وعلى رأسهم الوالد والوالدة أطال الله في عمرهما بالعافية والزوجة والإبن والأخوة والأخوات.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث.

الحمد لله.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد ﷺ .

إلى الرحمة المهداة سيد الخلق محمد ﷺ إلى الوالد والوالدة الكريمة أطال الله في عمرها بالمعافاة الدائمة اللذان سهرا على وصولي إلى هذه الدرجة من العلم إلى زوجتي العزيزة على مساعدتها، وابني آدم عبد الجليل حفظه الله ورعاه إلى جدي جدتي.

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة .

إلى كل من لم يستطيع القلم ذكرهم ولكن القلب يذكرهم.

إلى كل العاملين من أجل نشر العلم والأخلاق.

اهدي هذا العمل.

الفهرس

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	III
الإهداء	IV
الفهرس	VI- VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول : التجارة الخارجية بين تحديات التحرير ومتطلبات التنمية الاقتصادية	57-1
تمهيد	2
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها	32-3
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	7-3
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	32-8
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية و التقييد	46-33
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية وأهدافها	35-33
المطلب الثاني: أدوات سياسة التجارة الخارجية	44 .36
المطلب الثالث: اتجاهات سياسات التجارة الخارجية وحججها	46-44
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في ظل تحرير التجارة الخارجية	56-47
المطلب الأول مفاهيم عامة حول النمو والتنمية الاقتصادية	51-47
المطلب الثاني: سياسات تحرير التجارة الخارجية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية	53-51
المطلب الثالث: تداعيات تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية الاقتصادية	56-53
خلاصة الفصل الأول	57
الفصل الثاني: تحرير التجارة الخارجية في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	98-58
تمهيد	59
المبحث الأول: محتوى تحرير التجارة الخارجية في ضل التطورات الاقتصادية العالمية	63-60

المطلب الأول: التطورات في الاقتصاد العالمي والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية	62-60
المطلب الثاني: جهود المؤسسات المالية والنقدية في تحرير التجارة الدولية	63-62
المطلب الثالث: أشكال تحرير التجارة الخارجية	63
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات)	74-64
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات)GATT	66-64
المطلب الثاني: جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)لتحرير التجارة الدولية	70-66
المطلب الثالث: جولة أورجواي وتحرير التجارة الدولية (1986-1994)	74-71
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC)	98-75
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	85-75
المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها عام 1995	91-85
المطلب الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية	98-92
خلاصة الفصل الثاني	99
الفصل الثالث: أثر التحرير التجاري على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.	135-100
تمهيد	100
المبحث الأول: التجارة الخارجية من الاحتكار الى التحرير	117-101
المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963 -1970)	103-101
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 – 1979)	105-104
المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1988- 1989)	107-106
المطلب الرابع: مرحلة تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة(1990 -2014)	117-108
المبحث الثاني: مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	125-118
المطلب الأول: دوافع وأهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	119-118
المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	120-119
المطلب الثالث: مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة	125-120
المبحث الثالث: تقييم فعالية سياسة التحرر التجاري على التنمية الاقتصادية ضمن مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	135-125

المطلب الأول: الانفتاح التجاري والنمو والاقتصادي في الجزائر.	125
المطلب الثاني: انعكاسات وأثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعات التنمية الاقتصادية.	130
خلاصة الفصل الثالث	135
الخاتمة العامة	143-137
قائمة المراجع	152-145
الملخص	-

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1-1)	إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	14
(2-1)	تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة من السلعتين مقدرة بساعات العمل	17
(3-1)	أدوات السياسة التجارية	36
(4-1)	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	51-50
(1-2)	الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (1947-1994)	70
(2-2)	مراحل الإلغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات	72
(3-2)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتجارة في الدول الأسيوية مرتفعة الأداء1980 - 1995	74
(4-2)	آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة	84
(5-2)	المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية (1995-2015)	86
(6-2)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتجارة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية 2012-1993	96
(1-3)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1962-1970) مليون دج	103
(2-3)	تطور الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة (1970-1979) مليون دج	105
(3-3)	تطور الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة(1980-1989) مليون دج	107
(4-3)	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-1993)مليون دولار	110
(5-3)	تطور نسبة الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994(%)	111
(6-3)	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1994-2004) مليون دولار	113
(7-3)	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة(1994-2004) دولار للبرميل	114
(8-3)	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1994-2004) مليون دولار	115
(9-3)	التغيرات في المؤشرات الاقتصادية قبل –بعد تحرير التجارة الخارجية	116
(10-3)	مراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة 1987-2013	123
(11-3)	معدل نمو القطاعات خلال الفترة (1993-1999) (%)	126

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(3-12)	نسبة النمو لأهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2013) (%)	126
(3-13)	تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000-2013 (%)	128
(3-14)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة 1993-2011 (%)	129

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(1-1)	أسباب قيام التجارة الدولية	07
(2-1)	آلية تصحيح الميزان التجاري في حالة فائض	11
(3-1)	آلية تصحيح الميزان التجاري في حالة عجز	11
(4-1)	نمط التجارة الدولية وفق نظرية هكشر و أولن	23
(5-1)	آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب فريمان و هوفباور	27
(6-1)	منحنى دورة حياة المنتج.	29
(7-1)	أشكال التكتل الاقتصادي	42
(1-2)	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.	83
(1-3)	النمو بمساهمة المحروقات ، وخارج المحروقات في الجزائر للفترة 1993-2011	129

مقدمة عامة

المقدمة.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحساسة التي لها دور مهم في اقتصاديات الدول ، فلا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم ، وهذا ما أدى الى بروز نظريات تبرر أسباب قيام التجارة بين الدول من منطلق التخصص وتقسيم العمل ، بدءا من النظريات التقليدية الكلاسيكية الى النظريات والاتجاهات الحديثة .

كما تعتبر التجارة الخارجية القوة الدافعة لتحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لاقتصاديات دول العالم ، و هذا من خلال السياسات و الاستراتيجيات المتبعة لبلوغ مجموعة من الأهداف المتمثلة في تحقيق الاستقرار في الأسعار، و الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، و محاربة البطالة و التضخم و كذا تخفيف العجز في موازين المدفوعات، لتتكمن في الأخير من تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، و تكون هذه السياسات والاستراتيجيات التجارية اما انفتاحيه و اما حمائية واما استراتيجية كما يصفها Paul Krugman .

وفي ضل السياسات الاقتصادية المعاصرة التي ميزت العالم والمتمثلة في العولمة والاتجاه المتزايد نحو إزالة الحواجز والقيود الجمركية و العراقيل التي تعيق حرية التجارة الدولية ، التي تسعى إلى مزيد من الانفتاح والاعتماد على اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول، وباعتبار حرية التجارة العالمية الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية الذي يتم من خلاله بانسياب السلع والخدمات دون عوائق مما يؤدي إلى تحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية .

وفي اطار التحرر التجاري تسعى الجزائر للاندماج في النظام التجاري العالمي ، في ضل تبنيها لسياسة تجارية تحررية ، من خلال توقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 م ،و اتفاق الدخول الى المنطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009م ، بالإضافة الى محاولتها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، و هذا بغرض تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنمية الاقتصادية .

كما تعددت الآراء و الأفكار حول موضوع تحرير التجارة الخارجية ودوره في النمو والتنمية الاقتصادية فمنهم من يرى ايجابية تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق وفورات الحجم و تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية و تسهيل نشر المعرفة و المساهمة في التطور التكنولوجي مما يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي و تحريك عجلة التنمية ، ومنهم من له رأي مناقض و معارض يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو و التنمية الاقتصادية.

بناءا على هذه الجدلية يمكن ابراز معالم اشكاليتنا كما يلي :

الإشكالية:

مما سبق يتضح أهمية دور التجارة الخارجية في عملية النمو التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تسارع الدول لتحرير التجارة الخارجية والدخول في اتفاقات دولية مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و المنظمة العالمية للتجارة ، وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما تأثير تحرير التجارة الخارجية كأداة من أدوات السياسة التجارية على عملية التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الأسئلة الفرعية:

بناءا على الاشكالية السابقة يمكن طرح بعض التساؤلات التالية :

- ✓ ما مفهوم التجارة الخارجية وما هي أهم النظريات و السياسات المنبثقة عنها ؟ و ماهي العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و عملية النمو و التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ ما هو محتوى تحرير التجارة الخارجية في ضل التطورات الاقتصادية العالمية ؟و ما هو دور كل من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) و المنظمة العالمية للتجارة في إرساء حرية التجارة الدولية ؟
- ✓ ما هي الاصلاحات التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد الى التحرير ؟ و ماهي المزايا و الأهداف التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الوطني من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ✓ كيف يمكن تأثير الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

الفرضيات:

قصد معالجة الاشكالية المطروحة حاولنا وضع الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر انخراط اقتصاديات الدول في ديناميكية تحرير التجارة الخارجية من المسلمات التي لا خيار للجزائر فيها لما لها من أهمية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.
- ✓ إن التوسع في تحرير التجارة الخارجية وانفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي ، يؤدي الى خلق نوع من الضغط والقيود على مستوى النمو والتنمية .
- ✓ ان اتباع منهجية التوازن بين التقييد و الانفتاح التجاري يساهم في تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وهذا ما يسمح بتحقيق المكاسب التنموية المسطرة .

- ✓ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيحقق لها بعض المزايا على المدى القصير والمتوسط الا أن الأهداف الرئيسية يمكن تحقيقها على المدى البعيد.

أهداف الدراسة:

مما خلال ما سبق يمكن تحديد أهداف هذا البحث كمايلي:

- ✓ الاطلاع على أهم النظريات التي مرت بها التجارة الخارجية ، و السياسات التجارية المنبثقة عنها .
- ✓ تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو والتنمية الاقتصادية وابراز أراء ووجهات نظر الباحثين كل حسب أفكاره.
- ✓ الاطلاع على أهم المحطات التي مر بها النظام التجاري الدولي في اطار تحرير التجارة الخارجية بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات) الى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)
- ✓ التعرف على أهم المحطات التي مر بها النظام التجاري في الجزائر بدءا من مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى مرحلة تحريرها.
- ✓ الاطلاع على مسار المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني .
- ✓ محاولة تقييم فعالية سياسة التحرر التجاري على التنمية الاقتصادية ضمن مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن ايجاز الأسباب التي دعتنا الى البحث في هذا الموضوع في النقاط الأتية :

- ✓ طبيعة التخصص و الرغبة في معالجة المواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية .
- ✓ يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية .
- ✓ الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية في عملية النمو والتنمية الاقتصادية .

نطاق الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في اطار زماني ومكاني، ففي الاطار المكاني خصصنا الدراسة بالاقتصاد الجزائري ، أما الاطار الزماني فقد تم تحديده بناءا على الأثار التي ترتبت و ستترتب على التجارة الخارجية نتيجة عملية التحرير من جهة و مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى وهذا الى غاية سنة 2014م.

الدراسات السابقة:

لقد أجريت عدة دراسات في هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

- ✓ الدراسة التي قام بها أحمد الكوزا الصادرة عن مجلة جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط) الصادرة بعنوان " التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي " سنة 2008، والتي حاول من خلالها ابراز تطور نظرية التجارة الخارجية ،والعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية ، بالإضافة الى دور الدولة ونظريات التجارة الحديثة ، ليتوصل الباحث الى دور الدولة الإيجابي في تحديد العلاقة السليمة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي .

- ✓ مذكرة ماجستير للباحثة ايمان سعودي من جامعة سطيف سنة 2013 , بعنوان " أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة(1998-2010)، والتي حاولت من خلالها الباحثة الاجابة على الاشكالية الاتية : ما هو أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية ؟ والتي توصلت من خلالها أن تحرير التجارة ليس المحدد الوحيد للنمو الاقتصادي ، وانما تؤثر فيه عدة عوامل ، كما أن أثار التحرير تختلف من دولة الى أخرى كل حسب خصوصياتها الاقتصادية .
- ✓ مذكرة ماجستير للباحث عبد الغفار غطاس من جامعة ورقلة سنة 2009 بعنوان أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، وغطت هذه الدراسة الفترة الممتدة بين 1990الى 2006، وقد توصل الباحث الى أهمية العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، بالإضافة الى ضرورة تحرير التجارة الخارجية لأهميتها في التنمية الاقتصادية .
- ✓ مذكرة ماجستير للباحثة منى مسغوني من جامعة ورقلة سنة 2005، بعنوان علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (2001-1970)،لقد توصلت الباحثة من خلال تحليل دور و أثر الواردات على النمو الاقتصادي، إلى أن الواردات لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل و تأسيس البنية التحتية للاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية .
- ✓ أطروحة الدكتوراه للباحث صواليلي صدر الدين بعنوان النمو والتجارة الدولية في الدول النامية سنة 2006، والتي توصل من خلالها أن العلاقة بين التحرر التجاري والنمو الاقتصادي لا يمكن أن تكون ايجابية الا اذا اقترنت بسياسة اقتصادية ملائمة .
- ✓ مذكرة ماجستير للباحثة شيخي حفيظة من جامعة تلمسان سنة 2011 بعنوان ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي (المنظمة العالمية للتجارة)،والتي توصلت من خلالها الباحثة الى أن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ليس خيار استراتيجي وانما تمليه الظروف الاقتصادية

العالمية ، وعلى الجزائر ترشيد سياساتها التجارية وتأهيل اقتصادها من أجل اندماجها الايجابي في الاقتصاد العالمي .

بالإضافة الي دراسات ومقالات وكتب متعددة عالجت العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة و لإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات ، و لتحقيق أهداف الدراسة ، سنعتمد على المنهج التاريخي لتبيان أهم المراحل التي مرت بها سياسات التجارة الخارجية الجزائرية، والمنهج الوصفي التحليلي لعرض كل مراحل المفاوضات التي أجرتها الجزائر لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و تقييم مختلف الآثار و الانعكاسات على التنمية الاقتصادية.

هيكل البحث:

لتحليل محتوى هذه الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية هي:

- الفصل الأول: يتناول الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية و أهم النظريات المفسرة لها و بالإضافة سياسات التجارية و متطلبات التنمية الاقتصادية في ضل تحرير التجارة الخارجية.
- الفصل الثاني :يتناول محتوى تحرير التجارة الخارجية في ضل التطورات الاقتصادية العالمية بالإضافة الى تحرير التجارة الخارجية في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات التجارة و المنظمة العالمية للتجارة .
- الفصل الثالث: يتناول التجارة الخارجية الجزائرية من الاحتكار الى التحرير ومسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاثار والانعكاسات المحتملة لسياسة التحرر التجاري على التنمية الاقتصادية ضمن مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الأول :

التجارة الخارجية بين تحديات التحرير ومتطلبات التنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الأساسية، وذلك نظرا لأهميته في عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، ولقد حضي موضوع التجارة الخارجية باهتمام المفكرين والمنظرين لعلم الاقتصاد من خلال نظريات ودراسات وأبحاث متعددة، بداية من الفكر التجاري في القرن السابع عشر، الذي يرى أن التجارة الخارجية هي الوسيلة المناسبة للحصول على المعدن النفيس والذي تقاس به قوة الدولة ، وبعدها توالت النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والمتمثلة في النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة.

وقد ظهرت أهمية التجارة الخارجية بشكل أكبر نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم، و المتمثلة في العولمة والاتجاه المتزايد نحو إزالة الحواجز التي تعيق حرية التجارة الدولية ،وفي ظل هذه المتغيرات التي فرضها النمط الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أدركت الدول ضرورة الاندماج في الاقتصاد الدولي ، وذلك من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

كما تعددت الآراء بين الاقتصاديين بخصوص موضوع النمو التنمية الاقتصادية في ظل تحرير التجارة الدولية، فمنهم من يرى ايجابية تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية ، ومنهم من له رأي مختلف يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو و التنمية الاقتصادية.

من خلال كل ما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول** : الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها.
- **المبحث الثاني** :سياسات التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد.
- **المبحث الثالث**: التنمية الاقتصادية في ظل تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في أي اقتصاد، و هذا في ظل التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي الذي يشهده العالم، كما يمكن إبراز اهتمام المفكرين لموضوع التجارة الخارجية منذ بداية القرن السابع عشر من خلال النظريات التي تعاقبت على تفسير التجارة الخارجية .

بناءا على ما سبق، سوف نحاول إبراز مختلف الجوانب النظرية و الفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية الأساس الرئيسي لمنظومة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، فلا يمكن تصور قيام دولة ما بممارسة مبادلاتها التجارية بمعزل عن الدول الأخرى، ومن هذا المنطلق فان التجارة الخارجية تختص بدراسة الاعتماد المتبادل للسلع ولخدمات بين دول العالم ، في ظل تحقيق مكاسب متبادلة.

أولا :مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الآراء حول تعريف التجارة الخارجية و يمكن إبراز أهم المفاهيم من خلال ما يلي :

أ. التعريف الأول: عرفت التجارة الخارجية تاريخيا بأنها "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وواردات ".[1]

ب. التعريف الثاني: تعرف التجارة الخارجية بأنها "أهم فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[2]

ت. التعريف الثالث: يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها "عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول ،وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي ، كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية – النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة".[3]

ث. التعريف الرابع: تعتبر التجارة الخارجية مسألة جوهرية في العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث نجد أنها كانت في الماضي سببًا من أسباب الحروب، أما في وقتنا الحاضر فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول ،كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى ذلك القدرة على توسيع منافذ التوزيع لبيع منتجاتها في الأسواق.[4]

---

[1] حسام علي داود وآخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى ،2002،ص:13.

[2] السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى،2009، ص:8.

[3] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص: 09.

4LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12.

ج. التعريف الخامس :تعرف التجارة الخارجية بأنها تمثل " حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال "[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إضافة ما يلي:

تعتبر التجارة الخارجية الأساس الرئيسي لمنظومة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتهتم بدراسة المبادلات الدولية من سلع وخدمات و مختلف عناصر الإنتاج بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ، بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة بين البلدان.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تحديد الفرق بين التجارة الخارجية و التجارة الدولية كمايلي :

- يطلق مفهوم التجارة الخارجية على التجارة الخارجية بمعناها الضيق، الذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة فقط.
- أما مصطلح التجارة الدولية فيطلق على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع ،الذي يشمل الصادرات والواردات الملموسة وغير الملموسة والهجرة الدولية للأشخاص والحركة الدولية لرؤوس الأموال.

وعليه يمكن القول أن التجارة الدولية تشمل التجارة الخارجية مضاف إليها حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وهي بذلك تشمل:

- التبادل الدولي السلعي والذي يشمل الصادرات والواردات السلعية الملموسة؛
- التبادل الدولي الخدمي الصادرات و الواردات غير الملموسة؛
- الهجرة الدولية أي تنقلات الأفراد بين دول العالم؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال؛[6]
- التوافق البيئي وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002 .

[5] حسام علي داود وآخرون ،مرجع سابق ،ص:14.

[6] رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول ،دار الرضا، القاهرة ،مصر، 2000، ص:30 .

ثانيا :أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية من خلال ما توفره لدول العالم من سلع وخدمات لا يمكن إنتاجها محليا ، أو من خلال ما تحصل عليه من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة الإنتاج المحلي ، وهذا ما يساهم في زيادة رفاهية الدول من خلال توسيع قاعدة الاختيارات في ما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد المتاحة .

ويمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال المجالات التالية :

أ) المجال الاقتصادي:

يمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية من خلال مايلي:

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية و التطور التقني الحاصل وهذا لبناء اقتصاديات قوية و تعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- تحقيق التوازنات السوقية المحلية وهذا من خلال التوازن بين كميات العرض والطلب؛[7]
- تشجيع الصادرات وهذا ما يؤدي إلى الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي وبالتالي زيادة الاستثمار؛
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية؛[8]
- تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف الفائض الإنتاجي عن السوق المحلية و هذا ما يساهم في رفع رصيد الميزانية من الصرف الأجنبي ؛
- توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي بأقل تكلفة وهذا نتيجة لمبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل .[9]

ب) المجال الاجتماعي:

تكمن أهمية التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي في تحقيق مايلي :[10]

- توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وهذا ما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد والمجتمعات ؛
- تحقيق كافة الرغبات وإشباع الحاجات والارتقاء بالأذواق؛
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على نمط الحياة اليومية؛
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية وهذا نتيجة للتغيير في البنية الاقتصادية؛

[7] رعد حسن الصرن، مرجع سابق،ص:57.

[8] رشاد العصار و آخرون ، التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2000،ص:16.

[9] عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر ،2000،ص:373.

[10] رشاد العصار و آخرون ،مرجع سابق،ص:13.

- تساعد على توثيق العلاقات الاجتماعية بين مختلف الدول.

ج) المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :[11]

- إقامة علاقات ودية مع الدول المتعامل معها؛
- العولمة السياسية من خلال إزالة الحدود وربط المجتمعات باستخدام التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود وجعل العالم بمثابة قرية كونية؛
- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية وذلك باستيراد أفضل ما توصل إليه التقدم التكنولوجي .

وتكمن الأهمية الأساسية للتجارة الخارجية من خلال علاقتها بالتنمية الاقتصادية ، وذلك أن الارتفاع في حجم الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية والعكس ، حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الخارجية تؤثر في تركيبة الدخل القومي ومستواه وبالتالي في التنمية الاقتصادية للدول .[12]

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يمكن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب التفاوت بين الموارد الاقتصادية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتجددة و المتزايدة.

ويمكن حصر أهم أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل الآتية:

- عدم وجود تكافؤ في توزيع عناصر الإنتاج بين دول العالم؛
- امتلاك فائض في الإنتاج المحلي يجب تصديره إلى أسواق خارجية ؛
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين، وذلك بسبب سعي المستهلكين للحصول على السلع ذات الجودة العالية؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع من دولة إلى أخرى، مما ينتج عنه تفاوت في استخدام الموارد الاقتصادية حسب التكنولوجيا المستعملة.

ويمكن توضيح أسباب قيام التجارة الخارجية من خلال الشكل التالي:

[11] رعد حسن الصرن ،مرجع سابق ،ص:58.

[12] جمال جويدان الجمل ،التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2006ص:12.

الشكل رقم: 1-1 أسباب قيام التجارة الدولية

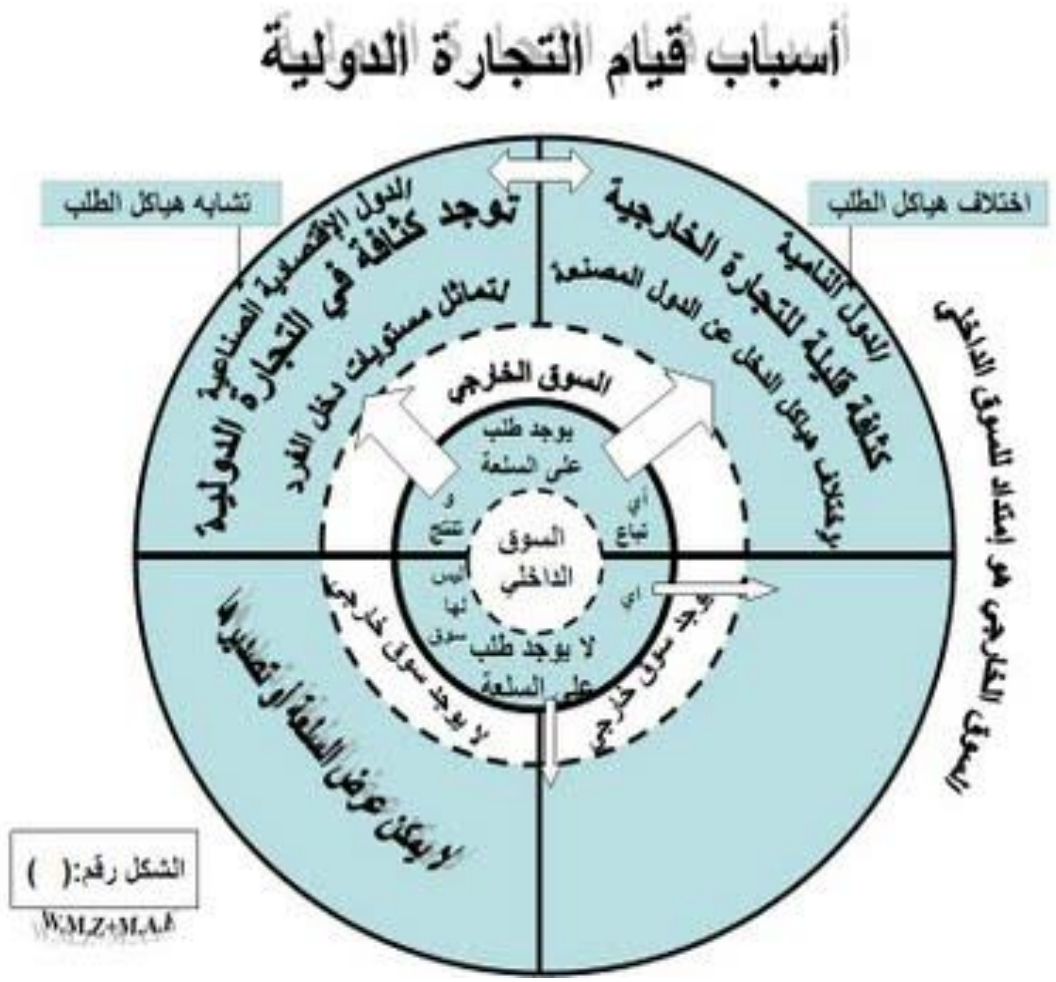

source :http://futuranfase.blogspot.com/2009/11/blog-post_15.html

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

أسست نظريات التجارة الخارجية في منتصف القرن السادس عشر، وكان الغرض من وضع أي نظرية هو محاولة الإجابة على سؤال رئيسي يتمثل في معرفة أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا من طرفي التبادل، ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة يمكن حصرها في ما يلي :[13]

- ✓ ماهي شروط تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي؟
- ✓ كيف توزع الفوائد التي يحققها تقسيم العمل الدولي (التخصص الدولي)بين الدول المشتركة في التخصص؟
- ✓ ماهي الاسباب التي من خلالها يتم تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة من الدول في إنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات؟

وسنحاول من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة معرفة أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بدءا من المدرسة التجارية ثم المدارس الكلاسيكية و النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

الأسس والفرضيات التي تقوم عليها النظريات:

نظرا لأن الظواهر الاقتصادية جد معقدة، فإن الباحثين في هذا المجال يعتمدون على التجريد و ذلك قصد عزل المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير على الظاهرة المدروسة.

ولأن عملية التجريد تنطلق من افتراضات تكون في غالب الأحيان غير واقعية ولكنها ضرورية لتبسيط الواقع و تمكين التعامل معه بكل سهولة، وعند معرفة طبيعة العلاقات التي تخص الظاهرة موضوع الدراسة، يمكن الاقتراب من الواقع تدريجيا بالتخلي عن الافتراضات غير الواقعية.

من أهم الافتراضات التي تقوم عليها النظريات موضوع الدراسة ما يلي:[14]

- العالم يتكون من دولتين فقط؛
- الإنتاج يتكون من سلعتين فقط؛
- عناصر الإنتاج تنحصر في نوعين فقط هما: العمل و رأس المال؛
- الحرية التجارية ؛
- سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع و الخدمات بما فيها سوق عناصر الإنتاج؛
- غياب التكلفة بالنسبة للنقل الدولي.

وعلى هذه الأسس تأسست النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

[13] محمد دياب، مرجع سابق، ص:83.

[14] ع د. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية ،مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، مصر، 2010،ص:09-10.

أولا : تفسير التجارة الخارجية عند المدرسة التجارية (Mercantilism)

يعتبر المذهب التجاري أول من قام بوضع التنظيمات الوطنية للتجارة الخارجية ، وهذا في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة الوطنية في كل من فرنسا وانجلترا وهولندا وبلجيكا والبرتغال واسبانيا حيث بدأ مجموعة من المفكرين (توماس مان و جان باتيست ودي مونكرتيان ....)أطلق عليهم التجاريون بكتابة مقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفتهم الاقتصادية والتي عرفت بالمذهب التجاري.

حيث كانت آراء التجاريين تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة.[15]

أ.مبادئ الميركانتيلية :

قامت المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية في مفهوم الميركانتيلين على مايلي:[16]

- تأمين الفائض في الميزان التجاري ، وذلك من خلال تدفق الثروة المتمثلة في المعادن الثمينة (الذهب والفضة)؛
- فرض رقابة حكومية صارمة على التجارة الخارجية وذلك من خلال فرض التعريفات والحصص لضمان الفائض في الميزان التجاري؛
- استخدام وسائل السياسات التجارية مثل منح الإعانات التصديرية و فرض الرسوم الجمركية على الواردات إلى غير ذلك من الوسائل؛
- منع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة أخرى؛
- فرض الاحتكار على التجارة الخارجية، وذلك من خلال منح أو (منع) حق ممارسة التجارة الخارجية لشركات محددة وفي مناطق معينة من العالم (مثل شركة الهند الشرقية)؛
- استيراد المواد الأولية من دون رسوم (في حالة عدم توفر بديل لها في الداخل)، ومنع استيراد ها (في حالة توفرها في البلاد) ،وهذا ما يؤدي إلى ضمان الفائض في الميزان التجاري من خلال تراكم احتياطي الذهب مع بقاء أسعار المنتجات المصدرة في مستويات متدنية.

[15] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2007،ص:35.
[16] محمد دياب ، مرجع سابق، ص:86-87.

ويمكن تلخيص آراء التجاريين في أن:

ثروة الدولة هي شبيهة بثروة الأفراد تقاس بما لديها من نقود ممثلة في المعادن النفيسة :(ذهب و فضة)،فإذا لم تكن الدولة تمتلك مناجم للذهب و الفضة ،لا يمكنها الحصول على هذه المعادن النفيسة إلا عن طريق التجارة الخارجية التي يجب أن تحرص فيها على تحقيق فائض في ميزانها التجاري(زيادة الصادرات وتقليص الواردات).

ب .تطور مفهوم الميزان التجاري عند التجاريين :

مر الفكر التجاري بثلاثة مراحل لتحقيق الميزان التجاري الملائم هي كمايلي :[17]

1.المرحلة الأولى :(السياسة المعدنية)وتعني زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) من خلال الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد وحضر تصدير هذه المعادن حضرا مطلقا.

2.المرحلة الثانية : الرقابة المباشرة على مجموع المعاملات التجارية مع كل دولة على حدة بدل الرقابة المباشرة على كل عملية تصدير و استراد على حدة.

3.المرحلة الثالثة : تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري من خلال أنه يكفي لتحقيق فائض تجاري أن تكون قيمة الصادرات الإجمالية أكبر من مجموع الواردات بصرف النظر عن التوزيع الجغرافي للتجارة.

ج. الانتقادات الموجهة للفكر التجاري :

تعرضت الميركانتيلية و سياساتها الحمائية الداعمة إلى توجيه التجارة وجعلها لتكون الوسيلة الأساسية لتراكم الذهب إلى انتقادات شديدة على يد رائد الفكر الكلاسيكي "أدم سميث" ، ومن قبله المفكر الانجليزي "ديفيد هيوم" الذي أشار أن الميركانتيلية لا تصلح لان تكون نظاما علميا فلو أصبحت كل الدول دائنة فماهي الأطراف المدينة وحسب تحليل هيوم فإنه يستحيل على أي دولة أن تستمر في تحقيق فائض أو عجز في ميزانها التجاري لأن آلية (الأسعار- نقود) ستكون كفيلة بإعادة التوازن، وتمثل هذه الملاحظة لدى هيوم إشارة مبكرة لنظرية كمية النقود التي اعتنقها الفكر الكلاسيكي فيما بعد.[18]

ويمكن توضيح هذه الآلية بصورة مبسطة كما في الشكلين الآتيين:[19]

[17] محمد دياب ، مرجع سابق، ص:88.

[18] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 41-42.

[19] ميرندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص: 15-16.

الشكل رقم:1-2 آلية تصحيح الميزان التجاري في حالة تسجيل فائض

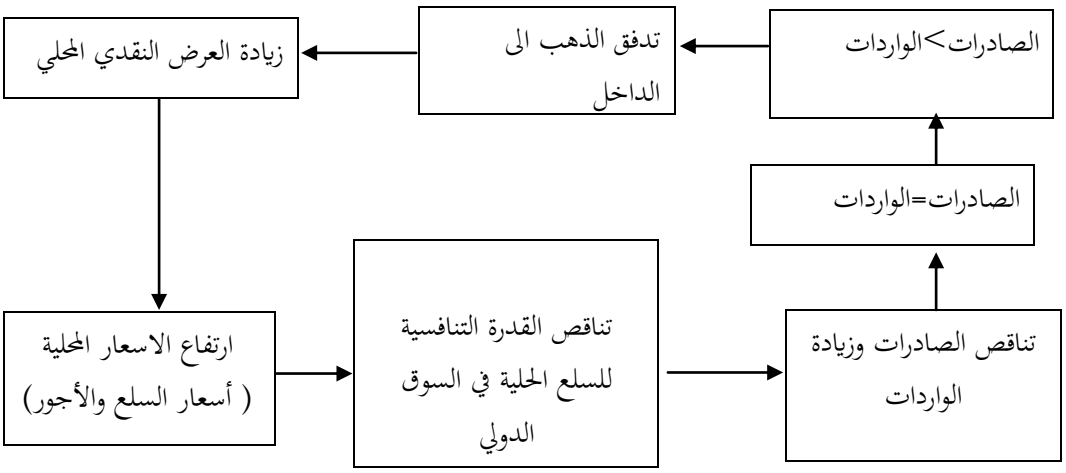

الشكل رقم:1-3 آلية تصحيح الميزان التجاري في حالة تسجيل عجز

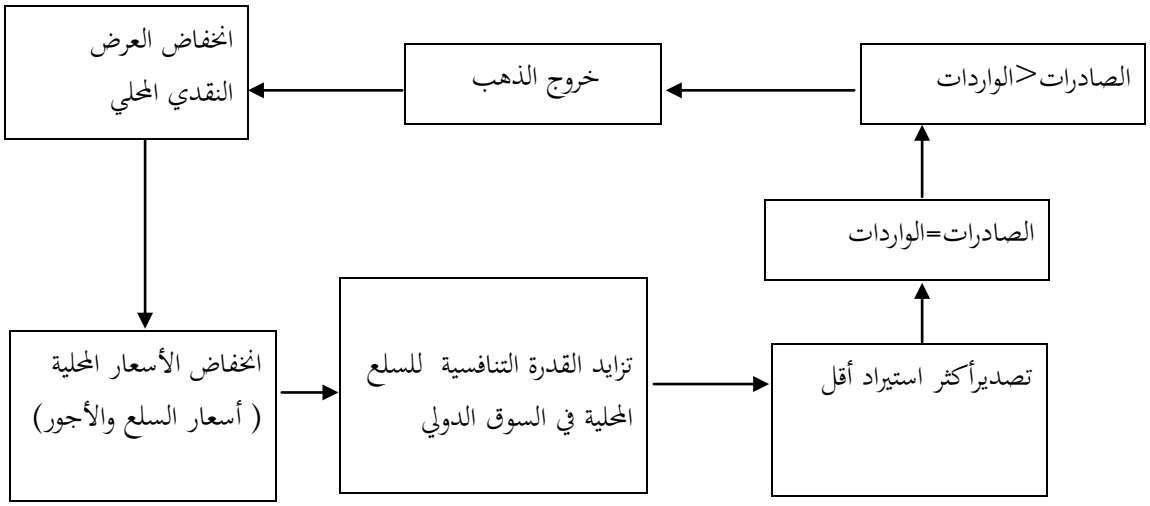

المصدر : ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية ،مركز التعليم المفتوح بنها، جامعة الزقازيق، 2010، ص: 15-16.

ثانيا: النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية

تعتبر النظرية التقليدية من أهم النظريات الفكرية المفسرة للتبادل الدولي حيث يمكن التمييز بين جيلين من كتاب هذه المدرسة :[20]

الجيل الأول :

يمثل هذا الجيل الرواد الذين فسروا التبادل الدولي من خلال النظرية التقليدية في التجارة الدولية ،والذين كانت انطلاقتهم من بريطانيا العظمى في ذلك الوقت وهم :أدم سميث A.Smith،دافيد ريكاردو D.Ricardo ،تورنر Torrens ،جون ستيوارت ميل J.S.Mill،ولقد سادت أفكار هؤلاء منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر و حتى القرن العشرين وتدرجت أفكارهم من نظرية النفقات المطلقة إلى نظرية النفقات النسبية ثم إلى أثر الطلب المتبادل الدولي.

و بصفة عامة، يمكن القول أنه توجد أفكار مشتركة بين كتاب الجيل الأول تتمثل في تبني نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم لأسس تفسير قيام التبادل الدولي.

الجيل الثاني:

من بين أهم كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية في التجارة الخارجية نجد كل من أيد جورت Edgworth ،هابرلار Hoberler،ليونتيف Leonteif،ليرنر Lerner،مارشال Marshal،ميد Mead

ويعتمد هدا الفكر جانبين أساسيين هما :

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة كبديل لنظرية العمل في القيمة التي اعتمد عليها الجيل الأول (الفكر الكلاسيكي).
2. إدخال منحنيات السواء الجماعية كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي.

ويمكن القول بصفة عامة أن أفكار الجيل الثاني بالرغم من أنها حافظت على المبدأ الأساسي المتعلق بأسس وشروط التبادل الدولي والمتمثل في مبدأ الميزة النسبية إلا أنه في ذات الوقت قد حققت تقدما ملحوظا من خلال تحررها من القيود التي فرضتها نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيم السلع.

[20] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،الطبعة الأولى، 2009، ص: 16-18.

1. تفسير النظرية الكلاسيكية لقيام التجارة الخارجية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول ، وذلك منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر ،وجاءت النظرية الكلاسيكية على أنقاض أفكار المدرسة التجارية و المدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) و التي كانت تنادي بفرض القيود على التجارة الخارجية، حيث دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لتفسير أسس قيام التبادل الدولي .

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الخارجية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي؟ وما هي أسبابه؟.

وعليه يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

أولا : نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث (1732- 1790)

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيرا علميا إلى آدم سميث[*] ،الذي تأثر بآراء الطبيعيين (الفيزيوقراط) في فرنسا من جهة و انهال بالنقد على أراء الميركانتيلين من جهة أخرى ، ليؤكد أن ثروة الأمة لا تقاس بالمعادن الثمينة و إنما بمستوى الكفاءة الاقتصادية وهذه الكفاءة مرهونة بتحقق المنافسة الحرة والحرية الاقتصادية في إطار تقسيم العمل و التخصص.[21]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة،حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل الفائض منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع لها ميزة مطلقة في إنتاجها كذلك.وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة ،وزيادة الإنتاج ، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[22]

و حسب أدم سميث فإن المزايا الناتجة عن التخصص في الإنتاج (تقسيم العمل) داخل الدولة الواحدة، لا تتحقق إلا من خلال تقسيم العمل الدولي خاصة في ظل اتساع نطاق السوق، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تقوم بمبادلة الفائض منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع لها ميزة مطلقة في إنتاجها كذلك.[23]

---

[21] هجير عدنان أمين زكي ، الاقتصاد الدولي : النظرية والتطبيق ، دار إثراء, عمان, الطبعة الأولى، 2010، ص:51 .

[*] أدم سميث ولد في عام 1723 باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد السياسي من أهم مؤلفاته كتاب "ثروة الأمم"، توفي سنة 1790.

[22] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة،الأردن،2007،ص: 36-37.

[23] مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية للطبع النشر و التوزيع، بيروت، 1988،ص:53

و بصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن" المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى .[24]وبهذا حاول أدم سميث تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية اعتمادا على التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول.

أ. التفسير العلمي لنظرية التكاليف المطلقة:

و لتوضيح كيفية قيام التبادل الدولي على أساس نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث نستخدم المثال التالي :

- ✓ نفترض أنه لدينا دولتين هما الجزائر و مصر
- ✓ تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل /للوحدة في إنتاج السلعتين .
- ✓ يوجد نوعين من السلع يتم إنتاجها هما : القطن والقمح

جدول رقم :1-1 إمكانيات الانتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل.

السلعة / الدولة	القمح	القطن
الجزائر	4ساعة عمل/الوحدة	8ساعة عمل/الوحدة
مصر	8ساعة عمل/الوحدة	4ساعة عمل/الوحدة

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال هذا الجدول نلاحظ مايلى:

- ✓ أن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 4 ساعات عمل في الجزائر و 8ساعات عمل في مصر.
- ✓ أن إنتاج وحدة واحدة من القطن يتطلب 8ساعات عمل في الجزائر و4ساعات عمل في مصر.

و بالتالي، فانه يمكننا القول أن النفقة المطلقة لإنتاج القمح في الجزائر أقل منها في مصر ، وأن النفقة المطلقة للإنتاج القطن في مصر أقل منها في الجزائر .[25]

ومنه نستنتج أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، حيث تحتاج عملية إنتاج وحدة واحدة من القمح فيها إلى عدد ساعات أقل من عدد ساعات إنتاجها في مصر، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القطن في حين أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القطن، حيث تحتاج عملية إنتاج الوحدة الواحدة من القطن فيها إلى عدد ساعات أقل من عدد ساعات إنتاجها في الجزائر، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح.

بناء على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث فإنه يجب على الجزائر أن تتخصص في إنتاج و تصدير القمح، بينما تتخصص مصر في إنتاج وتصدير القطن، و على هذا الأساس يتم قيام التبادل بين البلدين.

[24] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:94.

[25] نفس المرجع السابق ، ص:95.

ب. الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة :

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة نذكر ما يلي:[26]

– أنها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا؛

– قد لا يحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛

– إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

كما أن نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث عجزت عن الإجابة عن التساؤل المطروح كيف يكون السبيل إلى التخصص بالنسبة للدولة التي لا تتوفر فيها ميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة مقارنة بالدول الأخرى ؟وأدا كانت دولة معينة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى ،هل يعني ذلك أنه لا توجد مكاسب للتجارة بين الدولتين ؟[27]

وقد حاول دافيد ريكاردو تقديم إجابة على هذا التساؤل من خلال نظرية الميزة النسبية .

ثانيا :دافيد ريكاردو ونظرية الميزة النسبية:

جاءت هذه النظرية للإجابة على الإشكالية التي لم تستطع نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث الإجابة عنها وهي ما هو وضع الدولة التي دخلت في التجارة الدولية حديثا(لا تتمتع بميزة مطلقة)؟هل تعمد إلى الانزواء جانباً ؟ أم تعمد على العكس إلى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتماً من تعريض صناعاتها إلى منافسة مدمرة من قبل الدولة الثانية؟[28]

وهذا ما حاول" ديفيد ريكاردو"[*] الإجابة عنه في كتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" سنة 1817 م الذي قدم فيه نظريته عن النفقات النسبية[29] الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية [30]

---

[26] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:96.

[27] رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 15، 2013،ص:174.

[*] ديفيد ريكاردو ولد سنة 1772 في بريطانيا وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة، والتوزيع والربح والريع، والنقود وغيرها، نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1817، توفي سنة 1823.

[28] ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره،ص:25.

[29] David Ricardo, The principales of political Economy and Taxation, London, 1817.

[30] ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit., page 279.

و على هذا الأساس فان هذه النظرية تبن أنه اذا تفوق بلد ما تفوقا مطلقا في إنتاج كل السلع ، فأنه بإمكانه أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يتفوق فيها تفوقا نسبيا ،و يترك للبلدان الأخرى التخصص في إنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أقل ، أي التي تتمتع فيها بميزة نسبية أقل، و بهذا يمكن تحقيق منافع تجارية متبادلة.[31]

بناءا على هذه النظرية ليس بالضرورة لقيام التجارة بين الدول أن تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل إن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول وليس التكاليف المطلقة ،وتحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى ولو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبيا مقارنة مع بقية الدول. [32]

أ.الأسس والافتراضات التي قامت عليها النظرية :[33]

بنى ريكاردو نظريته على عدد من الأسس والافتراضات التي تتلخص في ما يلي:

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية و الخارجية؛
- التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج؛
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخليا وليس خارجيا؛
- تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة؛

وتضمنت الافتراضات التي تساعد على فهم النظرية (رغم أنها ليست صالحة لصحتها) الأمور التالية :

–التبادل العيني أو حيادية النقد وتواجد دولتين ,لا تنتجان سوى سلعتين

– خضوع الإنتاج لحالة ثبات الغلة ,وسيران قانون التكاليف الثابتة ,أي أن تكاليف الإنتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة.

– إمكانية تقييم المنتجات بالعمل المبذول فيه.

– عدم وجود نفقات نقل مصاريف تأمين وغيرها وأكد ريكاردو أن التجارة الخارجية يكفي لقيامها بين دولتين أن تتمتع كل منها إزاء الأخر بميزة نسبية في إنتاج السلعتين محل التبادل.

ب. التفسير العلمي لنظرية المزايا النسبية

و يمكن توضيح فكرة المزايا النسبية لديفيد ريكاردو من خلال المثال العددي التالي ، مع إضافة مجموعة من الافتراضات تسمى بالافتراضات التحليلية وهي: [34]

[31] هجير عدنان زكي أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص:47.

[32] حسام علي داود و آخرون، مرجع سابق ،ص: 38.

[33] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:97.

[34] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص:31.

- وجود دولتين فقط هما الجزائر ومصر؛
- وجود سلعتين فقط هما القطن والقمح؛
- ثبات مستوى التطور التكنولوجي؛
- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة ؛
- التبادل بين الدولتين يتم على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

جدول رقم:1-2 يبين تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة من السلعتين مقدرة بساعات العمل

السلعة / الدولة	القمح	القطن
الجزائر	10ساعة عمل/الوحدة	15ساعة عمل/الوحدة
مصر	22ساعة عمل/الوحدة	18ساعة عمل/الوحدة

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نستنتج ما يلي :

وفقا لنظرية الميزة المطلقة فانه الجزائر لديها ميزة مطلقة في إنتاج كل من السلعتين القمح و القطن وبالتالي تخصص الجزائر في إنتاج وتصدير السلعتين ، في حين أن مصر تتخصص في استيراد السلعتين وهذا ليس في مصلحة مصر ،وعلى هذا الأساس جاءت نظرية الميزة النسبية لتوضيح كيفية قيام التبادل بما يضمن النفع المتبادل لكلا الطرفين .

و لكن حسب ريكاردو وباستخدام العلاقة النسبية بين النفقات أثبت أنه من مصلحة الجزائر أن تتخصص في إنتاج القمح، وأن تعتمد على مصر في تموينها بالقطن ،كما أنه من مصلحة مصر أن تتخصص في القطن، وتعتمد على الجزائر في تموينها بالقمح.

وبناءا على هذا تقوم الجزائر بمبادلة وحدة واحدة من القمح تكلفتها 10ساعات عمل بوحدة واحدة من القطن كانت ستكلفها 15 ساعة عمل لو بقيت تنتجها بنفسها محليا ، وتربح بذلك 5ساعات عمل ، كما تقوم مصر بمبادلة وحدة واحدة من القطن تكلفتها 18ساعة عمل بوحدة واحدة من القمح كانت ستكلفها 20ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا ، وبالتالي تربح بذلك 2ساعة عمل .

ويمكن توضيح ذلك من خلال حساب التكلفة النسبية للقمح بالنسبة للقطن لكل بلد كما يلي:

- النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين:

وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح في الجزائر بالنسبة لمصر كما يلي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في الجزائر}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في مصر}} =$$

و كذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القطن في الجزائر بالنسبة لمصر كما يلي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في الجزائر}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في مصر}} =$$

- النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين: داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي):

وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقطن في الجزائر كما يلي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في الجزائر}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في الجزائر}} =$$

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقطن في مصر كما يلي:

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في مصر}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج القطن في مصر}} =$$

و من خلال حساب التكلفة النسبية لإنتاج للقمح بالنسبة للبلدين :

التكلفة النسبية في الجزائر	10 / 22=0.45
التكلفة النسبية في مصر	15/18=0.83

أي أن تكلفة وحدة واحدة من القمح في الجزائر ، تعادل 0.45 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في مصر ، وأن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن في الجزائر تعادل 0.83 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن في مصر.

وعند مقارنة النسبيتين (0.45< 0.83) يتبين أن مصلحة الجزائر أن تتخصص في إنتاج القمح ،لأنها تنتجه بكلفة نسبية أقل من تكلفة القطن.

ومن خلال حساب التكلفة النسبية لإنتاج للقطن بالنسبة للبلدين:

التكلفة النسبية في الجزائر	22/10=2.2
التكلفة النسبية في مصر	18/15=1.2

أي أن تكلفة وحدة واحدة من القمح في الجزائر ، تعادل 2.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح في مصر ، وأن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن في الجزائر تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القطن في مصر.

وعند مقارنة النسبيتين (1.2< 2.2) يتبين أن مصلحة مصر أن تتخصص في إنتاج القطن، لأنها تنتجه بكلفة نسبية أقل من تكلفة القمح.

وبهذا يبن ريكاردو أن الاختلاف في التكلفة النسبية هو الذي يتم من خلاله قيام التبادل وليس كما دعت إليه نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث.

وأهم ما يميز هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وتقسيم العمل و حرية التجارة الخارجية، كما نجحت في إظهار أهمية الواردات بعد أن أنكرها الفكر التجاري .

ج.الانتقادات التي تعرضت لها نظرية المزايا النسبية :

رغم أن هذه النظرية أجابت عن بعض التساؤلات التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، فقد تعرضت لبعض الانتقادات تمحورت حول النقاط الآتية:

- المغالاة في التبسيط، استندت النظرية على مجموعة من الفروض بعيدة عن الواقع من خلال افتراضها لعالم بسيط يتكون من دولتين وسلعتين فقط ؛
- اعتمدت النظرية على فرضية ثبات الغلة (التكاليف)، وهذا ما يتناقض مع الواقع فالتكاليف تزداد مع التوسع في الإنتاج وهذه التكاليف من شأنها أن تبطل الميزة ، ومن جهة أخرى قد يؤدي ظهور اقتصاديات الحجم إلى تناقص التكاليف وهذا ما يؤدي إلى تحقيق ميزة نسبية ؛
- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها ؛[35]
- إهمالها لجانب الطلب والاهتمام بجانب العرض؛
- اعتمدت على افتراض عدم وجود تكاليف نقل وعدم وجود قيود جمركية عند احتساب التكلفة النسبية التي يتم على أساسها التخصص وهذا مستبعد في الواقع ؛
- اعتمادها على عنصر العمل في تحديد القيمة وإغفالها إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى؛ وهذه الفروض غير محققة في الواقع، فيمكن أن يحدث التوازن في مستوى أقل من التشغيل الكامل؛
- تفترض النظرية تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وسيادة المنافسة الكاملة والحرية في التجارة الدولية ؛ وهذه الافتراضات بعيدة عن الواقع؛
- تجاهل النظرية لأثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية و التكنولوجية ، والتي ينجم عنها تغيرات في عرض السلع في السوق الدولية ؛[36]
- تفترض النظرية تشابه الأذواق بين الدول المختلفة وهذا غير واقعي، لأن الأذواق تختلف باختلاف الدخول، بالإضافة إلى أن اختلاف الأذواق له دور هام في تحديد الطلب على السلع المختلفة.[37]

[35] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[36] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[37] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سبق ذكره، ص: 73.

ثالثا: نظرية التبادل الدولي لجون ستيوارت ميل*:

ركزت النظريات السابقة (نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية) في تفسيرها لقيام التجارة الخارجية بين الدول على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) مع إهمالها لجانب الطلب.

لذا كان اهتمام جون ستيوارت ميل من بعده في كتابه: "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر سنة 1848م، منصبا على إظهار أهمية طلب كل دولة في تحديد معدل التبادل الدولي، حيث أن معدل التبادل الدولي يتحدد انطلاقا من الطلب المتبادل من طرف كل دولة بالنسبة لمنتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات مساوية مع قيمة الواردات لكل دولة .

ويقصد بحجم التبادل ذلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها، أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات و الواردات ،ويمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي كما يلي : [38]

- معدل التبادل الدولي = 1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات = قيمة الواردات.
- معدل التبادل الدولي >1 ، معنى ذلك أن : قيمة الصادرات > قيمة الواردات.
- معدل التبادل الدولي <1 ، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات < قيمة الواردات

بحيث أن التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة ، يتحدد بناءا على الوضع الذي تكون فيه صادرات الدولة مساوية لواردات الدولة الأخرى المشاركة في التجارة .

وبعبارة أخرى عرض البلد A لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد B والعكس صحيح ، بحيث أن الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن المعدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية [39]

غير أن هذه النظرية كانت بعيدة جدا عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف التبادل، ولم تراعي الحالة التي يكون فيها التصدير من جانب واحد فقط، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على هذه النظرية.

* جون ستيورات ميل ولد في 20أيار1806 بلندن من مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر عام 1848، توفي في 7أيار1873 بفرنسا.

[38] سكينة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009 ، ص:85 .

[39] رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

رابعا : نظرية تكلفة الفرصة البديلة(هابرلر):

حاول الاقتصادي الألماني غ.هابرلر G , Haberler إعادة صياغة نظرية التكاليف النسبية لريكاردو والتي تعتمد على نظرية العمل كعنصر وحيد في تحديد القيمة مستخدما تحليلا أخر يسمى تكلفة الفرصة البديلة .

حيث أن الواقع يشير أن العمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج و إنما يوجد عناصر أخرى تتمثل في الأرض ورأس المال ، كما أن عنصر العمل في حد ذاته ليس متجانسا ويصعب قياس عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل.

من هذا المنطلق فإن تكلفة إنتاج سلعة ما لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، بل تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان من الممكن للمجتمع إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها، استنادا إلى ذلك يحدد هابرلر الظروف التي يمكن فيها التبادل الدولي ممكن التوضيح الفكرة العامة لنظرية الفرصة البديلة نفترض انه :

إذا استطاعت دولة معينة إنتاج السلعة (س) أو السلعة (ص) ، فان تكلفة الفرصة البديلة للسلعة (س) هي عبارة عن كمية السلعة الأخرى (ص) التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة (س) وعلى هذا الأساس فان معدل التبادل بين السلعتين يمكن التعبير عنه بدلالة تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما .[40]

ومن خلال استخدام هابرلر منحنيات إمكانيات الإنتاج استطاع أن يبين كل المجموعات التي يمكن لدولة ما إنتاجها بكميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال فترة زمنية معينة وذلك باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج.

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي عدم إجابتها عن سبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، و استخدامها الوحدات الحقيقية في التحليل بدل استخدام النقود .

[40] محمد دياب، مرجع سابق، ص:109-110.

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية و تفسيرها للتجارة الخارجية:

بناءا على النظريات الكلاسيكية التي اعتمدت في تفسيرها لقيام التبادل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج السلع بين الدول، لكنها لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول ، أي أن النظرية التقليدية حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية ، ولم تحدد لماذا تقوم التجارة الدولية ،فجاءت نظرية هكشر وأولن لتفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع ، ومن هنا يمكن القول أن نظرية هكشر وأولين هي نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة عنها.

أ. النظرية السويدية (هكشر* – أولين):**

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصادي السويدي "هكشر" في مقال بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع "الذي صدر سنة 1919 م ، من خلال تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الخارجية ،ومن بعده تلميذه "برتل أولين" في كتابه: (Interrégional and International Trade)[41]"التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر في 1933م ، من خلال مساهمته في تفسير أسباب اختلاف الأسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الخارجية. [42]

يعتبر هكشر–أولين أن اختلاف التكاليف النسبية بين دولة و أخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول وأن هذه الإنتاجية تتوقف على العاملين التاليين[43]:

1) اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، أي اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة لأخرى؛
2) اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة، إذ من الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توافر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى.

النتيجة التي توصل إليها هكشر– أولين ، هي أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول ، وهذا يعني أن البلد يصدر سلعا تحتوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا ، بينما يستورد سلعا تحتوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.[44]

---

* بيل هكشر: ولد سنة 1919 : اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته: "the effect of forgien Trade on the distribution of income"

** بول أولين : ولد سنة 1933، اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل، ومن مؤلفاته: "Interrégional and International Trade"

[41] Bertil Ohlin, Interregional and International Trade, 1933.

[42] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

[43] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

[44] رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره،ص:177.

والشكل التالي يوضح نمط التجارة الدولية وفق هذه النظرية: [45]

الشكل رقم:1-4 نمط التجارة الدولية وفق نظرية هكشر و أولن

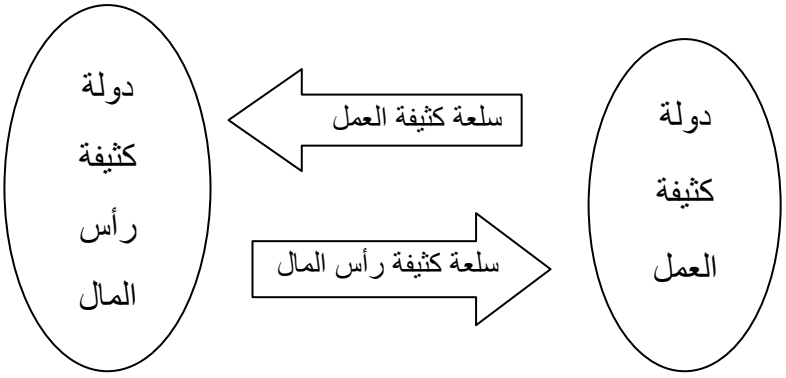

نمط التجارة الدولية وفق نظرية هكشر و أولن

لقد حظيت هذه النظرية بقبول عام، خاصة بعد تطويرها من طرف كل من "ساموبلسون" و" لرنر " واستمرت لفترة طويلة كأساس نظري لقيام التجارة الخارجية بين الدول.

ب .الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :[46]

- عدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج :ركزت هذه النظرية على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج (الندرة أو الوفرة) و أهملت الاختلاف في الجانب النوعي والمتمثل في نوعية الأرض و أنواع رأس المال ،بالإضافة إلى أنواع العمل و المهارات المختلفة.
- أهملت النظرية إمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي .
- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة من خلال أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة لأخرى وليست متماثلة ،
- عدم التفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، بحيث تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول.

ب. لغز ليونتيف[47]:

بناءا على دراسة تطبيقية قام بها الاقتصادي الأمريكي ويزلي ليونتيف والمعروفة باسم(تناقض أو لغز ليونتيف) حاول التحقق من مدى انطباق نظرية هكشر – أولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ،و ذلك

[45] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،الطبعة الأولى، 2009، ص:27.

[46] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سبق ذكره،ص- ص:89-92.

[47] اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ،ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا ،عمل كأستاذ للاقتصاد عام 1946 ،وقام بنشر أبحاث عن الاقتصاد الأمريكي .

في مطلع الخمسينات من القرن الماضي .وكانت نتائج هذه الدراسة مخالفة لهذه النظرية وهو ما فتح المجال أمام المنظرين والمفكرين لتفسير نتائج دراسة ليونتيف.[48]

من خلال هذه الدراسة فانه من المتوقع أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة وافرة برأس المال، تقوم بتصدير السلع كثيفة الاستخدام رأس المال، وتستورد السلع كثيفة الاستخدام للعمل، لكن الاقتصادي الأمريكي ليونتيف قد لاحظ من خلال دراسته أن الدراسة جاءت بنتائج معاكسة ، بمعنى أن دراسة ليونتيف توصلت أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة الاستخدام للعمل وتستورد سلع كثيفة الاستخدام لرأس المال ، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هكشر- أولين" لهذا سميت هذه الدراسة (لغز أو تناقض ليونتيف).[49]

وقد فسر ذلك ليونتيف مبينا أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل في أي مكان أخر، إضافة إلى عامل قوة التنظيم الإداري للمؤسسات الأمريكية وحرصها على الانضباط والتركيز في العمل واعتمادها نظام الترقية والتحفيز والتشجيع واللامركزيّة.

في ظل هذا الاكتشاف الذي لقي انتشارا واسعا بين الاقتصاديين ، حاول العديد من المفكرين إيجاد تفسير "لغز ليونتيف"؛ وكانت النتيجة تطوير نظرية الميزة النسبية ، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي تؤثر في التخصص الدولي ومن بينها :[50]

1- عدم تجانس عناصر الإنتاج .
2- أهمية الموارد الطبيعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لاستغلالها في عملية الإنتاج.
3- تأثير السياسة التجارية الخارجية للدول على التخصص الدولي.

ورغم كل ما قيل عن لغز ليونتف إلا أنها محاولة مهمة ، فتحت المجال إلى العديد من الدراسات مثل دراسة(Ishimoura & Tatemoto)في عام 1959م على الاقتصاد الياباني ، ودراسة (Wahl) عن الاقتصاد الكندي سنة 1961 م ،وتوصلت إلى نتائج متناقضة مع نظرية هكشر وأولن ، في حين أيدتها دراسات أخرى مثل دراسة (Bharadwaj) سنة 1962 م عن الهند، ودراسة (Stopler،Rosecamb) سنة 1961 م عن ألمانيا الشرقية ، ثم جاءت نظرية (Stopler، Samelson) التي تبحث عن الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها ،وذلك في نموذج للتوازن العام.[51]

---

[48] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره ،ص:101 .
[49] نفس المرجع ،ص ص:101-102 .
[50] محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ،ص : 122 .
[51] رائد فاضل جويد ، مرجع سبق ذكره، ص : 178 .

ثالثا :النظريات الحديثة وتفسيرها للتجارة الخارجية:

إن التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، فرضت على منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية إدخال أنماط جديدة تختلف عن النظريات التقليدية مثل عامل التكنولوجيا ، المنافسة الغير الكاملة ، اختلاف الأذواق ... الخ هذا ما أدى إلى بروز نظريات حديثة ، ترتكز على اتجاهين اثنين هما جانب الطلب وجانب العرض.

أ. التوجه المرتكز على جانب الطلب

تعتبر أهم النظريات التي ركزت على جانب الطلب هي نظرية التبادل الدولي .

1)نظرية التبادل الدولي (Linder)

ركزت نظرية التبادل الدولي ل " Linder" على عنصرين أساسيين : [52]

العنصر الأول متعلق بفرضية أن عوامل العرض هي التي تحرك اتجاه وحجم الطلب؛ أما العنصر الثاني فهو متعلق بتحليل وتفسير نوع معين من التجارة.

فمن خلال العنصر الأول ، اعتبر ليندر أن الطلب المحلي هو المحدد الرئيسي لحجم ونوع التجارة ، بحيث أن الدول التي لها أسواق محلية كبيرة ستقوم بتصدير منتجاتها (من السلع المصنعة) داخل الدولة نفسها ، ويرجع سبب ذلك إلى أن المنتج المحلي ينتج السلع للسوق المحلية أولا(المستهلك المحلي) قبل التوجه إلى التصدير ، وفي حالة تشبع السوق المحلية يتم اللجوء إلى التصدير إلى الأسواق الدولية ، وبهذا فان الطلب المحلي هو العنصر الأساسي في عملية تصريف الفائض الإنتاجي .

من جهة أخرى فان تشابه ظروف الطلب بين البلدان الغنية في ما يتعلق بمستويات الدخل والأذواق ، يخلق إمكانية كبيرة لتشابه المنتجات الموجه للتصدير و هذا ما يسمى بتشابه التفضيلات. [53]

كما يفرق ليندر في تفسيره للتجارة الخارجية بين تجارة المنتجات الأولية التي تقوم بين الدول النامية والمتقدمة، والمنتجات الصناعية التي تقوم بين الدول المتقدمة نفسها ،بحيث يتم تبادل المنتجات الأولية حسب ليندر وفق مبدأ الميزة النسبية التي تتحدد بتوفر المواد الأولية في الدول النامية وندرتها في الدول المتقدمة ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فان الميزة النسبية تكون مرتبطة بالطلب المحلي على السلع المصدرة.

وبهذا فان ليندر قدم تفسيرا لقيام التجارة بين الدول المتقدمة التي يتميز كلا البلدين في إنتاجها.

[52] فلة عاشور ، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية ، دراسة حالة الجزائر منذ 1994،أطروحة دكتوراه ، ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص : 10 .
[53] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره ،ص:128 .

2)نظرية اقتصاديات الحجم:

تقوم هذه النظرية على أساس "آلية تأثير حجم الإنتاج أو اقتصاد مقياس الحجم الكبير" ومن أنصار هذه النظرية بيرتيل أولين و ر.دريزيه و ب.كروغمان و هافباوير وكسينغ غيرهم، ويتلخص الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من الإنتاج الكبير.

تعتبر هذه النظرية بالنسبة للتجارة الخارجية نموذجا تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هكشر و أولين لنسب عناصر الإنتاج ،بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر أن تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة تساعد على تقسيم العمل وكذلك التخصص.[54]

وبالتالي فان نظرية اقتصاديات الحجم تفسر قيام التبادل التجاري بين الدول الصناعية المتقدمة ، من خلال تفوق الدولة التي لديها مؤسسات ذات حجم كبير في الوصول إلى الأسواق الأخرى بالرغم أن هذه المؤسسات تنتج نفس السلع ، وهذا ما يعرف بوفورات الحجم[55]، من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تساهم في توسع الشركات وتحولها إلى شركات احتكارية تعيق تطور التجارة الدولية تحت غطاء تحرير المبادلات التجارية.

ب. التوجه المرتكز على جانب العرض

من أهم النظريات التي ركزت على جانب العرض مايلي:

1. نظرية الفجوة التكنولوجية:

من أبرز ممثليها (م. بوسنر، غ .هافباوير، ر. فيرنون وغيرهم) ، وبناء على الدراسات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي Posnerسنة 1961م ، يمكن تلخيص نظرية الفجوة التكنولوجية في أن الاختلاف في العنصر التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية له تأثير على هيكل التجارة، بحيث أن الدول المتقدمة تتمتع بمزايا مكتسبة من خلال حيازة وسائل أو طرق إنتاج فنية متقدمة تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة عالية ، وهذا ما يجعلها تتمتع بمزايا نسبية في العديد من السلع المختلفة ، وبالتالي فان هذه النظرية أضافت عامل إنتاجي جديد وهو التكنولوجيا.[56]

[54] د. محمد دياب، مرجع سبق ذكره ،ص: 130.

[55] فلة عاشور، مرجع سبق ذكره ،ص: 12.

[56] بن حمود سكينة، مرجع سبق ذكره ،ص: 92.

ولقد اعتمد" بوسنر "في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما : [57]

- **فجوة الطلب** :وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم، وبداية استهلاكها في الخارج؛
- **فجوة التقليد** :وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج.

و حسب هذا النموذج فان إنتاج السلعة في الدول المقلدة يؤدي إلى فقدان الميزة النسبية للسلعة محل الابتكار ، وبهذا تفقد العوامل التكنولوجية دورها كمفسر لقيام التجارة الدولية بين الدول الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية ، مما يؤدي إلى بروز عامل الندرة النسبية لعوامل الإنتاج كعامل مفسر لقيام التجارة الدولية .

كما أن الدراسات التي قام بها كل من G.C.Hufbauer و C.Freeman أدت إلى تطوير النظرية ، بحيث أن اختلاف مستويات الأجور الدولية يعتبر محددا هاما لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية .ويمكن توضيح آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب فريمان و هوفباور من خلال الشكل الآتي : [58]

الشكل رقم :1-5 آلية انتقال الميزة النسبية التكنولوجية حسب فريمان و هوفباور

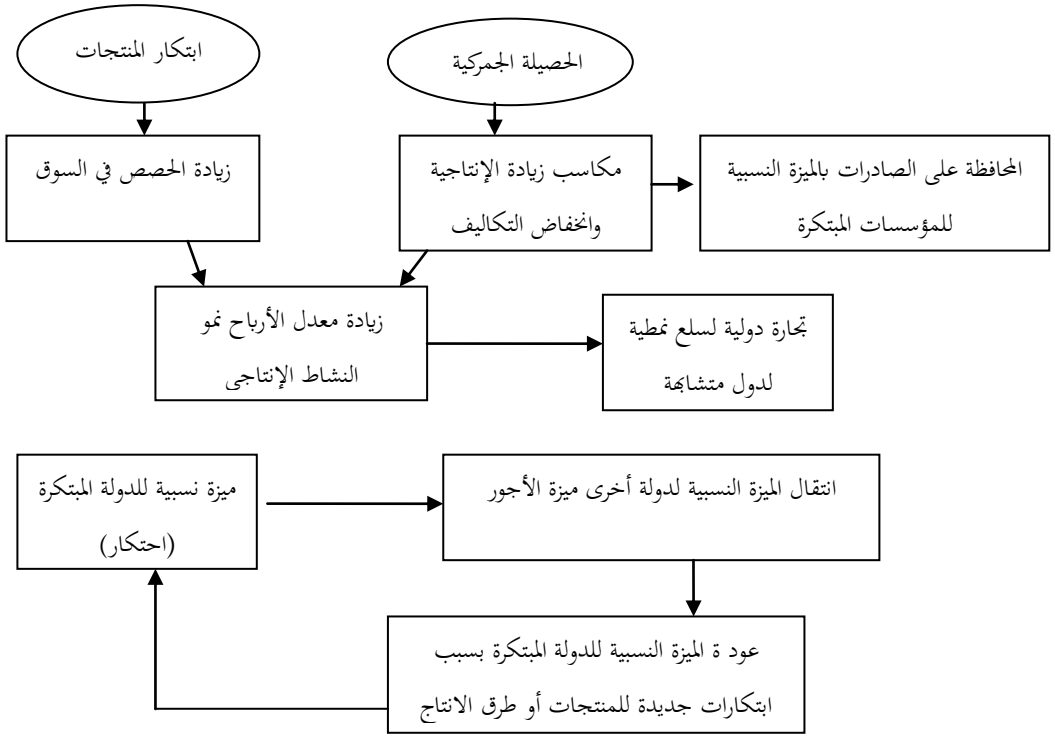

..Source :Paul Krugman . op.cit

[57] د. محمد دياب، مرجع سبق ذكره ،ص: 126.

[58] فلة عاشور، مرجع سبق ذكره ،ص: 14.

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها لم تستطع شرح حجم الفجوة التكنولوجية و الفترة الزمنية التي يمكن أن تستمر فيها ، وهذا ما حاولت نظرية دورة حياة المنتج إثباته.

2. نظرية دورة حياة المنتج:

ترتكز هذه النظرية على دراسة أجراها فرنون(J .R.Vernon) عام 1967م[59] على تحليل أثر عامل البحث والتطوير في الصناعات الأمريكية على التجارة والاستثمار الدوليين ،وتشمل هذه الدراسة على الصادرات الأمريكية من السلع المصنعة ، حيث توصل من خلال الدراسة التي قام بها إلى استنتاج أن المنتجات الصناعية الأمريكية التي تستخدم تكنولوجيا عالية تتمتع بميزة نسبية في البحث والتطوير(أي أن الوفرة أو هبة الموارد المشار إليها في نظرية هكشر–أولن تتمثل في هده الحالة في المعرفة التكنولوجية) ويعبر عن هذه المعرفة بعدد العلماء والمهندسين وأصحاب المعرفة التقنية ونفقات البحث والتطوير .[60]

وبناءا على هذه النظرية فان كل منتج جديد يمر بعدة مراحل وأن حالة الميزة النسبية لهذا المنتج تتغير في سياق اجتيازه لهذه المراحل .

وقد ميّز فيرنون بين أربع مراحل لدورة حياة المنتج هي :[61]

1) مرحلة الإنتاج الجديد : وفي هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدأن في الولايات المتحدة ، وبيعه في أسواقها .
2) مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد مما يؤدي إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة من المنتج الجديد .
3) مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه إلى أسواقها المحلية والأسواق القريبة وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الأميركية له .
4) مرحلة قيام الولايات المتحدة الأميركية باستيراده من الدول التي أصبحت منتجا كبيرا له وبأسعار تنافس الأسعار الأميركية ، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج .

ولابد هنا من الإشارة إلى إن دورة حياة كل منتج تختلف عن مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعا لنوع المنتج ومدة حمايته الفكرية وسرعة التعرف على طريقة إنتاجه وتكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه وغير ذلك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج .

[59] R.Vernon, International Investment and International trade in the product cycle, pp :200 -208.

[60] هجير عدنان زكي أمين ، مرجع سبق ذكره ،ص: 124.

[61] نفس المرجع ،ص: 125.

و الشكل التالي يوضح هذه المراحل ذلك:

الشكل رقم: 1-06 منحنى دورة حياة المنتج.

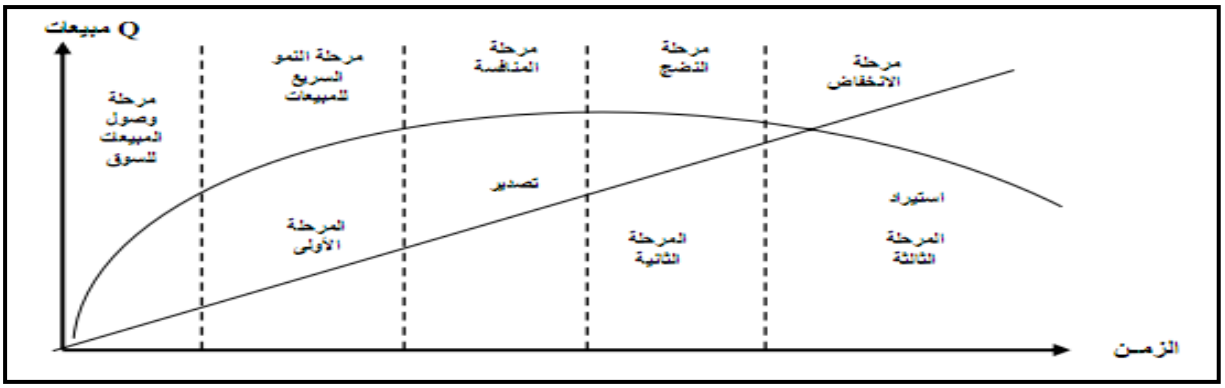

المصدر: مجدي محمود شهاب : الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص104.

يتحدد طول فترة حياة المنتج اعتماد على مجموعة من العوامل منها:[62]

- ✓ معدل نمو الطلب في الأسواق الأجنبية.
- ✓ طبيعة المنتجات المطورة.
- ✓ السرعة التي يستحوذ بها الأجانب على التكنولوجيا الجديدة.
- ✓ مدى اتساع اقتصاديات الحجم.
- ✓ بالإضافة إلى بنية الصناعة التي تلعب دورا حاسما في تقليص دورة حياة المنتج من خلال قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإنتاجه في موقع أخر .

بناءا على هذا فان نظرية دورة حياة المنتج لفرنون ترى أن الميزة النسبية للصادرات تأتي من خلال الوفرة النسبية لمورد الخبرة العلمية والتقنية المستخدمة في عملية البحث والتطوير ، وبهذا يتم انتقال المنتج من مرحلة إلى مرحلة .

3. نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن الحديث عن فكرة التبادل اللامتكافئ تقودنا مباشرة إلى استعراض جملة من الأفكار في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، واحتلت مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي في إطار ما كان يعرف بقضية "حوار الشمال والجنوب"، والتي ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين، من أمثال ميردال وبريبيش وسنجر (Myrdal et Menger et Prebisch) وغيرهم،بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها"نظرية التبادل اللامتكافئ"،ومحورها أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل

[62] هجير عدنان زكي أمين ،مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

التجاري بمعنى أن التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل غير متكافئ ، وقد أوضح غ.ميردال أن التبادل التجاري لا ينتج عنه المنفعة المتبادلة كما تفسره النظرية الكلاسيكية و نظرية هيكشر– أولين بل إن الاستنتاجات التي توصلت إليها النظريات السابقة مردها للافتراضات التي بنيت عليها ، مثل : [63]

- ✓ المنافسة الكاملة
- ✓ انسجام المصالح
- ✓ التوازن التلقائي

ويرد ميردال على هذه الافتراضات ،على النحو التالي :

- فرضية المنافسة الكاملة غير واقعية تماما في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، و ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الدول المتخلفة .
- الدول المتقدمة هي الطرف الوحيد المستفيد من نمط التقسيم الدولي للعمل وبالتالي لا يوجد توافق وانسجام في المصالح بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة .
- تعتبر العملية الاقتصادية عملية تراكمية ، وهدا يعني أنه لا يوجد هناك توازن مستقر وثابت ، بحيث أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في إطار التقسيم الدولي للعمل إلى مزيد من الاختلاف.

والخلاصة التي توصل إليها ميردال هي عدم وجود تكافؤ في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

أما الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبيش ذهب إلى أبعد من ذلك ليوضح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها بعض الدول المتقدمة و منتجات المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية تميل في الفترة الطويلة لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ، وهذا ناتج في الأساس في نظره إلى عدم وجود تكافؤ في مجال التبادل التجاري ،ولهذا السبب يري بريبيش أنه على الدول المتخلفة إتباع سياسة حمائية لبناء صناعتها الوطنية ، ورفض سياسة حرية التجارة .

أما الاقتصادي الفرنسي أرجيري امانويل (A.Emmanuel) الذي نشر مؤلفه في عام 1969م بعنوان "التبادل اللامتكافئ "الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، موضحا أن هذه العلاقات تتميز بعدم المساواة نتيجة لوجود تبادل غير متكافئ .

كما يرى امانويل أن التبادل اللامتكافئ هو نتيجة لتواطؤ اجتماعي للدول الغنية على حساب الدول الفقيرة ، و يرجع سبب ذلك إلى أن الأجور التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة هي أجور مرتفعة مقارنة

[63] محمد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص 132-134.

بالأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في الدول المتخلفة وهذا ما يفسر تحويل فائض القيمة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل الدولي وهدا ما يسميه امانويل التبادل اللامتكافئ.[64]

أما المفكر العربي سمير أمين(S.Amin)* فانه يرجع السبب الأساسي في عدم وجود تبادل متكافئ بين الدول المتخلفة والتي يطلق عليها اسم (دول الهامش) أو (دول الأطراف) و الدول المتقدمة التي يطلق عليها اسم (دول المركز) إلى أن المنتجات المصدرة من طرف دول الهامش تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور مما هي عليه في بلدان المركز، مع تساوي الإنتاجية، وهذا يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، ومن هذا المنطلق يعرف سمير أمين التبادل الدولي اللامتكافئ بأنه: "هو تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات"[65] وهو ما يعني أن سعر المنتجات المصدرة من طرف دول الهامش سيكون سعرها أقل في السوق العالمي مما لو أنتجت في دول المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في دول المركز من انخفاض السعر وارتفاع الأجور، والعكس يحدث في دول الهامش، وهو ما يجسد في اعتقاده نمط التبادل غير المتكافئ بين المركز والهامش.

نظريات التنوع والمنافسة

أ. نظرية تنوع المنتجات:

صاحب هذه النظرية كل من بول كروغمان (Krugman) وكلفن لانكاستر(Lancaster) ،وتعتمد هذه النظرية على تأثيرات الدخل على حجم التجارة الخارجية حيث أن ارتفاع مستويات الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض السلع التي لها خصائص معينة ، وهذا ما يسمح بزيادة واردات هذه السلع، وقد فسر لانكستر ذلك أن السلع لا تطلب لذاتها و إنما تطلب نتيجة لتوفر مجموعة من المميزات التي يبحث عنها المستهلك مثل اللون ، الحجم ،درجة التوافر ، السعرات الحرارية.....الخ[66]

ب.نظرية المنافسة

قام الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتر (M. Porter) بتحليل الأسباب الجديدة التي تحدد تفسير وتطور التجارة الدولية المعاصرة للبلدان الصناعية الكبرى ، وذلك من خلال أربعة متغيرات أساسية هي كما يلي :[67]

---

[64] محمد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص: 135-136.

[65] أحمد باشي: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986، ص: 81.

* سمير أمين،مفكر واقتصادي مصري من أهم أعلام مدرسة التبعية ومن أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية،درس في باريس من 1947إلى 1957،حيث حصل في عام 1952 على دبلوم في العلوم السياسية قبل أن يأخذ شهادة التخرج في الإحصاء 1956والاقتصاد 1957ويعود إلى مصر حاملا شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من السوربون خلال العام 1951.

[66] بن حمود سكينة ،مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[67] محمد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص:131

- ✓ عناصر الإنتاج ؛
- ✓ ظروف الطلب ؛
- ✓ وضع فروع تابعة والتي تقدم الخدمات الضرورية؛
- ✓ إستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة .

من خلال هذه المتغيرات يبين بورتر:

- بالنسبة لعناصر الإنتاج :فانه يجب التمييز بين عناصر الإنتاج الموروثة وطبيعية مثل: العمل، الأرض، تراكم رأس المال، البنية الأساسية و عناصر الإنتاج منتجة مثل: رأس المال البشري و مؤسسات البحث على عكس نظرية (هكشر- أولين) التي تعتمد على العناصر الطبيعية والموروثة.
- بالنسبة لظروف الطلب: هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة بالإضافة إلى مراقبة السوق العالمية و التنبؤ بتطورها.
- بالنسبة للمتغير الثالث الذي يحدد تطور الشركة فيتمثل في توفر بيئة إنتاجية مؤهلة ذات تنافسية عالية، بالشكل الذي يوفر معلومات ومصادر وأفكار جديدة للمنتجين، مما يساهم في تطور النشاط .
- بالنسبة لاستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة : إن وضع الشركة لاستراتيجياتها التنافسية يسمح بمعرفة إمكانات المنافسة الفعالة من والطويلة الأجل في القطاع الذي تنتمي إليه.

كما حدد مايكل بورتر خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة هي:

- القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج؛
- القوة النسبية لمشتري المنتجات؛
- إمكانية دخول شركات أخرى منافسة؛
- قوة منافسة هذه الشركات؛
- احتمال ظهور بدائل للمنتجات.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية و التقييد.

تعتبر السياسات التجارية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق عملية النمو والتنمية الاقتصادية والتي من خلالها يمكن التأثير على حجم و اتجاه صادراتها ووارداتها ،وتختلف هده السياسات من دولة إلى أخرى وذلك وفقا للتوجهات الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة .

وتكون السياسة التجارية إما تحريرية (انفتاحية) وإما حمائية وإما إستراتيجية ، فهذه الأخيرة كما يصفها Paul krugman هي واقع بين التحرير والحماية .

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية وأهدافها.

أولا: تعريف السياسات التجارية:

تختلف السياسات التجارية من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة في كل دولة ،وهذا ما أدى إلى تعدد التعاريف المفسرة للسياسات التجارية والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي :

يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة التشريعات و واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".[68]

وتعرف السياسة التجارية كذلك على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها دولة ما في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة[69]

كما تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام استقرار الصرف."[70]

ثانيا:أهمية السياسة التجارية في التنمية الاقتصادية :

تعتبر السياسة التجارية من السياسات الاقتصادية المهمة و التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية في الأسواق العالمية وهشاشة اقتصاداتها وعدم وجود قاعدة إنتاجية تساهم في رفع مستوى القطاع التصديري وهذا ما يحتم ضرورة تنظيم القطاع التجاري من خلال اتحاد الإجراءات والأساليب المناسبة والتي تسمح بتحديد السياسة التجارية المناسبة والتي تساهم في استيراد السلع

[68] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره، ص: 111.

[69] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره، ص:299.

[70] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،القاهرة، 2003،ص:124 .

الرأسمالية المتطورة وهذا ما يسمح ببناء القاعدة الإنتاجية مما يساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي و تصدير الفائض نحو الأسواق الأجنبية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الخارجية:

تتأثر سياسة التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل، التي يمكن حصرها في مايلي :

أ.مستوى التنمية الاقتصادية:

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية من أهم العوامل المحددة للسياسة التجارية حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود و التأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال بالنسبة اقتصاد متطور ومتقدم و ذو قاعدة اقتصادية قوية حيث انه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية، من أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، التي تحتاج إلى المرافقة والدعم والحماية .

ب.الأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي :

على مستوى الاقتصاد المحلي ولكي ترتقي الصناعات المحلية فانه تصبح الحاجة إلى السلع الخام لذا تلجا الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، إضافة إلى هذا فان للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

ج. الأوضاع السائدة على المستوى الدولي :

أما على المستوى الدولي فإن أي تغير للطلب بالزيادة يدفع الدولة إلى إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضبط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

رابعا: أهداف السياسة التجارية:

تسعى الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف ذات طابع اقتصادي وسياسي واستراتيجي و اجتماعي من خلال الاستخدام الأمثل لسياستها التجارية ويمكن حصر هده الأهداف في ما يلي :[71]

أ. الأهداف الاقتصادية:

تتلخص الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية الخارجية للدولة في مايلي:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- العمل على إصلاح العجز و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .
- حماية الصناعة المحلية خاصة الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وخاصة الصناعات الناشئة.

[71] د.محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره، ، ص: 299-301.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية ، كالتضخم والانكماش وخطر الإغراق أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- زيادة الموارد المالية للدولة ، وذلك من خلال استخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة .
- تشجيع وتطوير الصادرات السلعية والخدمية للقدرة على منافسة المنتج الأجنبي.
- تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير التسهيلات ورفع الحواجز والعراقيل لتطوير الاقتصاد الوطني .

ب.الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية الخارجية في ما يلي:

- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة بهدف رفع مستواهم المعيشي.
- العمل على حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية لأفراد المجتمع.
- حماية الصحة العمومية من خلال منع استيراد بعض السلع الضارة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو الحد من استيراد بعض السلع الأخرى كالسجائر و الكحول ....الخ.

ت.الأهداف السياسية و الإستراتيجية:

تتلخص الأهداف السياسية و الاستراتيجية للسياسة التجارية الخارجية في ما يلي:

- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة والسلع الاستراتيجية ، خصوصا في أوقات الحروب والصراعات .
- تحقيق أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الأمن الغذائي.
- تعزيز قيم الانتماء للوطن من خلال تشجيع استهلاك الإنتاج المحلي.
- المحافظة على الثروات الطبيعية وعدم استنزافها بشكل سريع، بما يحقق التكافل بين الأجيال.

و في هذا الإطار نلاحظ أنه يوجد ارتباط وثيق بين السياسة التجارية الخارجية للدولة وسياستها الاقتصادية الداخلية كالسياسة النقدية والسياسة الاستثمارية والسياسة الضريبية، لذلك يجب أن تكون السياسة التجارية الخارجية ضمن إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ويعتبر الهدف الرئيسي لسياسة التجارة الخارجية هو خلق الظروف التجارية الخارجية ، الملائمة لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ، وهذا ما تصبو إليه الدول .

المطلب الثاني: أدوات سياسة التجارة الخارجية.

لتحقيق أهداف السياسة التجارية تلجأ الدول إلى تطبيق مجموعة من الأدوات والوسائل ،قصد التحكم في التجارة الخارجية، و يمكن تقسيم هده الأدوات حسب تأثيرها على التجارة الخارجية إلى قسمين الأدوات التي تؤثر على الواردات و الأدوات المؤثرة على الصادرات.

ويلخص الجدول التالي أهم الأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير على التجارة الخارجية :[72]

جدول رقم: 1-3 يبين أدوات السياسة التجارية

الأدوات التي تؤثر على الواردات	الآليات المؤثرة على الصادرات
- الرسوم الجمركية. - الحصص Les contingentement. - القيود الطوعية على الصادرات(RVE) - الاتفاقيات السلعية الدولية. - اتحادات المنتجين الدولية . - ميكانيزم المحتوي المحلي Mécanisme de contenu local (قاعدة المنشأ). - الإغراق : Le dumping. - آليات الربط: Le Mécanisme de liaison	- الرسوم على الصادرات. - نظام الحصص ورخص التصدير. - دعم الصادرات Subventions à l'exportation

أولا: الوسائل السعرية :

تتمثل الأساليب السعرية في كل من الرسوم الجمركية وهي من أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية بالإضافة إلى كل من الإعانات ،الإغراق ،وسعر الصرف .

[72] فلة عاشور ، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد24،مارس 2012،ص:487.

1-الرسوم الجمركية

هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، وتعتبر ضريبة غير مباشرة لأن عبئها يتحمله المستهلك النهائي ، وفي اغلب الأحيان تفرض على الواردات كوسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية ،وتوجد في كل دولة قائمة تتضمن مجموعة من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستورد يطلق عليها اسم " التعريفة الجمركية ".

أنواع الرسوم الجمركية :

تصنف الرسوم الجمركية وفقا لمجموعة من المعايير هي :

1.من حيث كيفية تقدير الرسم :نميز بين ثلاثة أنواع هي

أ. الرسوم النوعية :يتم تحديدها على أساس رسم ثابت لكل وحدة من السلع المستوردة أي على أساس نوع السلعة.

ب. الرسوم القيمية: يتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة مثال :15%رسوم جمركية على قيمة السيارات مستوردة .

ج. الرسوم المركبة : هي رسوم يتم تحديدها على أساس الجمع بين الرسوم القيمية و النوعية على السلع المستوردة بحيث تفرض رسوم بنسبة معينة مهما يكن نوعها وفي نفس الوقت تفرض رسوم تراعي الاختلافات النوعية بين السلع.

2. **من حيث الهدف المنشود من فرض الرسم :** نميز بين نوعين هما :

أ.الرسوم المالية: تفرض لهدف إيجاد موارد لخزينة الدولة.

ب.الرسوم الحمائية: تفرض لهدف حماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية.

3.**من حيث حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية:** يمكن التمييز بين:

أ.التعريفة المستقلة: تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية للدولة نتيجة سن القوانين أي الدولة هي التي تقررها .

ب.التعريفة الاتفاقية: تنشأ بموجب اتفاق ثنائي مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول.

2-الإعانات:

والغرض من هذه الإعانات تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات و تحفيزات للمنتجين الوطنيين قصد تخفيض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في صناعة أو قطاع معين،،هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين ،أو

تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزها المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية والتسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....إلخ.[73]

والهدف منها هو دعم المنتجات التي ليست لها القدرة على المنافسة في السوق المحلية أو الأسواق الأجنبية.

3-سياسة الإغراق:

يقصد بالإغراق الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى دولة أخرى ، أو حيث تقل تكاليف إنتاجها ، فالإغراق يفترض قيام دولة بتصدير سلعة معينة وفقا لسعر يقل عن سعر بيعها في البلد المستورد أو يقل عن سعر منتج مماثل يباع في بلد التصدير[74] .ويمكن التمييز بين أربعة أنواع لسياسة الإغراق :

أ- الإغراق الدائم :المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

ب-الإغراق العرضي: وهو الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

ج-الإغراق قصير الأجل والمؤقت :والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

د-الإغراق المدمر: والغرض منه القضاء على الصناعات الناشئة لأنها تمثل خطر في نظر الشركة الأجنبية.

4- تغيير سعر الصرف:

سعر الصرف هو السعر الذي يتم على أساسه تغيير أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تغيير سعر صرف ،وذلك من خلال خفض سعر صرف عملتها وهذا يؤدي إلى رفع الأسعار الأجنبية مقومة العملة الوطنية و انخفاض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية ،وهذا بهدف تشجيع الصادرات و تقييد الواردات بالإضافة إلى الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع تدفقها ورفع دخول بعض القطاعات المنتجة والتخفيف من ديونهم وزيادة موارد الخزينة العمومية . [75]

ثانيا:الوسائل الكمية:

تعتمد الدولة على أساليب كمية تتمثل في نظام الحظر أو المنع ونظام الحصص والتراخيص ، والهدف منها التحديد الكمي والنوعي للسلع المراد استيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية معينة. وتتمثل هذه الوسائل في مايلي:

[73]MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44.

[74]الفقرة الأولى من المادة السادسة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، 1994.

[75]محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص: 325.

1-نظام الحظر أو المنع :

هو منع سلعة محددة من دخول الدولة أو الخروج منها ، ويعتبر هذا الإجراء استثنائي تستخدمه الدولة على بعض السلع التي تشكل خطرا ،فقد يكون الحظر لأسباب صحية، كأن تمنع الدولة الاستيراد من دولة أخرى ينتشر فيها وباء معين ،بالإضافة إلى حضر استيراد المخدرات وبعض المشروبات الكحولية وكل ما يهدد سلامة وقيم المجتمعات ,

2-نظام الحصص:[76]

ويقصد به هو فرض قيود على الاستيراد خلال مدة معينة ، حيث يسمح باستيراد كمية معينة من السلع بغض النظر عن سعرها ويعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب الكمية انتشارا و استعمالا من طرف الدول، ويتم تقدير الحصص استنادا إلى متوسط الكميات المستوردة خلال الفترات السابقة ، ويمكن التمييز بين نوعين من الحصص هما كالأتي:

- **الحصة الكلية** : وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون تمييز بين مستورد و آخر، أو بين دولة وأخرى .

- **الحصة الموزعة** : وهو أن تقوم الدولة بتحديد حصة لكل دولة على حدة وفقا لمعايير معينة أهمها متوسط الكميات المستوردة خلال الفترات السابقة.

وتلجأ الدولة إلى نظام الحصص لحماية الأسواق المحلية من المنافسة الأجنبية الشديدة دون الإخلال بالمعاهدات و الاتفاقيات التجارية التي تم عقدها مع الدول الأخرى .

3-تراخيص الاستيراد:

وهو نظام تقوم بموجبه الدولة بتحديد الاستيراد عن طريق نظام التراخيص ويقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، ولا يسمح لأحد بالاستيراد إلا بعد الحصول على الموافقة من السلطة .

وتأخذ التراخيص الأشكال التالية:

- ترخيص لمرة واحدة: هو عبارة عن تصريح كتابي ساري المفعول لمدة سنة تمنحه سلطات الدولة للقيام بعملية تجارية واحدة فقط.

[76] محمد دياب ،مرجع سبق ذكره، ص:328-331.

- ترخيص عام: و هو عبارة عن تصريح ساري المفعول لمدة سنة تمنحه سلطات الدولة دون تحديد العمليات التجارية المسموح بها.
- ترخيص تلقائي: وهو عبارة عن ترخيص تمنحه السلطات المعنية بأمر تسليم التراخيص مباشرة بعد تقديم الطلب.[77]

4-القيود الطوعية على الصادرات:

هي اتفاقية ثنائية بين دولتين تقوم بمقتضاها الدولة المصدرة لمَنتج ما بوضع حد لصادراتها من هذا المنَتج إلى الدولة المستوردة ، وكمثال على هذا النوع قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق مع اليابان يتضمن تحديد كمية الصادرات المستوردة من السيارات نتيجة تضرر هذه الصناعة بسبب المنافسة الشديدة من السيارات اليابانية .

5-الحماية الإدارية:

تتمثل هذه الوسيلة في إجراءات تلجأ إليها السلطات الإدارية بهد ف وضع عوائق أمام السلع الأجنبية وحماية السوق الوطنية بطرق مختلفة من بينها :[78]

- خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية من خلال البنود المختلفة التي تستطيع السلطات الجمركية التصرف فيها.
- العمل على وضع عراقيل وتعقيدات في تقدير قيمة الواردات.
- وضع إجراءات متشددة في تطبيق اللوائح الصحية.
- طول المدة الإجرائية التي يسير فيها البيان الجمركي.
- التمييز في أسعار النقل من خلال فرض نفقات مرتفعة على نقل السلع المستوردة.
- التضييق على المندوبين التجاريين للشركات مثل عدم تسهيل إجراءات الإقامة أو فرض رسوم عالية على العينات التي يحملونها .
- مقاطعة المنتجات الأجنبية من خلال قيام الإدارة بحملة دعائية قصد تشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات الخارج أو منتجات دولة معينة.
- تقييد نشاط المستوردين من خلال تعقيد إجراءات دفع ثمن الواردات وإطالتها باستخدام نظم الرقابة على الصرف.

والإجراءات الإدارية كثيرة و متعددة لا يمكن حصرها كاملة وتعتبر هذه النقاط بعض منها .

[77] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1992،ص: 169.

[78] محمد دياب، مرجع سبق ذكره،ص:337-338.

ثالثا:الوسائل التنظيمية:

و تشمل المعاهدات و الاتفاقيات التجارية و اتفاقيات الدفع و التكتلات الاقتصادية.

1-المعاهدات التجارية:[79]

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب العلاقات التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة في المعاملة بين الدول ،المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي أنه في حالة منح الدولة ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يتم بشكل تلقائي على الدولتين.

2-الاتفاقيات التجارية:

تتميز الاتفاقات التجارية عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل وتعقد عادة لمدة سنة واحدة ،كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها و بمحتواها الأكثر تفصيلا عن المعاهدة، وتتضمن الاتفاقيات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال ولكنها لا تخرج عادة عن: [80]

- تعزيز المعاهدة السابقة بين الدولتين والرغبة في تدعيمها.
- يربط بينهما عن علاقات تجارية و إقتصادية.
- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.
- تعهد من الدولتين بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة ومنح ما قد يلزم ذلك من تراخيص إذن للتصدير و الاستيراد.
- ذكر ما تتطلبه العملية التجارية بين الدولتين من إجراءات ومساندات.
- تحديد فترة الاتفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليه.

3-اتفاقيات الدفع:

وهي اتفاقيات بين دولتين لتنظيم تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، إضافة إلى أنه يتم يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.و يتضمن اتفاق الدفع مجموعة من العناصر أهمها: [81]

- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية بين الدولتين، وقد تكون عملة إحداهما أو عملة دولة أخرى؛

[79] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة ،مصر،2004 ، ص 297.

[80] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:333.

[81] نفس المرجع، ص:334.

- تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه المعاملات الاقتصادية؛
- فتح حساب أو حسابين في البنوك المركزية لتقييد المبالغ المستحقة لكل دولة، على أن يسوى الفرق بين الجانبين المدين و الدائن في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الإنفاق؛
- تحديد فترة الاتفاق وكيفية تمديده أو تعديله بالإضافة إلى العمليات التي تشملها الاتفاقية.

4-التكتلات الاقتصادية:

تلجأ بعض الدول للتكتلات الاقتصادية كإجراء مضاد لتقييد العلاقات التجارية و كمحاولة منها لتحرير التجارة جزئيا فيما بينها، وتشمل عدة أشكال يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي: [82]

الشكل رقم:1-7 أشكال التكتل الاقتصادي

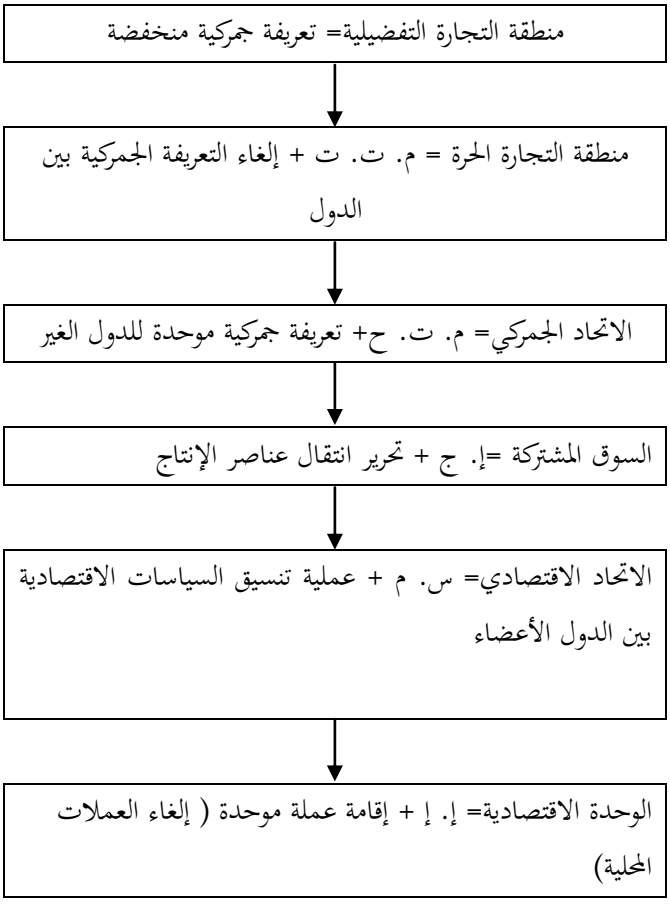

source:YadwigaForowicz, Economies International, Beau chemin, canada, 1998 , P. 266

[82] فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوروبي نموذجا"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014 ،ص :41.

أ. منطقة التفضيل :

تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة ويعد هدا النمط من أبسط درجات التكتل الاقتصادي.[83]

ب.منطقة التجارة الحرة:

وهي تنظيم يهدف إلى تحقيق حرية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء فيما يخص المنتجات الوطنية في ظل احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل تجاه الخارج .

ب.الاتحاد الجمركي:

الإتحاد الجمركي وهو عبارة عن معاهدة دولية يتم بمقتضاها جمع الأقاليم المختلفة في إقليم جمركي واحد،و يتضمن الاتحاد الجمركي الإجراءات التالية:[84]

- التنسيق في ما بين الدول الأعضاء لسياستهم التجارية تجاه الخارج مثل عقد المعاهدات الجماعية.
- إلغاء الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات وكذلك مختلف القيود الأحرى مثل الحصص وعقود التراخيص.
- توحيد التعريفة الجمركية لدول الاتحاد في مواجهة العالم الخارجي.
- الاتفاق على إنشاء جهاز مشترك تكون وظيفته تنظيم العلاقات بين أعضاء الاتحاد الجمركي مثل فض النزاعات والخلافات والقيام بالجانب الاستشاري و الاستشرافي .
- اتفاق الدول الأعضاء على جمع حصيلة الرسوم الجمركية التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد وتوزيعها في ما بينها.

ت.السوق المشتركة:

السوق المشتركة تتضمن إنشاء منطقة حرة في تجارة السلع والخدمات بالإضافة إلى تحديد تعريفة موحدة مشتركة مع بقية العالم .وتتم حركة رؤوس الأموال والعمل بحرية بين أعضائها ،وكمثال على ذلك هو تأسس الاتحاد الأوربي كسوق مشتركة بموجب اتفاقية روما سنة 1957م ،وذلك بعد اكتمال الظروف المتعلقة بالسوق المشتركة، وهذا من خلال حرية انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في أي مكان وبدون قيود داخل بلدان الاتحاد الأوربي .

[83] السيدمحمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سابق ،ص:174.

[84] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة،مرجع سابق ،ص:334.

ث.الاتحاد الاقتصادي:

هو تنظيم يتعدى نمط التحرير التجاري للمبادلات إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات ، وذلك لإقامة هيكل اقتصادي متكامل وموحد يهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة في المستقبل ، ومن أمثلة ذلك السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي. [85]

ج.الاتحاد النقدي :

يتضمن تكوين سلطة نقدية مركزية ،والتي ستحدد السياسة النقدية للمجموعة كلها ،ويقوم الاتحاد بتأسيس عملة مشتركة بين أعضاءه ،وكمثال على ذلك اتفاقية ماسترخت الموقعة بين أعضاء الاتحاد الأوربي في عام 1991 ،والتي اقترحت استخدام العملة الأوربية الموحدة (اليورو EURO) بحلول عام 1999 وتم تطبيق العملة الموحدة في مطلع الألفية الثانية .[86]

ح.القيود الفنية أو الحديثة:

تتمثل هذه القيود في معايير الصحة والسلامة ،وتأثر هذه المعايير بشكل كبير على التجارة ، وذلك من خلال فرض الدولة قيودا وشروطا صحية وبيئية على السلع المستوردة ،وذلك من حيث النوعية والجودة والمكونات و التعبئة والتغليف ،وتعتبر هذه المعايير من الإجراءات التي يتم تطبيقها للحد من الواردات .

المطلب الثالث: اتجاهات سياسات التجارة الخارجية وحججها.

يقسم المفكرون السياسات التجارية إلى نوعين أساسيين هما سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجارية ، أما السياسة التجارية الإستراتيجية التي يصفها **Paul Krugman** فهي واقع بين التحرير والحماية ، وبهذا فانه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الخارجية ، وبالتالي فان تطبيق السياسات التجارية هو نسبي وليس مطلق.

أولا:سياسة حماية التجارة الخارجية:

يرجع تاريخ الحماية التجارية إلى الفكر التجاري الذي يرى بضرورة تقييد التجارة الخارجية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتها.

1.مفهوم سياسة الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية هي الحالة التي تعبر عن إتباع الدولة لسياسة تقييدية مع الدول الأخرى، بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات....الخ والتي تهدف من خلالها إلى حماية الأنشطة المحلية من المنافسة الأجنبية. [87]

[85] هجير عدنان زكي أمين ،الاقتصاد الدولي ،مرجع سابق،ص:176

[86] نفس المرجع .

[87] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص:133 .

وتعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي والتي يمكن تعريفها على أنها تبنى الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعتها أو سوقها من المنافسة الأجنبية.[88]

2.حجج أنصار الحماية التجارية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من المبررات و الحجج أهمها:.

– حماية الصناعات الوطنية الناشئة : وتعتبر هذه الحجة من الحجج الأكثر انتشارا خاصة في الدول وتتلخص هذه الحجة في استخدام عوائق على الواردات بغرض حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية .

– اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية :إن حماية الأسواق المحلية يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبئ الرسوم الجمركية المفروضة ، وهذا ما يسمح برفع أسعار منتجات الصناعات المحمية في الداخل ، مما يساهم في رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها، ويترتب عن ذلك إغراء واجتذاب رأس المال الأجنبي للاستثمار في مثل هذه الصناعات.

– معالجة مشكل البطالة :يتم اللجوء إلى أسلوب الحماية في حالات لكساد والركود الاقتصادي ،وذلك بغرض زيادة التوظيف وتقليص نسبة البطالة ، من خلال ارتفاع الطلب على السلع المحلية مما يساهم رفع الطاقة الإنتاجية للصناعات المحلية ، وبالتالي زيادة فرص التوظيف.[89]

–تحقيق الاستقرار الاقتصادي :تقوم هذه الحجة على أن الحرية التجارية تؤدي إلى تخصص الدولة في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسة، مما يجعلها عرضة لنكسات في فترات الكساد أو الظروف الطبيعية وتقلبات الطلب العالمي ، أما الحماية فتعتبر بمثابة ضمان ضد هذه المخاطر.

–مواجهة سياسة الإغراق : وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات لمحاربة سياسات الإغراق التي تقوم بها بعض الشركات الأجنبية.[90]

بالإضافة إلى الحجج ذات البعد الوطني كحجة الدفاع والأمن والمحافظة على الهوية الوطنية وحماية القطاع الزراعي.

3.تصاعد الحماية التجارية العالمية

وفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ2008 تستمر بالتصاعد على نحو مقلق .فمنذ ذلك العام، أضيف 2146 إجراء للحماية التجارية، و لم يلغى منها سوى 24 %،حيث يبلغ عددها نحو 1638 إجراء27 وقد وصل عدد إجراءات الحماية التجارية التي وضعت موضع

[88] أحمد عبد الخالق :الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية ،مركز الدراسات السياسة و الدولية، المنصورة، 1999،ص: 137 .

[89] محمد دياب،مرجع سبق ذكره، ص:307-308.

[90] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ،ص:162-163.

التنفيذ خلال الفترة الممتدة من منتصف نوفمبر 2013 لغاية منتصف أكتوبر 2014 إلى 168 ،بما يعني أن المتوسط الشهري لعدد إجراءات الحماية التجارية أعلى من أي زمن آخر قبل أكتوبر2008 [91]

ثانيا:سياسة تحرير التجارة الخارجية:

يرجع تاريخ تحرير التجارة الخارجية إلى أنصار المدرسة الطبيعية ، فيما أكدت المدرسة الكلاسيكية هذا المبدأ ، و في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي تصاعدت وتيرة التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية كرد فعل على سلبيات السياسة الحمائية.

1.مفهوم سياسة الحرية التجارية.

تتمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى "[92]

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها السياسة التي لا تتدخل بموجبها الدول و الحكومات في تنظيم العلاقات التجارية بينها و بين الخارج حيث ترفع كل التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى، وبعبارة أخرى تهدف سياسة حرية التجارة إلى إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.[93]

2.حجج أنصار الحرية التجارية

على نقيض أنصار الحماية التجارية ، يستند أنصار حرية التجارة الخارجية إلى مجموعة من الحجج هي: [94]

- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي : تعتبر هذه الحجة أن الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يؤديان إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .
- منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي :تتيح حرية التجارة الخارجية لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية وكفاءة عالية في إنتاجها و تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا بتكلفة أقل .
- تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي :ينتج عن تحرير التجارة منافسة قوية بين الدول المختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل وطرق الإنتاج .
- الحد من نشوء الاحتكارات: إن سياسة الحرية التجارية تمنع الاحتكارات، وتقلل منها، في ظل المنافسة بين المنتجين ،مما يساهم في انخفاض التكاليف ، وبالتالي تفويت الفرصة على المؤسسات الاحتكارية .

---

[91] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات 2016/2015، التقرير السنوي رقم 8،أفريل، 2015، ص:26.

[92] السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سبق ذكره، ص:114.

[93] محمد حمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا و العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص:57.

[94] محمد دياب، مرجع سبق ذكره ص: 302-305.

- تحقيق مصلحة المستهلك: إن تحرير التجارة يعطي للمستهلك فرصة الاختيار بين البدائل الوطنية والأجنبية .
- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير :تساعد حرية التجارة الخارجية على الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير و استخدام الموارد الإنتاجية استخداما كاملا ، وذلك وفق مفهوم اقتصاديات الحجم .

المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية في ظل تحرير التجارة الخارجية

ان تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، مما يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ،[95] في حين يرى بعض المفكرين التأثير السلبي لتحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول النمو والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد التوجهات والسياسات الاقتصادية للدول، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة للمجتمع، وهو شرط ضروري وأساسي لعملية التنمية ولكنه غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو التوزيع العادل والمتكافئ للنمو المحقق بعدالة بين أفراد المجتمع .[96]

أولا :النمو الاقتصادي

1-تعريف النمو الاقتصادي :

تعددت التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي بتعدد الآراء والأفكار ويمكن إيجاز أهم التعاريف في مايلي :

يعرف النمو الاقتصادي :"على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي".[97]

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن .[98]

---

[95] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2010/8، ص: 152.

[96] حفيظ فطيمة،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،ربيع2010،ص :80.

[97] محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007 ،ص:73

[98] السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية ،الدار الجامعية، الأردن، 2008،ص:339.

و يعرفه الاقتصادي (S.Kuznets) النمو الاقتصادي بأنه " أساسا ظاهرة كمية ، وبالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي "[99]

2-عناصر النمو الاقتصادي :

يرتبط حدوث النمو الاقتصادي بثلاث عناصر أساسية تتمثل في مايلي :

1- العنصر الأول : تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

2- العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

3- العنصر الثالث : تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ثانيا : التنمية الاقتصادية :

قبل الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية نحاول معرفة مفهوم التنمية اللغوي :

أ.مفهوم التنمية لغة :

التنمية لغة هي "النماء" أو الازدياد التدريجي ،ويستخدم مصطلح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أما مصطلح التنمية فيعبر عن "التطور البنياني والتغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع "

ب .مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر المفكرين وسوف نستعرض أهمها:

التنمية الاقتصادية هي عبارة عن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي من جانب ، والتوسع الاقتصادي من جانب اخر ، بحيث يؤدي ذلك الى زيادة في الدخل القومي ، مما ينعكس على زيادة نصيب الفرد من السلع و الخدمات .[100]

التنمية الاقتصادية هي" :عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب "[101]

[99] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف ،مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010 ،ص:60..

[100] علي عبد الحليم محمود ،التنمية الاقتصادية الاسلامية، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، مصر، القاهرة ،2002،ص:59-60.

[101] ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية،2006،ص:56.

التنمية الاقتصادية هي" :العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من التخلف إلى وضعية التقدم "[102]

من التعريفات السابقة يتبين لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

شروط التنمية الاقتصادية :

ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها: [103]

- معالجة المعوقات الاقتصادية من خلال حصر الأسباب وتحديد طرق العلاج التي تسمح بتحقيق التنمية المستهدفة (نذرة رأس المال ، قلة اليد العاملة وعدم كفاءتها ، عدم كفاية الأليات والأساليب التقنية...)
- توفر رأس المال لأي مشروع .
- توفر خطة تسمح بتحقيق الأرباح المسطرة .
- توفير اليد العاملة المؤهلة ، وحسن استخدامها لخدمة الاقتصاد ، مع الاستمرار في تطوير أصحاب هذه اليد العاملة.
- حسن استخدام التكنولوجيا في تطوير المنتجات وتحسينها ، من خلال الاستمرار في المنافسة .

ج .أهداف التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن حصر أهمها في مايلي:[104]

1 زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء و السكن والحماية.

2-رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل وتعليم أفضل واهتمام كبير بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية ،والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل انها سوف تولد عز نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

3-توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل و المأساة الإنسانية.

[102] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف،" التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية وتطبيقية"،قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، 2000،ص:55.

[103] علي عبد الحليم محمود ،مرجع سبق ذكره ،ص:60.

[104] ميشيل تودارو، مرجع سابق ،ص58.

د.نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت العديد من النظريات التي عالجت موضوع التنمية الاقتصادية نذكر منها مايلي:

أ. نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

ويفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة و الوفورات الخارجية، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية اشمل من نظرية الاستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عند المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

ب. نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين وآرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

ج .نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها: هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى.

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية :

بناءا على التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكن تحديد الفرق بينهما كمايلي :

الجدول رقم: 1-4 الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[105]

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المطلب الثاني: سياسات تحرير التجارة الخارجية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

تكمن اهم سياسات تحرير التجارة الخارجية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في مايلي:

أولا: سياسة الاستيراد:

تتضمن هده السياسات الغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها ، وتهدف هذه الالية الى ربط تسعير المنتجات المحلية بالسوق العالمية من خلال منافسة سعرية عادلة للمنتوجات الاجنبية والمحلية ،وهذا ما يسمى بالتعريفة العادلة ، وتخفيض الحماية و الاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد .[106]

وتتضمن عملية تخفيض الرسوم الجمركية عدة طرق منها :

- تخفيض متكافئ لكافة الرسوم؛
- تخفيض معدلات الرسوم التي تتعدى حدا معينا؛
- تخفيض الرسوم شديدة الارتفاع .

حيث أن الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية هو التخفيض من الحماية الفعلية للسلع والصناعات والاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد.

[105] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، 2008-2009، ص: 4.

[106] ثناء أبازيد ، محمد محمود،حسان محمد درويي،أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 33 ،العدد5،2011، ص: 162.

ثانيا: سياسات تشجيع الصادرات :

تلعب سياسة تشجيع الصادرات دورا مهما ومحوريا في تحرير التجارة الخارجية و المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك للأسباب الأتية :

- زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة التي تكون كافية لاستيراد المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية .
- خلق فرص عمل جديدة.
- اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات .
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

بالرغم من أهمية هذه السياسة الا أن نجاحها يرتبط بمجموعة من الشروط من أهمها :

- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الوسيطية المستخدمة في قطاع الصادرات .
- توفير بنية تحتية كافية (تسهيلات مصرفية ، طرق دولية، وسائل نقل حديثة ، الات وتكنولوجيا حديثة) وهذا من شأنه أن يقلل تكلفة التصدير .
- مرونة الجهاز الانتاجي في الاستجابة للطلبات الخارجية من خلال وجود تسهيلات مالية وائتمانية وشبكة اتصالات قوية واطارات متميزة .
- تنوع قاعدة المنتجات المعدة للتصدير حتى لا يكون هناك انكماش في حالة اضطراب سوق منتج معين على المستوى الدولي .[107]

ثالثا :سياسات سعر الصرف :

تعتبر سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي من السياسات المستخدمة في تحرير التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، من خلال تشجيع الصادرات وتوسعها وتجنب العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا ما يفسر لجوء بعض الدول الى تخفيض سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى ،لإعطاء ميزة تنافسية سعريه لمنتجاتها في الأسواق الخارجية ، ويجب مرافقة هذه السياسة بسياسات أخرى ملائمة لتجنب الوقوع في مصيدة التضخم .[108]

[107] ثناء أبازيد ، محمد محمود،حسان محمد دروبي،مرجع سبق ذكره، ص: 164- 163.

[108] بن موسى كمال، أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد1 ،2010، ص: 105.

رابعا :السياسات التجارية تجاه الشركاء الاقتصاديين :

ان تحرير التجارة الخارجية يتطلب إقامة علاقات تجارية بين مجموعة من الدول ،وذلك لتبادل المنافع والمصالح من خلال إزاحة الحواجز والقيود وتأخذ هذه العلاقات ثلاثة اشكال مختلفة تتمثل في مايلي :[109]

- المفاوضات الثنائية مع الدول الأطراف .
- المفاوضات المتعددة الأطراف مثل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والاتفاقات الإقليمية.

المطلب الثالث :تداعيات تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية الاقتصادية :

تنقسم أراء الباحثين والمفكرين حول موضوع النمو و التنمية في ظل تحرير التجارة العالمية إلى فريقين رئيسين ، فريق يرى ايجابية تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية ،وفريق أخر يري موقفا مضادا و معارضا للموقف الايجابي يبرر موقفه بالسلبيات الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية ،وفريق ثالث يحاول التوفيق بين الرأيين وبرز هدا الرأي مع بروز العولمة .

أولا:الموقف المؤيد لتحرير التجارة العالمية [110]

يعتبر أنصار هدا الموقف أن تحرير التجارة العالمية له أثر ايجابي على النمو و التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقارب اقتصاديات الدول واتصالها بنظام اقتصاد السوق مما يساهم في تحقيق ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد في ظل فرصة التكاليف البديلة .

يرى جوزيف شومبيترJ Shumpeter أن الرأسمالية والتحرر الاقتصادي تخلق بيئة ما أسماه "التدمير الخلاق "

حيث أن الأسواق تعمل من خلال استبدال الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج القديمة بالجديدة منها و يستفيد المستهلكون والمنتجون عل حد سواء.

وكان دونيتس روبرتسنD . Robertson أول من أشار إلى كون الصادرات هي المحركة للنمو الاقتصادي في مقال له سنة 1940

وأكد بيلا بلاسا Balassa . B على الارتباط الكبير بين التجارة والنمو .

وفي دراسة أخرى لدايفيد دولار D Dollar وارث كراي A Kraay حول النمو الاقتصادي والتجارة والفقر ، توصلا إلى أن اندماج الدول النامية في التجارة العالمية ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من 4 %

[109] نفس المرجع ، ص: 106.

[110] فاروق العربي ،جدلية النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية المخاطر والفرص ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر 3، العدد 6،2016، ص:120-121.

سنة 1960 م إلى 9,2 % سنة 1970م إلى نسبة% 5,3 سنة 1980م لتصل إلى نسبة ط5% سنة 1990م

يري معظم الاقتصاديون الكلاسيك أن تحرير التجارة الخارجية يحقق مكاسب متعددة منها:

- ✓ جلب المنافع والاحتياجات للأفراد والمجتمعات.
- ✓ تحقيق معدلات نمو متسارعة في حالة الانفتاح على التجارة الخارجية .
- ✓ نمو الصادرات المعتمدة على سياسة التصنيع يؤدي إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- ✓ تحقيق ما يسمى بثورة الاحتياجات من جراء تحرير أسواق الدول النامية وهدا ما يساعد على تحريك عجلة الاستثمار الداخلي، وجلب الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى تسارع وتيرة الإنتاج و التنمية .
- ✓ التأقلم والتكيف مع مناخ المنافسة من خلال احتكاك البلدان النامية بالبلدان الصناعية .
- ✓ تحقيق مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل من خلال دخول الدول المتخلفة في حركة و دينامية التجارة الدولية مما يسمح بالتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأفضلية فيها .

كما دافع جورج سورس عن العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية تحت مضلة المنظمة العالمية للتجارة ، حيث يعتقد أن العولمة ليست عبارة عن لعبة صفرية كما يتصورها البعض بل إن المنافع تفوق التكاليف و الأضرار.

كما يري بعض المفكرين المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية أن تحرير التجارة وتحرير المبادلات يساهم في استقرار الأسعار كما أن إجراءات الحماية تساهم في انخفاض الدخل الحقيقي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي وهذا ما يدفع بالدول إلى دعم الأسعار وهذا يساهم في رفع معدلات التضخم .

ثانيا :الموقف المعارض لتحرير التجارة العالمية :

يرى هذا أنصار هذا التيار السلبيات الممكن حصولها جراء تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية والمتمثلة في مايلي : [111]

- سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق المحلية وتعريضها للمنافسة الشرسة
- الإغراق السلعي للمنتجات مما يساهم في تعرض الصناعات و المنتجات المحلية للمنافسة الشرسة
- ارتفاع مستويات البطالة
- هيمنة رأس المال الأجنبي والشركات الاحتكارية على الاقتصاديات الوطنية

حيث ندد منظرو العالم الثالث من أمثال راوول بريبشR.Prébishوغيره من المفكرين كدوس سانتوس Dossantos وسمير أمين بنظرية الامتيازات المقارنة التي تمتد جدورها الى التقسيم الدولي للعمل وهو التقسيم

[111] فاروق العربي ،مرجع سبق ذكره، ص:122.

الذي أدي إلى النمو المفقر Coroissance Appauvrissante وهي تسمية أطلقت على بعض طفرات النمو التي حصلت بشكل مؤقت في بعض الدول النامية

ومن جانب أخر يرى الاقتصادي ميردال أنه يوجد فجوة بين البلدان المصنعة التي تزداد تقدما والبلدان المتخلفة التي تزداد تخلفا وهدا من جراء تحرير العلاقات التجارية بصفة غير متكافئ وهو ما تطرقنا اليه في نظرية التبادل اللامتكافئ.

كما أن الآثار السلبية لتحرير المبادلات عبر عليه الاقتصادي الأمريكي ادوارد لاتواكE.Lattwak وهو من المعارضين للنظام الاشتراكي من خلال ما قاله :" إن ما أكدت عليه النظرية الماركسية مند أكثر من مئة عام ، والذي كنا نعتبره خاطئا نجده اليوم واقعا ملموسا ، فالتحرير المفرط للأسواق ، والانتقال الحر لرأس المال، قد أدى إلى زيادة الطبقة الرأسمالية غنا والطبقة الكادحة فقرا بذلك تحطم الانسجام والسلم الاجتماعي ".

كما يري الكاتب بول فيتوزيP.Fitosi انه ينبغي اعاد النظر في النظريات المنقولة في التنمية والتي تقول "أن توسع البعض يؤدي إلى توسع البعض الأخر " بحيث تم تفنيد هدا الرأي من خلال "نمو البعض لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب الأخر".

ويرى جوزيف شومبيترJ .Shumpeter وهو أحد أعمدة إدارة البنك الدولي سابقا أن البلدان النامية تم دفعها قسرا نحو عملية تحرير تجارتها وفتح أسواقها قبل تأهيلها واستعدادها اللازم مما سيؤدي بها إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية .

ثالثا:الموقف التوافقي النفعي (البراغماتي):

جاء هذا التيار في ظل الجدل القائم بين التيار المؤيد لمقاربة أن تحرير التجارة تحرك عجلة النمو التنمية الاقتصادية.

التيار المعارض و القائل أن تحرير التجارة العالمية من شأنه كبح عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، من خلال موقف الوسط ،بحيث يرى بضرورة تحرير التجارة العالمية لتسريع عملية النمو والتنمية الاقتصادية لكن بشروط أهمها : [112]

- الانفتاح على التجارة الدولية بتدرج و عقلانية.
- عدم الافراط في تحرير المبادلات التجارية .
- التأهيل قبل التحرير .

وفي نفس الوقت عدم تفويت فرص الاندماج في الاقتصاد و التجارة والمنافع التي يمكن الحصول عليها من خلال الاندماج .

إلى جانب دلك ظهر تيار فكري (ليبرالي) مساند ومؤيد لتحرير التجارة العالمية ، إلا أنه يري بضرورة تأطير وتنظيم التحرير التجاري حتى تتساوى فيه الفرص نسبيا بين البلدان ومن دعاة هدا التيار نجد مفكرين من أمثال

[112] فاروق العربي ،مرجع سبق ذكره، ص: 124.

جوزيف ستيغلتزJ .Stiglitz وجيفري ساكس J.Sackc ونيكولا كرافت N.Craft وبول كرغمانP.Krugman حيث يتفق هؤلاء على أن العولمة التجارية ليست بالفكرة السيئة ، وليست بالفكرة الممتازة حيث يمكن أن تتجسد المنفعة العامة في ضل تنظيم وتسيير أمثل يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الدول.

يصحح الاقتصادي بول كروغمان P.Krugman بعض المفاهيم التي يعتبرها خاطئة مثل المنافسة الدولية عمياء قد تقتضي الكثير من الأطراف في اللعبة التجارية ، وان التجارة العالمية هي لعبة ذات مخرجة صفرية ، حيث ينفي كروغمان عكس دلك ، حيث يرى أن مكسب طرف في التجارة الدولية قد يساعد على كسب طرف أخر فمثلا ادا انتعش الاقتصاد الأوربي بفعل المبادلات التجارية فانه لا يكون دلك بالضرورة على حساب الاقتصاد الأمريكي ، فقد يحدث عكس دلك فمثلا تفتح أوروبا أسواقها أمام المنتجات الأمريكية مما يساعد على إنعاش الاقتصاد الأمريكي وهكذا يمكن استفادة الأطراف الناشطة في التجارة الخارجية من منافع التبادل الدولي .

كما أن الباحث كوزنيتش S.Kosnic يؤكد من خلال الدراسات التي توصل إليها أن تجارب التنمية في الغرب أظهرت نمو في البداية لكن على المدى البعيد يمكن تحقيق ثمرات النمو.[113]

انه من خلال هده المواقف الثلاثة لا يمكن تصور تحرير التجارة العالمية هي مقاربة صفرية لا تحقق النمو والتنمية الاقتصادية ولاهي وصفة سحرية للخروج لعملية النمو والتنمية تقدم على طبق من فضة ،حيث يجب على الدول الاجتهاد والتطور وفقا لسياسات عقلانية رشيدة حتى تندمج وتتكيف في ديناميكة تحرير التجارة بالإضافة إلى استغلال الفرص والإمكانيات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع الأخد بعين الاعتبار السياسات الحكومية التي يمكن أن يكون لها الأثر الفعال لمرافقة عملية التحرير وتحقيق الهدف المنشود وهو التنمية الاقتصادية.

[113] فاروق العربي ،مرجع سبق ذكره، ص: 125.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى تحديات تحرير التجارة الخارجية ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، حيث تناولنا بالشرح تطور النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بداية من الفكر التجاري في القرن السابع عشر، الذي يرى أن قوة الدولة تقاس بما تملكه من معادن، ثم النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير التجارة الخارجية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، الاّ أنها تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة عن الواقع، وهذا ما مهد الطريق نحو اكتشاف نظريات و توجهات حديثة تعتمد في تفسيرها للتجارة الدولية على مجموعة من العوامل كالاعتماد على البحث و التطوير باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول، اضافة الى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري ، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية ، والتنوع الانتاجي ، وتكاليف النقل ... وهذا ما جعل هذه النظريات أقرب الى الواقع .

أما بخصوص السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول فقد تأرجحت بين التقييد أو التحرير ، حيث اتضح أن لكل منهما مزيا وعيوب ،في حين أن السياسة التجارية الاستراتيجية والتي هي واقع بين التحرير والحماية، والتي تعتبر من السياسات التي أثبتت فعاليتها من خلال الانفتاح على التجارة الخارجية بتدرج وعقلانية ، وقد تعددت الآراء و الأفكار حول موضع العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو التنمية الاقتصادية فمنهم من يرى ايجابية تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية وهذا من خلال المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال رفع وتحسين مستوى الانتاج ، ومنهم له رأي مختلف يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني :

تحرير التجارة الخارجية في اطار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

إن التطورات الاقتصادية العالمية في إطار تشكيل معالم النظام الاقتصادي العالمي ، وما ترتب عنها من إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإشراف على النظام المالي والنقدي ، بالإضافة إلى هيئة عالمية تتولى الإشراف على النظام التجاري الدولي والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة ، كلها دعائم لاستكمال ما يسمى بالعولمة الاقتصادية.

وبناءا على هذا فان تشكيل ملامح النظام التجاري الدولي كان في إطار ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (الجات) ، والتي استهدفت التحرير التدريجي للمعاملات التجارية بين الدول من حواجز جمركية وغير جمركية ، ومع تطور جولات المفاوضات وصولا إلى جولة الأورجواي تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995م ،والتي تهدف في الأساس إلى إزالة العوائق الجمركية أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات ،وهو ما يطلق علية مصطلح "تحرير التجارة العالمية " ،كما تقوم المنظمة بتنظيم المفاوضات حول القضايا التجارية المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء ، وفض المنازعات التجارية ... كما تشترك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

وتعد حرية التجارة العالمية الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية، باعتبار أن التحرير العادل للتجارة العالمية يمثل المحرك الأساسي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة، إلا أن الانعكاسات الايجابية والسلبية المترتبة عن تحرير التجارة العالمية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أفرزت مواقف مؤيدة ومواقف معارضة ،بحيث يتحرى كل طرف الآثار المترتبة من جراء هذا التحرير .

من خلال كل ما سبق ، يهدف هذا الفصل إلى دراسة العناصر الآتية:

- **المبحث الأول** : محتوى تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.
- **المبحث الثاني** : تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات).
- **المبحث الثالث** :تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

المبحث الأول: محتوى تحرير التجارة الخارجية في ضل التطورات الاقتصادية العالمية

إن أهم التطورات الحاصلة في البيئة الدولية تعود إلى انتشار الثورة التكنولوجية و المعلوماتية في المواصلات والاتصالات بالإضافة إلى تسارع وتيرة الإنتاج العالمي عبر تصاعد عمليات تدويل الإنتاج ، و الاتجاه إلى إعادة التقسيم الدولي للعمل ...كل هذه التغيرات ساهمت بالتوجه نحو نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالتحرير وإزالة القيود و الاندماج في الاقتصاد العالمي .

المطلب الأول :التطورات في الاقتصاد العالمي والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية

إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم في إطار العولمة ، وذلك من خلال رفع القيود والعقبات أمام حركة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال في ظل سيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاديات المختلفة ، أدت إلى تغيرات في الاقتصاد العالمي من خلال الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة الدولية ،ويمكن حصر أهم التغيرات في مايلي:[114]

1.السيطرة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية :

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز سمات النظام الاقتصاد الدولي ، كما أن اتساع نشاط هذه الشركات أدى إلى عولمة الحياة الاقتصادية ومحاولة توحيد السوق العالمية ، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه في التجارة الدولية ، ويقدر عدد الشركات المتعددة الجنسيات بحوالي 40000 شركة تتحكم ال500شركة الأولى منها ، وهي شركات ضخمة في 70% من التجارة الدولية لهذه الشركات ، وكذلك في 80% من الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات ، وتتحكم في 40% من التجارة العالمية .

2.التقدم التكنولوجي والثورة العلمية الحديثة:

من ابرز ملامح الثورة العلمية هي التطور الحاصل في مجال المعلوماتية و الاتصالات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، والتي كان لها الدور الهام في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بحيث ساهمت التطورات العلمية في تغيير نمط توزيع المزايا النسبية للتصنيع في العالم ،و ذلك من خلال ظهور المنظمات الاقتصادية الدولية التي تقوم بدور كبير في توجيه وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذا ما ساهم في ارتباط الأنشطة المتفرقة جغرافيا من خلال ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية و الاندماج الاقتصادي الإقليمي ،كل هذه التطورات ساهمت في تحرير المبادلات التجارية العالمية .

3.الاتجاه نحو إعادة تقسيم العمل الدولي:

إن الثورة العلمية الحديثة والتكنولوجيا و اتساع نطاق دور الشركات المتعددة الجنسيات والتي تهدف من خلال تموقعها في السوق الدولية إلى إمكانيات جديدة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل ،كلها عوامل ساهمت في تغيرات في البيئة الاقتصادية من خلال ظهور أساليب جديدة لتقسيم العمل الدولي .

[114] د. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:23-34.

4.انهيار النظام الاشتراكي وسيادة آليات السوق :

شهدت بداية التسعينات من القرن الماضي انهيار النظام الاشتراكي القائم على فكرة الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة ، ومع بروز النظام الرأسمالي القائم نمط اقتصاد السوق ،لجأت الكثير من الدول إلى إتباع المنهج القائم على حرية السوق سواء في الداخل أو الخارج .

5.تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفشل تجارب التنمية:

في ظل العولمة الاقتصادية ، أصبحت الاتفاقيات الدولية لا تسمح بالتدخل الحكومي من خلال الإجراءات المتخذة في إطار حرية التجارة الدولية ، بحيث أن سياسات تدخل الدولة التي تهدف إلى التأثير على عمل السوق لتعظيم عائد الاقتصاد المحلي يكون تأثيرها على المدى القصير ، أما على المدى الطويل فان المكاسب المتوقعة من حرية التجارة يكون أكبر من سياسات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

6.العولمة الاقتصادية :

يشهد الاقتصاد العالمي اتجاها متزايدا نحو ما يسمى بالعولمة ، من خلال إزالة القيود والعوائق أمام حركة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وتعتبر التجارة الأساس الذي تقوم عليه العولمة ، كما أن العولمة أدت إلى زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال المحاور التالية :

- ✓ نمو التجارة الدولية (تخفيض القيود التجارية وزيادة المنافسة).
- ✓ التدفقات المالية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتقال التكنولوجيا ومحافظ الاستثمار والديون).
- ✓ الاتصالات (وسائل الإعلام التقليدية والانترنت).
- ✓ التطورات التكنولوجية في وسائل النقل والالكترونيات والهندسة الحيوية والمجالات المرتبطة بها .

كل هذه التطورات أدت إلى تراجع القيود على التجارة الخارجية و السعي إلى الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الثاني : جهود المؤسسات المالية والنقدية في تحرير التجارة الدولية .

وفقا لاتفاقيات برويتون وودز عام 1944م تم تأسيس كل من النظام النقدي الدولي الذي يشرف عليه كل من صندوق النقد الدولي ، والنظام المالي الدولي تحت سلطة البنك الدولي ، ويمكن إبراز أهم جهود المؤسسات المالية والنقدية في تحرير التجارة الدولية في مايلي :

أولا: دور البنك الدولي في تحرير التجارة الدولية:

يمكن تحديد علاقة البنك الدولي بتحرير التجارة الدولية من خلال مهامه المتمثلة في مايلي: [115]

- يقوم البنك الدولي في إطار مهامه بتقديم قروض تمنح لتمويل البرامج الإنمائية و الإقطاعية و كذلك العمليات المتعلقة بتمويل الاستيراد؛
- تقديم قروض في الحالات الطارئة كالأزمات الاقتصادية ؛
- يسعى البنك الدولي لمساعدة الدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح من خلال تقديم قروض وهذا يعتبر تشجيعا لتحرير التجارة الخارجية ، بحيث يجعل الدول التي تسعى إلى الاستفادة من المساعدات التي يقدمها البنك مجبرة على تحرير تجارتها الخارجية ؛
- يقدم البنك مجموعة من السياسات المتمثلة في سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي والتي تعتمد على التوجه من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد السوق و بهذا فان البنك يسعى إلى تحرير التجارة الخارجية كأساس للتنمية الاقتصادية .

ثانيا :دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الدولية :

يتمثل دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الدولية من خلال المهام والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في مايلي:[116]

- العمل على زنادة حجم التجارة الخارجية و توسيع نطاقها من خلال تحقيق مستويات عالية من التوظيف و الدخل الحقيقي ، بالإضافة إلى تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول؛
- يسعى الصندوق لإلغاء الرقابة والقيود التي تعيق حركة التجارة الخارجية، والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق؛
- يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو متوازن في التجارة الدولية ، من خلال جعل قطاع التجارة الخارجية وسيلة للنمو والتنمية الاقتصادية عن طريق التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الدولة في إطار برامج الإصلاح المعتمدة ؛

[115] عريبي مريم ،أثر سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ، مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر، 2013 ،ص:22 .
[116] نفس المرجع، ص:22-23.

- تنظيم وتسهيل عملية تحويل العملات بين الدول، و منع القيود عن الصرف مما يجعل إتمام الصفقات التجارية بيسر، وهذا ما يدعم التوجهات التجارية الحالية.

المطلب الثالث: أشكال تحرير التجارة الخارجية

يمكن التمييز بين أربعة أشكال لتحرير التجارة وهي:[117]

1-التحرير من جانب واحد :وفي هذا الشكل تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز والقيود الحمائية، بحيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

2-التحرير الثنائي : يتم تتفاوض بين دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

3-التحرير الإقليمي : وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة حرة فيما بينهم.

4-التحرير متعدد الأطراف : وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

[117] قادري علاء الدين، فيلالي بومدين ،تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة ،الجزائر ، العدد1،2013،ص :348 .

المبحث الثاني:تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات)GATT .

إن الهدف الأساسي من الاتفاقيات التجارية الدولية هو تحرير التجارة بين دول العالم، وذلك من خلال إزالة كافة القيود و الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة السلع والخدمات عن طريق مجموعة سياسة تجارية مكيفة حسبما تفتضيه العلاقات التجارية الدولية، ونجد هذه الاتفاقات مطبقة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات).

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات)GATT

1-نشأة الجات وأهدافها :

اتفاقية الجات هي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تتعاهد فيها الدول الموقعة على الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية ، وتم إبرام هذه الاتفاقية في أكتوبر 1947م وبدأ سريانها في جانفي 1948م ، وكان عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 23 دولة،[118] والتي اتفقت على تخفيض التعريفة الجمركية و رفع القيود على التجارة الدولية ،و بهذا أصبحت تعرف فيما بعد باتفاقية "الجات " وتعني هذه الكلمة اختصارا لتسمية : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " General Agreement on Traffs and Tarde"

وتهدف هذه الاتفاقية إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية ،ورغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية ، إلا أنها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف ،وذلك من خلال التزام الأطراف المتعاقدة بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية ومن هذه الأهداف مايلي:[119]

1- تحرير التجارة الدولية وزيادة حجمها ، وذلك من خلال إزالة القيود الإدارية وخفض التعريفات الجمركية وإزالة العقبات التي تحد من حرية المبادلات التجارية الدولية ؛
2- تشجيع التنمية الاقتصادية ، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل ؛
3- السماح للدول المتعاقدة بالنفاد لأسواق بعضها البعض ، وهدا ما يؤدي إلى اتساع مجال التجارة الدولية ونموها ؛
4- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين البلدان؛

[118] د. محمد صفوت قابل،مرجع سبق ذكره ،ص:49.

[119] د. ناصر دادي عدون ، منتاوي محمد ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد03،2004، ص:67.

5- تحرير التبادل التجاري بين الدول المتعاقدة يسمح بزيادة الثروة وهدا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة .

يمكن أن نستنتج من خلال هذه الأهداف أنها تخدم مصالح الدول المتقدمة والتي تملك تجارة خارجية متطورة والتي تسعى إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها .

كما أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة" الجات" تتكون من أربع أجزاء رئيسية:[120]

- ✓ الجزء الأول: يتضمن الالتزامات التي يجب أن يلتزم بها الدول الأعضاء و كذلك جميع حقوق الدول الموقعة على الاتفاقية، بالإضافة إلى جداول التعريفات الجمركية؛
- ✓ الجزء الثاني:طرق التعامل و القواعد الخاصة بالتجارة الدولية؛
- ✓ الجزء الثالث:القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية؛
- ✓ الجزء الرابع: يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية.

وقد أنشأت الجات بغرض تسهيل التجارة العالمية عن طريق توفير الإطار الأمثل للتشاور والمناقشة والتنسيق أثناء وضع الرسوم ومختلف الحواجز الجمركية المعيقة للتجارة الدولية، وكان الهدف الأساسي منها هو تحرير التجارة الدولية عن طريق التقليص التدريجي للرسوم و الحواجز الجمركية وضبط ومراقبة السياسات التجارية الوطنية وتوجيهها نحو الأحسن .[121]

2- تعريف الجات:

يوجد عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

الجات (GATT) اصطلاحا هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "General Agreement on Tariffs and Trade"،و التي تعني الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، و هي معاهدة تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الانضمام إليها.[122]

الجات هي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تتعاهد فيها الدول الموقعة علي الاتفاقية علي تحرير التجارة الدولية، وقد أبرمت هذه الاتفاقية في أكتوبر 1947 وبدأ سريانها في أول جانفي 1948 وكان عدد الدول التي وقعت الاتفاقية في1947 (23) دولة .[123]

---

[120] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005،ص:25 .

[121] JohnJ ,McCusker ,History of world tarde since 1450 , Thomson Gale, USA ,2006,P411

[122] نسرين عبد الحميد نبيه، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2011 ، ص:87.

[123] مُحَمَّد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص:49.

أما اقتصاديا فالجات هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الأطراف الموقعة عليها من خلال تحرير التجارة الدولية و رفع القيود الجمركية عليها تدريجيا،و قد ركزت الجات على السلع الصناعية فقط، وبذلك فهي لم تتناول جميع المعاملات الدولية.

أما قانونيا فالجات هي عبارة عن اتفاقية دولية تهدف إلى تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها و التي كان عددها 23 دولة عند التوقيع على الاتفاقية سنة 1947 م، ليصل إلى 117 دولة في بداية سنة 1994 م وهو تاريخ انتهاء العمل بسكرتارية الجات.[124]

المطلب الثاني: جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتحرير التجارة الدولية.

بدأ اتفاق الجات أولى جولاته التفاوضية في جنيف عام 1947، وكان عدد الدول الأعضاء المشاركة في هذه الجولة 23 دولة هي الدول المؤسسة للجات، جرت ثماني جولات من المفاوضات في إطار (الجات) منذ عام 1947 وحتى 1994 ، ركزت الجولات الخمس الأولى على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية التي تعترض حركة التبادل الدولي ،وذلك من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ، بينما ركزت الجولات الثلاثة الأخيرة على القيود غير الجمركية، كما أضيفت في الجولة الأخيرة السلع الزراعية، المنسوجات، الملابس، الخدمات...إلخ.

1. المرحلة الأولى :الجولات الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (1947 – 1961م).

تشمل هذه المرحلة على خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وكان الهدف منها تحقيق مجموعة من المكاسب والامتيازات المتمثلة في إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية وهي :

أ. الجولة الأولى: جولة جنيف بسويسرا سنة 1947م.

شاركت فيها 23 دولة، و كانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الإنفاق على مايلي: تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة،و تضمنت نتائج المفاوضات 45000تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة 10مليار $ أو ما يقارب 20% من حجم التجارة العالمية. [125]

ب. الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy في فرنسا 1949م.

و تعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات ،ونتج عن هذه الجولة التزام الدول المشاركة بتخفيض إضافي للرسوم الجمركية.

[124] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص:49.

[125] محمد سيد عابد ، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية ،2001 ،ص: 447.

ت. الجولة الثالثة: جولة توركاي في إنجلترا(1950-1951م).

جرت هذه المفاوضات في الفترة الممتدة من سبتمبر 1950 إلى أفريل1951 ، وقد ضمت 38دولة بعد أن زاد الوعي والرغبة في تحرير التجارة العالمية،وتميزت بارتفاع عدد الدول المشاركة وتقديم المزيد من التنازلات الجمركية والتي بلغت 7800 تخفيض جمركي.[126]

ث. الجولة الرابعة: جولة جنيف(1955-1956م).

بلغ عدد الدول المشاركة في هده الجولة 26 دولة وتميزت هده الجولة بتقديم تخفيضات جمركية جديدة تقدر ب 25 % ،وكانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار، و بانضمام اليابان إلى الاتفاقية ليصبح عدد الأطراف المتعاقدة 37 دولة.

ج. الجولة الخامسة: جولة ديلون بسويسرا (1960- 1961م).

سميت بهذا الاسم نسبة إلى نائب وزير الخارجية الأمريكي "دوجلاس ديلون" الذي اقترح انعقاد الجولة، وبلغ عدد الدول المشاركة 26 دولة ، ونتج عن هذه الجولة تخفيض التعريفة الجمركية ب20 % أي ما يعادل 4400 تخفيض جمركي، كما شهدت هذه الجولة قيام المجموعة الأوروبية بمباشرة أعمالها.

خلال هذه الجولات الخمس كانت مفاوضات الجات تركز على تحرير التجارة العالمية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع.

2.المرحلة الثانية: جولة كنيدي وطوكيو (1962- 1979 م).

شملت هذه المرحلة جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث بدأت مع نهاية أعمال الجولة الخامسة (جولة ديليون) واستمرت حتى نهاية الجولة السابعة (جولة طوكيو)،أي إلى ما قبل جولة الأورجواي التاريخية.

أ. الجولة السادسة: جولة كنيدي 1964-1967م.[127]

تعتبر هذه الجولة من المفاوضات من أهم المفاوضات التي قامت في إطار الجات ، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي "جون كيندي " و الذي أوضح في رسالته أمام الكونغرس الأمريكي سنة 1962م على ضرورة القيام بمفاوضات لتخفيض الرسوم الجمركية إلى ما يقارب 50% ، وقد بدأت هده المفاوضات سنة 1964م بمشاركة 53دولة عضو ،وأسفرت هذه الجولة على مجموعة من القرارات التي تنفد خلال خمس سنوات وهي :

[126] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص:38.

[127] محمد صفوت قابل ،مرجع سبق ذكره، ص: 57-58

- اتفاقية المنتجات الصناعية : بلغ متوسط التخفيض في السلع الصناعية نحو 35%.
- اتفاقية المنتجات الزراعية : بلغ متوسط التخفيض نحو 25% على كثير من المنتجات ما عدا الحبوب .
- إقرار إجراءات مكافحة الإغراق .
- منح بعض المزايا التفضيلية للدول النامية.
- في ما يخص المنتجات الكيماوية :تخفض السوق الأوروبية المشتركة والمملكة المتحدة رسومها الجمركية بنسبة 20% ،أما الولايات المتحدة تخفض رسومها بنسبة 50% نظرا لتغيير نظام سعر البيع الأمريكي .
- تمديد العمل باتفاق المنسوجات إلى ثلاث سنوات .

وقد برزت خلال هذه المفاوضات خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة خاصة بالنسبة للسلع الزراعية .

ب. الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973 - 1979م.

تعتبر هذه الجولة من الجولات التي تناولت موضوعات لم يتم التطرق إليها من قبل ، وكان عدد المشاركين في هذه الجولة 102 دولة ، و أسفرت هذه الجولة على تطورات مهمة في إطار تحرير التجارة الخارجية منها :[128]

- ✓ تخفيض آلاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية على مدى فترة زمنية للتنفيذ بلغت ثمان سنوات .
- ✓ بلغ حجم التخفيض الجمركي 300 بليون دولار من حجم التجارة الدولية أي ما يعادل 30% من متوسط التعريفات منذ بدأ الدورة.

بالإضافة إلى أن هذه الجولة توصلت إلى اتفاقيات مهمة ساهمت في تخفيف القيود غير التعريفية على الواردات، ومن أهم هذه الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة طوكيو مايلي:[129]

- العوائق الفنية أمام التجارة؛
- قواعد التقييم الجمركي؛
- الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد؛
- إجراءات مواجهة الإغراق؛
- الدعم والإجراءات المضادة؛

[128] عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله ،أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، 2005 ، ص: 54.

[129] زينب حسين عوضا لله،ا لعلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة و النشر، الإسكندرية،، 2003 ، ص: 332.

- المشتريات الحكومية؛
- التجارة في اللحوم البقرية؛
- التجارة في منتجات الألبان؛
- التجارة في الطائرات المدنية؛

ولم ينضم إلى هذه الاتفاقيات سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في الجات، وفي جولة أوروجواي تم تحويل الاتفاقات الخمسة الأولى إلى اتفاقات متعددة الأطراف، وذلك بعد إدخال تعديلات عليها، أما الاتفاقات الأربعة الأخرى، التي تسمى بالاتفاقات الجماعية فان الانضمام إليها اختياري .

وبهذا وصفت جولة طوكيو بأنها أولى مقدمات الشروع في التحول نحو وضع التجارة الدولية في إطار أقرب إلى المؤسسي ، هّذا من خلال التطرق إلى جولات لم يتم التفاوض حولها في إطار المفاوضات الرامية إلى تحرير التجارة الخارجية .

ويمكن تلخيص الجولات التفاوضية لتحرير التجارة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في الجدول الآتي :

الجدول رقم: 2- 1 الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (1947-1994).

السنة	مكان الانعقاد	عدد المشاركين من الدول الأعضاء	الموضوعات
1947	جنيف(سويسرا)	23	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية
1949	أنيسي (فرنسا)	13	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية خاصة بين الدول الصناعية.
1951	توركاي (إنجلترا)	38	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية خاصة بين الدول الصناعية.
1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية.
1961-1960	جنيف (جولة ديلون)	26	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى خاصة بين الدول الصناعية.
1967-1964	جنيف (جولة كينيدي)	62	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق.
1979-1973	طوكيو(جولة طوكيو)	102	التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية واتفاقيات نطاق العمل.
1994-1986	جنيف (جولة الأورغواي)	123	التعريفات الجمركية والإجراءات غير الجمركية ، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات والمنسوجات والزراعة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

Source : OMC, Comprendre l'OMC: ÉLÉMENTS ESSENTIELS, les années GATT : de la havane à marrakech

https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact4_f.htm

المطلب الثالث : جولة الأوروغواي وتحرير التجارة الدولية (1986-1994)

جاءت هذه الجولة لتكون آخر جولة تفاوضية للجات ، وشارك فيها عدد كبير من الدول الأعضاء بلغ 123دولة، معظمها من الدول النامية.وقد بدأت الجولة في 20سبتمبر1986 وانتهت في 15 ديسمبر1993، واعتمدت الدول المشاركة فيها نتائجها الرسمية في مدينة مراكش بالمغرب في 15 أبريل1994،كما تعددت المواضيع المتفاوض عليها بالإضافة إلى تحرير تجارة السلع تم إضافة مواضيع جديدة وهي تحرير تجارة الخدمات و الاتفاقات المتعلقة بالجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار والمبادئ المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .

أولا : دوافع انعقاد جولة الأوروغواي:

يمكن حصر الدوافع التي أدت إلى انعقاد جولة لأوروغواي في مايلي هي:[130]

- انهيار نظام بريتون وودز ، والتحول للعمل بأسعار الصرف العائمة ، وما ترتب عن ذلك من تقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية؛
- زيادة أهمية التجارة في حقوق الملكية الفكرية ،مع ضعف القوانين لحماية هذه الحقوق؛
- سياسات الدعم الزراعي في أوربا وخاصة سياسة دعم صادرات السلع الزراعية الأوروبية التي تشكل عبء على الدول الأوروبية وتؤدي إلى تناقص نصيب الو.م .أ في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية ؛
- ازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول التي تنامت قدراتها الاقتصادية في آسيا كاليابان؛
- زيادة أهمية تجارة الخدمات التي أصبحت تشكل 20% من التجارة العالمية ؛
- ظهور تجاوزات كبيرة نتيجة ضعف آلية تسوية المنازعات في الجات.

ثانيا :اتفاقيات تحرير التجارة في جولة الاورجواي.

في إطار تحرير التجارة الدولية وتنظيمها ، تم التوصل إلى 28 اتفاق تناولت مشكلات الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات نوجزها في مايلي:

[130] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:363.

أ.اتفاقية الزراعة :

نص هذا الاتفاق على العناصر الآتية : [131]

– **التعريفة الجمركية :** ويقضى الاتفاق بتحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية من القيود غير التعريفية واستبدالها بقيود تعريفية مع خفضها بنسبة 36 % في الدول المتقدمة وذلك خلال ست سنوات ، و24% في البلدان النامية خلال10 سنوات.

– **الدعم المحلي للمنتجات الزراعية** :خفض الدعم المحلي الموجه للإنتاج الزراعي واستثناء الدعم الموجه للبحوث والتطوير و الإرشاد الزراعي ...الخ

– تخفيض الصادرات المدعومة على المنتجات الزراعية بنسبة 36% في حالة الدول المتقدمة و24% للدول النامية ، أما الدول الأقل نموا لا يلزمها أي تخفيضات.

ب.اتفاقية المنسوجات والملابس:

ينص الاتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة الأوروجواي ، على أربع مراحل وخلال عشر سنوات كفترة انتقالية ، بدأ من عام 1995م، أي منذ بدء سريان منظمة التجارة العالمية ، وحتى عام 2005حسب الجدول التالي :

جدول رقم : 2-2 مراحل الإلغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
الأولى	1995/01/01	%16
الثانية	1998/01/01	%17
الثالثة	2002/01/01	%18
الرابعة	2005/01/01	%49

المصدر : بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، عدد06، 2008،ص :56.

ج.اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة :

تم الاتفاق على انه يحق للمستثمر الأجنبي أن يقوم باستيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية دون قيود ، كما نص الاتفاق على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة إلى مبدأ الشفافية الذي يلزم الدول الأعضاء باتخاذ كافة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة .

[131] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، عدد06،2008،ص :56.

د.الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري وتضم 12 نشاطا و155قطاعا فرعيا وقد حدد الاتفاق أربعة أشكال لتوريد الخدمة هي : [132]

-انتقال الخدمة عبر الحدود (مثل خدمات البنوك وشركات التامين والخدمات الهندسية)؛

-انتقال مستهلك الخدمة إلى دولة أخرى ، مثل السياحة؛

-التواجد لفروع الشركات في الدولة التي تقدم فيها الخدمات؛

-الانتقال المؤقت للخبراء و المستشارين.

أما الالتزامات في تجارة الخدمات فهي :

الالتزام بمبدأ الدولة الأكثر رعاية ، ومبدأ الشفافية ، ومبدأ المعاملة الوطنية ، بالإضافة إلى التزامات محددة في قطاع الخدمات لكل دولة.

هـ.اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية :

تتمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية في مايلي : [133]

تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية ،ومبدأ المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية ، تحديد معايير ومستويات الحماية ، توفير أسلوب تسوية المنازعات ،كما يوضح الاتفاق أن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو50سنة في مجال حقوق الطبع ، و20سنة في مجال براءات الاختراع ،و7 سنوات في مجال العلامات التجارية .

ويتضح لنا مما سبق أن التجارة الدولية استطاعت أن تحقق نموا معتبرا من خلال ازالة الحواجز التي تعقيها ابتداءا من تأسيس الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية الى غاية بداية عمل المنظمة العالمية للتجارة ، حيث ارتفعت نسبة صادرات السلع والخدمات تمثل 8.7% من الناتج العالمي سنة1913 الى 12.1% في سنة1973م ثم الى 23.6 %في سنة1996 م ،واصبحت الصادرات السلعية في عام 2000م تمثل حوالي 50 %من الناتج العالمي.

[132] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:369.

[133] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:57.

كما نلاحظ ارتباط نمو الانتاج المحلي الاجمالي بنمو التجارة الخارجية و الجدول الآتي يوضح ذلك :[134]

الجدول رقم :2-3 معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتجارة في الدول الاسيوية مرتفعة الاداء 1980-1995

الدول	نمو الناتج المحلي الحقيقي		نمو الصادرات	
	1990-1980	1995-1990	1990-1980	1995-1990
كوريا	9.4	7.2	12	13.4
هونج كونج	6.9	5.6	14.4	13.5
سنغافورة	6.4	8.6	10	13.3
تايلاندا	7.6	8.4	14	14.2
اندونيسيا	6.1	7.6	5.3	21.3
ماليزيا	5.2	8.7	10.9	14.4
المعدل	6.9	7.7	11.1	15
الصين	10.2	12.8	11.5	15.6
الدول النامية	2.8	2.1	7.3	5.2
الدول الصناعية	3.2	02	5.2	6.4

المصدر: خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج ،الطبعة الأولى، عمان، الاردن،2006،ص:46

بناءا على معطيات الجدول نلاحظ نمو الصادرات بمعدلات مرتفعة (من 11.1 % كمتوسط للفترة 1980/ 1990 الى 15 %كمتوسط للفترة 1995/1990) هذا ما أدى الى نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (من 6.9 % الى 7.7% خلال نفس الفترة) ،وذلك يرجع لنمو التجارة في ظل الاجراءات المتخذة في ظل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية GAAT ، والتي دعمت تحرير التجارة الخارجية من خلال ازالة الحواجز الجمركية وتقديم المساعدات الفنية وتقديم الدعم للنشاط التجاري ، وتسهيل اجراءات دخول السلع وخروجها ، وهذ ما يؤكد درجة الارتباط بين حرية التجار والنمو الاقتصادي .

[134] بن موسى كمال، أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد01،2010 ص:111-112.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

بانتهاء الجولة الأخيرة(جولة الأورغواي) من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في01جانفي 1995م الهيئة المشرفة على النظام التجاري العالمي الجديد القائم على تحرير التجارة الدولية ،وبذلك تكون المنظمة الإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية لمتعلقة بها .

المطلب الأول :الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمثابة القوة الدافعة للنظام التجاري العالمي الذي يسعى إلى تحرير التجارة الدولية كأساس لتحقيق نمو اقتصادي عالمي، بناءا على فلسفة مفادها التحرير العادل للتجارة العالمية .

أولا : ماهية المنظمة العالمية للتجارة:

أ.تعريف المنظمة العالمية للتجارة:OMC : l'Organisation Mondial du Commerce

تعددت التعاريف المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ويمكن إيجاز المفاهيم الآتية :

التعريف الأول:"المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي"[135]

التعريف الثاني : "المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة "[136]

التعريف الثالث :هي منظمة دولية عالمية النشاط تُعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من أهدافها ضمان انفتاح التجارة العالمية ورفع مستوى العيش وتنمية الدخل، وضمان الحق في الشغل، وتطوير الإنتاج وتنمية التجارة الدولية. ينضوي تحت لوائها إلى غاية سنة 2014- 160 بلدا[137]

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لها إطارها التنظيمي والقانوني ، وتهدف إلى إرساء معالم نظام تجاري يقوم على أساس حرية المبادلات التجارية يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول .

ب.أهم الاختلافات بين: OMC وGATT

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة دورات من الجات آخرها دورة الأورغواي ،كما تمت الإشارة إليه سابقا،وتختلف كل منهما عن الأخرى في عدة نقاط، يمكن حصر أهمها في ما يلي :[138]

---

[135]سمير صارم : معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2000،ص: 25.

[136]د.ناصر دادي عدون ، منتاوي محمد ،انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ،ص:67.

[137]http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures

[138]ناصر دادي عدون ومحمد منتاوي ، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

1-الجانب القانوني :

- تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقت، بينما المنظمة و اتفاقياتها فهي دائمة، وذلك لأنها تتمتع بأساس قانوني .
- المنظمة تضم" الأعضاء "بينما الاتفاقية تضم "الأطراف المتعاقدة"، وهذا ما يدل على أن الاتفاقية كانت معاهدة دولية وليست منظمة عالمية .

2-من جانب المنهج :

الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث يتم الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعدد الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد.

3-من جانب ا لشمول :

تشمل الاتفاقية على التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمة فإنها تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارة في الخدمات، و الأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.

4 -في مجال تسوية المنازعات :

تميزت الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية بالقصور في ضل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام ،كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، ولذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها .

أما في المنظمة العالمية للتجارة يسهر جهاز تسوية المنازعات على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم لمترتبة بموجب الاتفاقيات، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات.

5-من جانب الشخصية القانونية :

الاتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

ثانيا : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

إن المنظمة العالمية للتجارة تقوم على مبادئ و أهداف أساسية هي :

- **مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية:**

بمقتضى هذا المبدأ على الدولة العضو ألا تميز بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعا يتمتعون بنفس المعاملة ، أو بمعنى آخر إذا ما أعطى هذا الحق لدولة ما فإنه يعطي لجميع الدول.

- **مبدأ الشفافية:**

يقصد بهذا المبدأ وجوب نشر معلومات دقيقة و واضحة عن جميع القوانين و الأنظمة و اللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .[139]

***مبدأ المفاوضات التجارية :**

وطبقا لهذا المبدأ يتم فض المنازعات التجارية الدولية باللجوء الى المفاوضات بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية. [140]

***مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:**[141]

وطبقا لهذا المبدأ تحصل الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار والتزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها للقيام ببرامج التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية .

***مبدأ التبادلية:**[142]

و يعني هذا المبدأ أن كل تخفيف في القيود الجمركية و غير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيف مقابل من جانب الدول الأخرى، و ما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز بعد إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

---

[139] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره ،ص:73.

[140] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 446.

[141] عبد المطلب عبد الحميد،الجات و أليات منظمة التجارة العالمية،الدار الجامعية،مصر،2003، ص:32.

[142] سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية ، الرياض ،2004، ص 92.

***مبدأ التجارة العادلة:**

يقتضي هذا المبدأ أنه يجب على الدول أن تسود بينها أسس الكفاءة النوعية و السعرية للمنتجات المصدرة ،وهذا ما يسمح بأن تكون التجارة بين الدول الأعضاء مبنية على أسس عادلة بحيث تصبح معها لكميات المصدرة والمستوردة من السلع والخدمات انعكاساً حقيقيا لكفاية الإنتاج ونوعيته ومن ثم توفير القواعد والإجراءات القانونية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية .

***مبدأ المعاملة الوطنية:**

بنص هذا المبدأ على معاملة السلع المستوردة والسلع المنتجة محليا بدون تمييز من حيث فرض الضرائب والرسوم و التسهيلات الممنوحة للمنتجات المحلية ،أي أن قاعدة المعاملة الوطنية تحظر التمييز بين المستوردات من السلع الأجنبية ومثيلاتها المحلية، وبالتالي فانه لا يحق للدولة العضو في المنظمة أن تميز في إجراءاتها المحلية بين هذه السلع سواء من حيث فرض الرسوم والضرائب والقوانين أو الإجراءات التنظيمية الأخرى من اجل حماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد.

استثناءات مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:[143]

يمكن إيجاز الاستثناءات التي عرفتها مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة كمايلي:

– الاستثناء الأول المتعلق بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية : ترخص الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عقد اتفاقيات جهوية ، بشرط أن لا يترتب عليها فرض حواجز جديدة على التبادل التجاري مع البلدان الأخرى ، ويخص هدا الاستثناء التكتلات الجهوية (الاتحاد الجمركي أو منطقة التبادل الحر).

–الاستثناء الثاني يتعلق بمنح البلدان النامية معاملة تفضيلية من خلال إعفاء البلدان النامية من التزام التبادلية ، بحيث يمكن الاتفاق فيما بينها على ميزات تبادلية دون أن توسع للبلدان المتقدمة ، إلا أن هده المعاملة غير موجودة في التجارة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية ،أي أنه ليس من الممكن منح تسهيلات تخص التعريفات الجمركية لصادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

–الاستثناء الثالث يخص نظام التفضيلات المعمم (SPG) في سنة 1971 موالدي تم العمل به لمدة 10 سنوات إلى غاية 1981م ، ومع اختتام جولة طوكيو سنة 1979م تم إصدار الإعلان " المعاملة الخاصة و التفضيلية "

[143] د. زعباط عبد الحميد، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد:03، 2004،ص:60.

والذي أقر نظام الأفضلية الجمركية دون تحديده بفترة زمنية معينة ، وذلك قصد تمكين الدول النامية باستخدام ترتيبات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها في إطار النفع المتبادل .

- في حالة تعرض ميزان المدفوعات لبلد ما لأزمة خطيرة فان المادة 12 من الاتفاقية ترخص التقييدات الكمية .
- كما أن المادة 19 ترخص لبلد ما أن يحمي نفسه ادا أحدثت الواردات خطرا حقيقيا على منتوجاته المحلية ، وتكون هده الحماية بشكل مؤقت وظرفي .

ثالثا :أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة:

إن الهدف الأساسي لقيام المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية ، ويمكن حصر الأهداف الفرعية في مايلي : [144]

أ.أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

- تحقيق التنمية : تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى الرفع من مستوى المعيشة للدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة الدول النامية .
- زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة في السلع والخدمات الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
- تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وذلك من خلال السماح بالاستغلال الأمثل للموارد بما يتماشى مع التنمية الاقتصادية.
- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و الطلب الفعال.
- حل المنازعات بين الدول الأعضاء
- تطوير وزيادة حجم التجارة العالمية وذلك من خلال العمل على تخفيض الرسوم الجمركية لتحقيق النمو المستمر و الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.
- إشراك الدول النامية في التجارة الدولية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- تقوية الاقتصاد العالمي من خلال الرفع من التبادل التجاري الدولي و إرساء القواعد التنظيمية على أسس اتفاقيات الأوروغواي.
- تسهيل وتوسيع إمكانات النفاد إلى الأسواق العالمية .

[144] د.سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام و أفاقه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2008،ص:20.

- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

ب .مهام المنظمة العالمية للتجارة:

تضمن نتائج جولة أوروغواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية:[145]

– الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء و الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالقطاعات الجديدة، كالخدمات وجوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

– تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل العالقة ،وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

–الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروغواي.

–متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط و الالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

–التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

كما تسعى المنظمة إلى تقديم المعلومات والمساعدات التقنية للدول الأعضاء عن طريق خبرائها بمتابعة وتحليل وتنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية التي تنتهجها هذه الدول.

رابعا : وظائف المنظمة العالمية للتجارة

تنص اتفاقية تأسيس ال"OMC"على قيام المنظمة بالوظائف التالية[146]:

1. الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وأي اتفاقيات جديدة قد يتم التوصل إليها مستقبلا، وفق الأطر القانونية و التنظيمية .

2. توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

3. تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.

[145] إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها –النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.

[146] محمد دياب، مرجع سبق ذكره ، ص:372.

4 . التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير الوكالات الملحقة بهما وذلك من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

خامسا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية لتجارة:

يعكس الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة المهام والأهداف التي أنشأت من أجلها، كما هو محدد حسب المادة الرابعة من الاتفاقية ، ويشرف على الهيكل مجموعتين من الأجهزة، الأولى ذات طابع عام، و الثانية أجهزة متخصصة تباشر اختصاصات محددة.

- **أولا : الأجهزة العامة:**

وتشمل كل من المؤتمر الوزاري ، المجلس العام ، الأمانة العامة، جهاز تسوية المنازعات ،جهاز استعراض السياسة التجارية وهي كمايلي:

1- المؤتمر الوزاري:

يتكون المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويختص بالمهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل كمنح العضوية، سريان وتعديل الاتفاقات، الإعفاء من الالتزامات، إنشاء اللجان، ويعقد اجتماعه مرة كل سنتين على الأقل .

2- الأمانة العامة:

للمنظمة أمانة يرأسها مدير العام للمنظمة يعين من طرف المؤتمر الوزاري ، و موظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها ،وليس للأمانة سلطة اتخاذ القرار وتتمثل واجباتها الرئيسية في مايلي :[147]

- ✓ الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة ؛
- ✓ تقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية ؛
- ✓ القيام بعمليات مراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية ؛
- ✓ تنظيم المؤتمرات الوزارية ؛
- ✓ تقديم المعلومات الضرورية لوسائل الإعلام ؛
- ✓ تسعى إلى تقديم المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات .

[147] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

3- المجلس العام:

يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء ويجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا ، ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل اجتماعاته ، ويعتبر بمثابة جهاز تسوية المنازعات التجارية ، بالإضافة إلى مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .[148]

4- جهاز تسوية المنازعات:

يعتبر من الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية وتتمثل مهمته الأساسية في تسوية المنازعات التجارية الدولية المتعلقة بكل من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف (السلع، الخدمات و حقوق الملكية الفكرية)، وكذلك الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية ومناطق حرة و مدى تطابقها مع اتفاقية مراكش.

5- جهاز استعراض السياسة التجارية:

تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام والتي تتعلق بالسياسات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على قواعد النظام التجاري الدولي ،وذلك بهدف تقويم وتنظيم هذه السياسات.

- **ثانيا :الأجهزة المتخصصة:**

تشمل الأجهزة المتخصصة على مجالس رئيسية تهتم بالقطاعات التجارية ولجان فرعية تختص بمسائل محددة .

1- **المجالس الرئيسية :**تتكون المجالس الرئيسة من:[149]

- **مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع:** ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق
- **مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات:** تتمثل مهامه في الإشراف على مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية بالإضافة إلى مهام أخرى .
- **مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية:** ويتولى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة .

2- **اللجان الفرعية:** وتشمل اللجان التالية :

- **لجنة التجارة و البيئة :** وتهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة .
- **لجنة التجارة والتنمية :** وتهتم بدول العالم الثالث والدول الأقل نمو خاصة .

[148] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره ، ص: 77.

[149] نفس المرجع ، ص: 77-78.

- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات .
- **لجنة الميزانية و المالية و الإدارة:** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة .

تقوم هذه اللجان بكافة المهام التي حددتها لها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، خاصة الاتفاقيات متعددة الأطراف، كما تقوم بكافة المهام الإضافية التي يعهد إليها بها المجلس العام، و قد أقر المؤتمر الوزاري إمكانية إنشاء لجان فرعية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، حيث تكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:

الشكل رقم:2-1: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

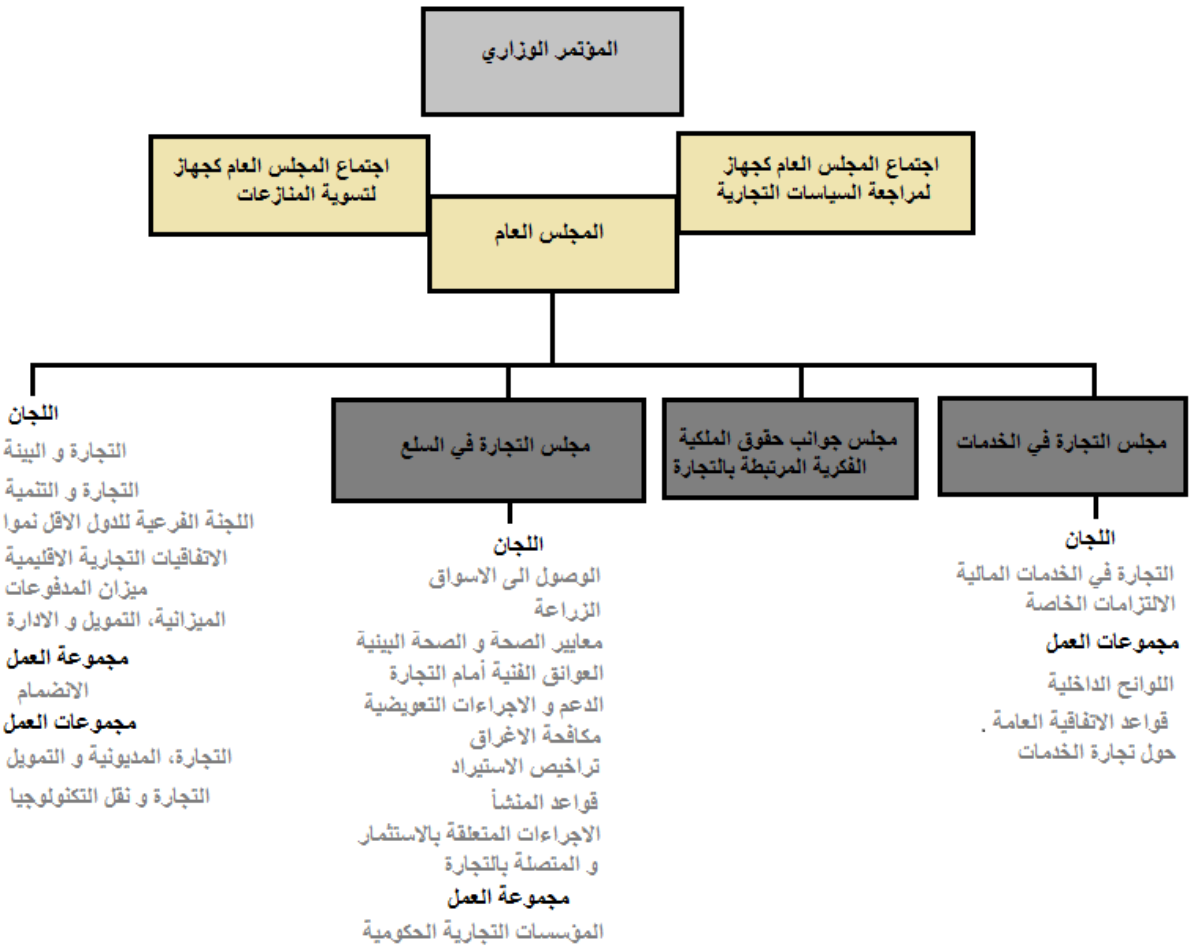

Source : site web de l'OMC :
http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/organigram_f.pdf

سادسا: آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة:[150]

يتم اتخاذ القرار في الغالب في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ التشاور وتوافق الآراء.وعلى الرغم من إمكانية اللجوء إلى استخدام التصويت في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء، إلا أن استخدامه في الواقع نادر. وفي حالة التصويت، فهو يقوم على مبدأ"صوت لكل عضو" .وتفاصيل صنع القرار في المنظمة العالمية للتجارة مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم :2-4آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة

قاعدة اتخاذ القرارات	نوع القضايا
1-قاعدة الإجماع	التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة مثل مبدأ عدم التمييز.
2-قاعدة أغلبية ثلاثة أرباع	التفسيرات لمواد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و اتخاذ القرارات بشأن الإعفاءات من التزامات الأعضاء
3-قاعدة أغلبية الثلثين	في القرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى غير تلك المتعلقة بالمبادئ العامة أو بإجراءات الانضمام.
4-التوافق العام	في المسائل التي لم يرد فيها نص على قاعدة اتخاذ القرار

المصدر: خليل عليان عبد الرحيم ،الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:الفرص-التحديات، معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص :58.

سابعا: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الانسحاب منها:

1-شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة::

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية و أخرى شكلية:[151]

أ-الشروط الموضوعية:

يجب على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة القيام بالإجراءات الآتية:

-الموافقة على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994 وجميع الاتفاقيات الملحقة به.

-تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقوانين المنظمة وقواعدها التجارية.

[150] خزندار وردة ،تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية ، مذكرة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة،2012/2011 ، ص: 16.

[151] جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 11، 2012،ص: 227.

–عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.

-فتح أسواقها أمام التجارة الدولية.

-تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

ب- الشروط الشكلية:

تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

-تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.

-يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم مطلب الانضمام.

-الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.

-يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء والتي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

2- الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة:[152]

يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة، ويسري هذا ا لانسحاب على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة، ويبدأ مفعول هذا الانسحاب بعد 06 أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب وينتج عنه التحرر من الالتزامات وفقدان جميع الامتيازات .

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها عام 1995.

عقب إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عقدت عدة مؤتمرات وزارية ابتداءا من مؤتمر سنغافورة سنة1996م الى مؤتمر نيروبي سنة2015م وهي ملخصة في الجدول الآتي كمايلي :

[152]سمير مُحَّد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره ،ص:75

الجدول رقم: 2 -5 المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية (1995-2015)

مكان انعقاد المؤتمر	التاريخ
سنغافورة	9-13 ديسمبر 1996
جنيف (سويسرا)	18-20 ماي 1998
سياتل (الولايات المتحدة الأمريكية)	30نوفمبر إلى 03 ديسمبر1999
الدوحة (قطر)	09-13نوفمبر 2001
كانكون المكسيك	10-14 سبتمبر2003
هونغ كونغ (الصين)	13-18 ديسمبر 2005
جنيف(سويسرا)	30 نوفمبر إلى 02ديسمبر2009
جنيف(سويسرا)	15-17ديسمبر 2011
بالي (أندونيسيا)	03-06 ديسمبر 2013
نيروبي (كينيا)	15-19 ديسمبر 2015

Source: WTO, Ministerial Conferences, website of world Trade organization, (04/08/2016)https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm#top

1. المؤتمر الوزاري الأول سنغافورة (9 -13 ديسمبر 1996):

تمثلت النتائج الرئيسة لهد الاجتماع حسب ما جاء في " إعلان سنغافورة " معالجة المستجدات التجارية الجديدة والمتمثلة في التفاعل بين السياسات التجارية وسياسات المنافسة والعلاقة بين التجارة والاستثمار والتجارة والبيئة و تسهيلات التجارة بالإضافة إلى الشفافية في المشتريات الحكومية و تكليف منظمة العمل الدولية بتشجيع الدول على استخدام معايير العمل، بشرط أن لا يكون ذلك بغرض الحماية التجارية[153]

2.المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف (18 -20ماي 1996):

عقد المؤتمر الثاني لمنظمة التجارة العالمية بمدينة جنيف السويسرية سنة 1998 بمشاركة نحو 135دولة حيث جاء هدا المؤتمر بمستجدات وقضايا جديدة لمناقشتها وكان من بين أهداف مؤتمر جنيف مايلي:

-تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف.

-التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل.

-الاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق والبحث عن حلول لها.

[153] د. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره، ص:376.

-تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بإعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في اتفاقيات جولة أوروغواي والمتعلقة بالزراعة و الخدمات،

-محاولة إدخال موضوعات وقضايا جديدة مثل التنسيق والتكامل بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، موضوع التجارة الإلكترونية، بحث الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة، موضوع التجارة و المديونية، نقل التكنولوجيا، التجارة و التمويل وأخيرا خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.[154]

3.المؤتمر الوزاري الثالث(مؤتمر سياتل):

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبرو2 ديسمبر سنة 1999م،وجاء هدا المؤتمر مخصصا لبحث مسائل الزراعة والتجارة بالخدمات وقضايا الإغراق و التجارة الالكترونية وقضايا ربط التجارة بالعمل والبيئة وقد أخفق المؤتمر التوصل إلى قرارات بشان هده المواضيع وكان من أهم أسباب الفشل لهدا المؤتمر مايلي:

- التعارض في وجهات النظر بين البلدان المتقدمة نفسها حول الزراعة ومسائل التكنولوجيا البيئية
- عدم استعداد البلدان المتقدمة و البلدان النامية لمناقشة بعض المواضيع التجارية ، فالبلدان النامية كان تعارض إدراج قضايا جديدة ، وذلك بسبب قلة الإمكانيات و تحيز الاستثمار الأجنبي الذي لا يعود عليها بفوائد نتيجة لعدم التقيد بالقوانين والأسس العامة.
- شعور الدول النامية بأن الاتفاقات السابقة للمنظمة التجارة العالمية (قضايا الزراعة وحقوق الملكية الفكرية) كانت منحازة للبلدان الغنية على حساب البلدان الفقيرة .[155]

4.المؤتمر الوزاري الرابع(مؤتمر الدوحة):

يعتبر هذا المؤتمر أول مؤتمر عقدته المنظمة العالمية للتجارة في الألفية الثالثة وانعقد خلال الفترة الممتدة بين 9 إلى 14 نوفمبر2001 م في عاصمة دولة قطر(الدوحة)،وبلغ عدد الدول المشاركة فيه نحو 142 دولة، وقد تناول هدا المؤتمر القضايا الخاصة بالتجارة في الخدمات و الزراعة بالإضافة إلى مطالبة الدول النامية بتنفيذ اتفاقيات الاورجواي و إدراج القضايا المتعلقة بالاستثمار ومعايير العمل و المنافسة وتضمن البيان الختامي المسائل التالية :

- العمل على تبسيط الإجراءات التجارية بهدف تحقيق المزيد من التحرر التجاري .
- العمل على تفعيل مفاوضات التجارة في الخدمات بهدف تنشيط النمو الاقتصادي .
- تعزيز الدعم التقني وإمكانية إقامة منظومة تجارية كاملة في إطار برنامج العمل الخاص بالتجارة الالكترونية .
- الحد من الحمائية في الزراعة.

---

[154] بن موسى كمال،" المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ،ص :307 -308.

[155] د. محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص:376-377.

- العمل على تفعيل الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية.
- تحديد إمكانات انفتاح الأسواق الوطنية مع مراعاة مستوى تطور البلد المعني .
- تحديد مصير المنظمة العالمية للتجارة والحفاظ عليها وتحسين آلياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها والقيام بمهامها.
- التأكيد على الإعلان الصادر في مؤتمر سنغافورة والمتعلق بمعايير العمل المعترف بها دوليا.

5.المؤتمر الوزاري الخامس (كانكون):

عقد هذا المؤتمر في سبتمبر 2003 بمدينة كانكون المكسيكية، وقدم كل من رئيس المجلس العام ومدير منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كانكون للوزراء في 31أوت 2003وأكدا على أنه لم يتم الاتفاق على أي جزء من هدا الإعلان ،واختتم المؤتمر في 14سبتمبر دون التوصل لاتفاق، وذلك بسبب خلاف حول ما إذا كان ينبغي بدء مفاوضات رسمية حول قضايا جديدة مثل الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية والتسهيلات التجارية و انصب النقاش بشكل أساسي على قضية دعم المزارعين، وكيفية تعامل الدول مع المستثمرين الأجانب وسياسات المنافسة.

6.المؤتمر الوزاري السادس (مؤتمر هونغ كونغ)[156]

في 29 من شهر يناير من سنة 2005 عقد اجتماع ضم 23 وزيرا للتجارة في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في دافوس ، وكان الهدف من هذا الاجتماع وضع المفاوضات في الطريق الصحيح خلال المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج في 13 ديسمبر 2005

وكانت أهم النقاط الرئيسية الواردة في الإعلان الوزاري الصادر عن هذا المؤتمر هي:

في مجال الزراعة :

- ✓ وافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول الغنية لصادرات الزراعية بحلول سنة 2013 م.
- ✓ وضع آلية وقاية بالنسبة للدول النامية وقد كان هدا الحل بمثابة حل وسط بين الدول المتقدمة و الدول النامية
- ✓ إلغاء دعم صادرات القطن بحلول سنة2006 م.

في مجال النفاد إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية :

- ✓ مراعاة حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية على أساس "المعادلة السويسرية"

[156] أحمد طلفاح ، منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونج كونج ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 2006،ص11 – 14

في مجال الخدمات :

مراعاة الاهتمامات التصديرية للدول النامية.

في مجال المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية :

- ✓ تأمين الدول الأعضاء وصول نحو97%من المنتجات القادمة من الدول الأقل نموا إلى أسواقها بصورة معفية من رسوم أو حصص بحلول سنة2008 م. أما بالنسبة 3% المتبقية (حوالي 400منتج) فانه بإمكان الولايات المتحدة واليابان منع الدخول إلى أسواقها.

وكخلاصة فان نتائج وقرارات هذا المؤتمر لم تكن حاسمة في قضايا كثير ومن أهمها الزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية وعدم كفاية العروض المقدمة في مفاوضات الخدمات ، بالإضافة إلى شكوك الدول النامية في عدم جدية الدول النامية في تطبيق الموضوعات المتعلقة بالتنمية والمعاملة التفضيلية والخاصة وهذا ما أدى بالكثير من الدول النامية إلى الرجوع إلى التكتلات الإقليمية.

7.المؤتمر الوزاري السابع(جنيف 2009):

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر و2ديسمبر 2009 بجنيف في سويسرا ، وكان العنوان الرئيسي لهذا المؤتمر هو " المنظمة العالمية للتجارة ، النظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الراهنة " ، قد شارك في هدا المؤتمر 153 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى 36دولة تحمل صفة عضو ملاحظ ، و76منظمة دولية تحمل صفة ملاحظ ،ويمكن أبراز أهم النتائج التي خلص إليها المؤتمر في النقاط التالية:[157]

- أهمية المنظمة العالمية للتجارة والدور الذي تلعبه في تجاوز الأزمة الاقتصادية ، والمساهمة في نمو وتطور الاقتصاد العالمي ؛
- إعطاء أهمية كبيرة لقضايا الدول النامية والدول الأقل نموا ؛
- التأكيد على أهمية تسوية المنازعات وكدا الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة ؛
- أبراز التحديات التي تواجهها التجارة العالمية والمتمثلة في الأمن الغذائي و التغيرات المناخية ؛
- الاهتمام بقضايا الزراعة والسلع الصناعية والخدمات وتسهيلات التجارة ؛
- ضمان وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية معفاة من الرسوم ونظام الحصص وخاصة منتجات الدول الأقل نموا .

[157] خير الدين بلعز ،التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2015/2014،ص40

8.المؤتمر الوزاري الثامن(جنيف 2011):

انعقد المؤتمر الوزاري الثامن بجنيف في سويسرا بتاريخ 15ديسمبر2011 ودام لمدة ثلاثة أيام ، وشهد هذا المؤتمر انضمام كل من روسيا والجبل الأسود وجمهورية الساموا ، بحيث ناقش هذا المؤتمر ثلاثة مواضيع رئيسية وهي:[158]

- ✓ أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية.
- ✓ التجارة والتنمية.
- ✓ العمل على التوصل إلى اتفاق يخص مفاوضات جولة الدوحة للتنمية.

ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر هو وضع برنامج حول الاقتصاديات الصغيرة لإعادة دمجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، بالإضافة إلى تطوير التجارة الالكترونية من خلال برنامج عمل محدد، إما بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية فقد تقرر مواصلة العمل على الشكاوى التي لانتهك اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، مع تقديم توصيات خلال المؤتمر المقبل .

بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل :

- الفترة الانتقالية للدول الأقل نموا في ما يخص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.
- انضمام الدول الأقل نموا إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- المعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نموا .
- آلية عرض السياسة التجارية.

9.المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية بالي 2013:

اختتم المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية أعماله في جزيرة بالي الإندونيسية في ديسمبر 2013 م. و تضمنت نتائجه مايلي :

-اتفاقية تيسير التجارة التي تعتبر أول اتفاقية متعددة الأطراف تتم الموافقة عليه بالإجماع منذ إنشاء المنظمة سنة 1995 م وتهدف هذه الاتفاقية ،إلى تسهيل وتسريع إنهاء إجراءات الجمارك على المنافذ البرية و البحرية والجوية

-تكثيف استخدام التقنية في الإجراءات الجمركية مثل :إجراءات الفسخ وسداد الرسوم عن طريق الانترنت

-تقديم المساعدات المالية والدعم الفني وبرامج بناء القدرات لتمكين الدول النامية من تحسين البنية التحتية لمنافذها، وتحديث إجراءاتها الجمركية، وتطبيق التقنية الحديثة لتسهيل تطبيق ما جاء في هذه الاتفاقية.

[158] خير الدين بلعز ، مرجع سبق ذكره ،ص: 40.

10.المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية نيروبي :

انعقد المؤتمر الوزاري العاشر في العاصمة الكينية نيروبي من 15الى 19 ديسمبر 2015م واختتم المؤتمر بالاتفاق على مجموعة من النتائج تضمنها البيان الختامي ملخصة كمايلي :[159]

- إزالة دعم الصادرات الزراعية :تضمن المؤتمر نتائج هامة في مجال برمجة إزالة ما تبقى من الدعم المرتبط بالتصدير في القطاع الزراعي وهدا ما يساهم في تحقيق التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي وتعزيز المنافسة في القطاعين .
- الاتفاق بين 53 دولة من الدول الأطراف في اتفاقية منتجات تكنولوجيا المعلومات (ITA) على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية لتشمل 201 منتجا إضافيا من منتجات تكنولوجيا المعلومات.
- انضمام كل من ليبيريا و أفغانستان إلى المنظمة العالمية للتجارة ليصبح عدد أعضائها 164 دولة في نهاية 2016.

انتهى المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية من دون التوافق على جولة الدوحة، لكنه حقق تقدمًا في موضوع وقف دعم الصادرات الزراعية.

[159]http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/1465205319.pdf

المطلب الثالث: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية

تعتبر حرية التجارة الهدف الأساسي لقيام المنظمة العالمية للتجارة في اطار اشرافها على النظام التجاري العالمي الجديد ، ويرتكز تحرير التجارة على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها العادل من خلال رفع أداء اقتصاديات الدول .

أولا :مزيا التحرير التجاري في اطار المنظمة العالمية التجارة :

ان الانضمام الى منظمة العالمية للتجارة يؤدي الى تحقيق العديد من المزايا، ويمكن حصر أهمها حسب مؤيدي الانضمام في مايلي: [160]

1.فائدة المستهلك و المنتج:

ان الحرية التجارية تسمح الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات التامة الصنع و مكوناتها و موادها الخام كذلك خدمات إنتاجها، و بذلك يضمن كل من المنتجين و المصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم، و عليه فإن المنتج يستفيد من فتح الأسواق العالمية أمام تصريف بضاعته بعد إزالة القيود عن انتقالها، كما أن المستهلك يستفيد من وصول السلع و الخدمات إليه بسهولة و يسر.

2. إزالة الحواجز بين الدول:

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على تقليل الحواجز بين الدول ذلك أن المحور النظام المعروف بالنظام التجاري المتعدد الجوانب هو إتفاقية المنظمة و التي وقعتها أغلبية الدول، و هي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية مهمة كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياستها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع.

3.حماية اقتصاد الدول النامية:

إن حرية التجارة العالمية قائم على مبدأين هما إزالة القيود على التجارة العالمية و الامتناع عن دعم المنتجات الوطنية، و تطبيق ذلك بشكل تدريجي على المنتجات و على أجزاء منها، كما تسعى الى تعميم هذه الأشكال من تخفيض الدعم على الصادرات إلى حين النهوض بالتجارة العالمية و حماية اقتصاديات الدول النامية.

4. حرية التجارة وسيلة نجاح الاقتصاد العالمي:

يوقف Andrej Arendarski (رئيس غرفة التجارة و الصناعة في بولندا) ان نجاح الاقتصاد العالمي على ثلاثة عوامل رئيسية :

- نوعية إصلاح النظم السياسية الهيكلية

[160] – قادري علاء الدين ، فيلالي بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص ص:349-351

- القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

- حرية التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

5.تدفق التبادلات التجارية:

وهذا ما تفسره التدفقات السلعية من خلال التزايد السريع التي تشهده حركية التجارة الدولية .

6.التبادلات المالية و الاستثمارات الخارجية:

تميزت حرية التجارة العالمية بتسريع التبادلات المالية و تطور الاستثمارات المباشرة الخارجية.

7 .تنامي الشركات المتعددة الجنسيات:

إن حرية التجارة أدى إلى تنامي الشركات المتعددة الجنسيات، إذ تزامن هذا التزايد في الشركات بالتوازي مع هذه الحركة العالمية و التي عادت عليها بأرباح و منافع هائلة إذ استحوذت هذه الشركات على المبادلات العالمية، كما تحقق 79% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

8 .ازدهار وتطور الشركات الصغيرة:

إن حرية التجارة تساهم بشكل كبير في تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث إن هذه المؤسسات أصبحت حصة في السوق العالمي، و هذا ما شجع على نموها و تطورها إذ تضاعف نشاطها التصديري خلال الفترة من 1993 إلى 1997 ، كما أن تقدر قيمة الصادرات الناتج عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 31% في الولايات المتحدة الأمريكية. [161]

ثانيا: انجازات المنظمة العالمية في تحرير التجارة الخارجية

تتمثل انجازات المنظمة العالمية في تحرير التجارة الخارجية في أربعة محاور أساسية هي انجاز اتفاقية تكنولوجيا المعلومات ،اتفاقية الخدمات المالية ،تسوية المنازعات ،منح المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل وهي كمايلي :

أ.اتفاقية تكنولوجيا المعلومات : تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996،ووقعت عليها 43دولة معظمها من الدول المتقدمة، والتي تنتج 93%من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات ،و تنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة، بالإلغاء

[161] – منظمة التجارة العالمية، سهيل حسين الفتلاوي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2009 ،ص138

التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة25%سنويا إلى غاية سنة 2000 بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.[162]

ب. اتفاقية الخدمات المالية :

في ديسمبر 1997تم التوقيع على اتفاقية الخدمات المالية وأسفرت هذه المفاوضات عن 56جدولا من الالتزامات الخاصة التي تمثل التزامات 70دولة عضو منظمة التجارة العالمية ،وهذا يعتبر أحد الإنجازات الهامة التي حققتها و يشتمل قطاع الخدمات المالية على مجموعتين أساسيتين من الخدمات: [163] OMC.

أ –قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به،

ب –البنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها: [164]

– فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التأمين،بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية.

– التزام الشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا.

– الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة رأسمال أجنبي ورأسمال الوطني (بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

ج. إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية :

وذلك بواسطة تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل ، لزيادة تجارتها الدولية.

تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي

تهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال:

- تحرير التجارة من جميع القيود؛
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء؛
- زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها؛
- توسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية؛
- المساعدة في حل المنازعات بين الدول ؛

[162] محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ، العدد01،2002 ص:19 .

[163] محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2008 ص:251 .

[164] محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره، ص:19 .

- الإدارة الآلية للسياسات التجارية؛
- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

كل هذا جعل من المنظمة العالمية للتجارة أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد[165]

والجدول التالي بوضح نمو الناتج المحلي الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية والصاعدة ومدى ارتباطه بمعدلات نمو التجارة الخارجية ، منذ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة كمايلي: [166]

[165] http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8e3d194f-ed92-4161-8b35-3d1ed8a133f3

[166] بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره،ص113

جدول رقم 2-6 معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتجارة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية 1993-2012

السنوات / المناطق	1993-2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي الناتج العالمي	3.3	3.6	4.9	4.6	5.3	5.4	2.8	-0.7	5.1	4	4
الاقتصاديات الصاعدة و والنامية	2.8	1.9	3.1	2.7	3.1	2.8	0.1	-3.7	3.1	1.6	1.9
اقتصاديات متقدمة	4.1	6.2	7.5	7.3	8.2	8.9	6	2.8	7.3	6.4	6.1
صادرات											
اقتصاديات متقدمة	6	4	9.6	6.5	9.1	6.8	2.1	11.9-	12.3	6.2	5.2
الاقتصاديات الصاعدة و والنامية	8.3	11.7	15.4	12	10.6	10.2	4.7	-7.7	13.9	9.4	7.8
واردات											
اقتصاديات متقدمة	6.3	4.8	9.7	6.7	7.9	5.2	0.6	12.4-	11.7	5.9	4
الاقتصاديات الصاعدة و والنامية	7	10.8	16.4	11.7	10.8	13.8	9	8-	14.9	11.1	8.1

المصدر:تقرير صندوق النقد الدولي أفاق الاقتصاد العالمي ، توقعات من طرف الصندوق ،2012،ص178-194

من خلال الجدول نلاحظ تراجع صادرات الدول المتقدمة ب11.9% من 2008م الى 2009م بينما صادرات الدول الصاعدة والنامية فقد تراجعت ب7.7% خلال نفس الفترة ، اما الواردات فقد تراجعت ب 12.4%في الدول المتقدمة أما الدول الصاعدة فقد تراجعت ب8 % ،وهذا ما تفسره التدابير الحمائية التي فرضتها الدول نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008م ، حيث وحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة فرضت مجموعة من الدول تدابير تجارية وصل عددها 1153 خلال الفترة 2008-2010م ، بينما مرصد التجارة العالمية فيشير الى اتخاذ 1393 اجراء اثناء الفترة بين نوفمبر 2008 ونوفمبر 2010 منها 1087 اجرء تمييزي ضد الموردين الأجانب و306 اجراء تجاري ، كل هذا كان له الانعكاس الواضح على نمو الناتج المحلي الاجمالي بحيث تراجع من 3.8 % في الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول الصاعدة فقد تراجع ب3.2% .

أما بالنسبة للسنوات قبل 2008م نلاحظ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.3% سنة (1993– 2002) الى 5.4 % ، وهذا ما يفسر دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة وبالتالي نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي

الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة.

يمكن حصر أهم الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية في مايلي: [167]

– الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية

يتلخص هذا الانتقاد في أن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية.

– منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى

وجه الانتقاد: يؤخذ على منظمة التجارة العالمية هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان. فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية.

–الأخذ بمبدأ التبادل الحر مهما كان الثمن:

لقد أدى تحرير تبادل السلع إلى:

- ✓ تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة.
- ✓ إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، و قد نتج عن ذلك عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها.
- ✓ انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية.
- ✓ كما أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.

كما أن سير عمل المنظمة في حد ذاته تعرض لانتقادات ، بالإضافة الى الانتقادات الاجتماعية والبيئية .

[167] مخالدي يحي، مسعى انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على النظام الجمركي ،مذكرة ماجستير ، جامعة مستغانم ،2014،ص:75- 76

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى أن مسار تحرير التجارة الخارجية مر بعدة مراحل بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي أسست سنة 1947م ،و التي كان من أهدفها تنظيم المبادلات التجارية ضمن أطر قانونية ، و تحرير التجارة وزيادة حجمها و ذلك من خلال ازالة العقبات الجمركية التي تحد من حرية المبادلات التجارية ، وبانتهاء جولة الأورجواي كانت الحاجة منظمة عالمية تتولى الاشراف على النظام التجاري العالمي بدل نظام الأطراف المتعاقدة ، وهذا ما ساهم في انشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي كان من أهم أهدافها التحرير التجاري باعتباره المحرك الأساسي لعملية النمو و التنمية الاقتصادية .

كما توصلنا الى أن سياسة تحرير التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة تميزت بمواقف متباينة منها ما هو مؤيد والذي يظهر الإيجابيات و منها ما هو معارض والذي يظهر السلبيات ، الا أنه وبالرغم من المساوئ التي تنسب اليها ، تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الجهة الوحيدة التي تتولى ادارة العالم تجاريا .

الفصل الثالث :

أثر التحرير التجاري على التنمية الاقتصادية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

تميزت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بمراحل متعددة، وهذا في ظل النظام الاقتصادي المتبع ، فمرحلة الاستقلال تميزت بسياسة تدخل الدولة في التجارة الخارجية عن طريق حماية المنتجات المحلية وفرض رقابة على التجارة الخارجية ، وهذا في ضل استراتيجية التنمية المبنية على النهج الاشتراكي ، أما فترة السبعينات فتميزت باحتكار التجارة الخارجية بصفة شبه كلية ، وفي ضل الظروف الاقتصادية العالمية و انهيار أسعار البترول مع نهاية سنة 1986م جاءت مرحلة التحرير التدريجي ابتداء من سنة 1994م ، حيث تبنت الجزائر سياسة انفتاح تجاري تدريجي .

وفي اطار التحرر التجاري تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي ، من خلال توقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 م ،و اتفاق الدخول الى المنطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009م ، بالإضافة الى محاولتها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، و هذا بغرض تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنمية الاقتصادية .

بناءا على ما سبق يمكن تحليل وابراز المباحث الأتية :

- **المبحث الأول** : التجارة الخارجية من الاحتكار الى التحرير .
- **المبحث الثاني** : مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .
- **المبحث الثالث** : تقييم فعالية سياسة التحرر التجاري على التنمية الاقتصادية ضمن مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية بعدة بمراحل ، بدأ من مرحلة المراقبة التي امتدت من الاستقلال الى سنة 1970 م و التي تميزت بتدخل الدولة في التجارة الخارجية من خلال الاجراءات المتخذة في مجال مراقبة الصرف ،والتعريفة الجمركية ، ونظام الحصص ...أما المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1970 م الى1979م فتميزت باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بهدف التحكم في التدفقات التجارية و دمجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ، في حين تميزت الفترة الممتدة من 1980 م الى 1989 بتنظيم التجارة الخارجية الى غاية سنة 1994م تاريخ بداية تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963 -1970)

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأولى لتدخل الدولة في التجارة الخارجية بحيث تميزت هذه الفترة باتباع سياسة تجارية مستقلة من خلال فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية خاصة على الواردات وتم اتخاذ مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي :

أ.في مجال نظام الحصص والتجمعات المهنية لشراء : في اطار نظام الرقابة الكمية عملت الحكومة الجزائرية على اصدار مراسيم تنفيذية ، والتي كان الهدف منها مايلي :[168]

- ✓ حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية ؛
- ✓ تحسين وضعية الميزان التجاري في ضل احتياطي صرف متدني؛
- ✓ اعادة توجيه الواردات حسب الاحتياجات الوطنية؛
- ✓ كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة .

ب .في مجال مراقبة الصرف: قامت الجزائر في هذه الفترة بنظام يسمح باستقرار سعر الصرف ، وهذا في ضل المرحلة التي تميزت برفع وتيرة التنمية

ج.في مجال الرسوم الجمركية :تميزت الرسوم الجمركية بنوعين اساسيين هما:

الرسوم الجمركية حسب المنشأ : وتنقسم هذه الرسوم الى :

تعريفة مخفضة : خاصة بفرنسا حتى تستفيد من خط القرض الفرنسي الممنوح آنذاك.

[168] صالح تومي وعيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، العدد04، 2006، ص:32 .

تعريفة جمركية مشتركة : وهي رسوم خاصة بالدول التي تربط مع الجزائر اتفاقيات تجارية .

تعريفة جمركية خاصة : وهي تعريفة استحدثت سنة 1968م خاصة بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

رسوم جمركية حسب طبيعة السلعة : لقد تم وضع أول تعريفة جمركية سنة 1963م والتي ميزت ثلاثة أنواع من السلع : [169]

- ✓ السلع التجهيزية و المواد الأولية بنسبة 10%؛
- ✓ السلع النصف مصنعة بنسبة تتراوح مابين 5 % الى 20%؛
- ✓ السلع النهائية بنسبة تتراوح مابين 15% الى 50%.

وكان الهدف الأساسي من هذه الاجراءات هو حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع القطاع الصناعي .

د. في مجال تراخيص الاستيراد :

حيث تم اصدار تراخيص الاستيراد ودلك سنة 1964 وتنقسم هذه التراخيص الى مايلي :

نظام الحضر الكمي : ويتم تحديد كمية السلع المستوردة وعدم تجاوزها

نظام الحضر النوعي : ويرتبط بنوع السلعة أو بلد المنشأ

أهداف السياسة التجارية منذ الاستقلال :

ميزت هده المرحلة بمجموعة من الأهداف يمكن حصرها في مايلي: [170]

- حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- ضمان تموين المؤسسات الإنتاجية الوطنية بكل ما يلزمها من واردات .
- تقوية الموقف التفاوضي الجزائري في الاستيراد والتصدير.

رغم الاجراءات التقييدية المتبعة خلال هذه الفترة فان وضعية الميزان التجاري تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب بين الفائض والعجز وهذا ما يمثله الجدول التالي :

[169] فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد24، 2012، ص:487

[170] نفس المرجع.

جدول رقم: 3-1 تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1962- 1970)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات X	الواردات M	الرصيد الميزان التجاري X – M	% تغطية الصادرات للواردات X/M x100
1963	3748	3437	311	% 109
1964	3588	3472	116	% 103,3
1965	3145	3312	(167 -)	% 95
1966	3080	3153	(73-)	% 97,7
1967	3572	3154	418	% 113,25
1968	4097	4023	74	% 102
1969	4611	4981	(370-)	% 93
1970	4980	6025	(1045-)	% 83

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique(1962-2011)
- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر-،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003/2002،ص 245.

من خلال هذا الجدول نستنتج أنه بعد الرصيد الموجب في الميزان التجاري في سنتي 1963و1964 م والمقدر ب 311و116 مليون دج على التوالي ،فان الميزان التجاري سجل عجزا قدر ب167و73مليون دج في سنة 1965و1966 على التوالي وهذا راجع الى انخفاض قيمة الصادرات ب443 مليون دج سنة 1965م كما نلاحظ من خلال الميزان التجاري أن أكبر عجز سجل سنة 1963 م بقيمة 370مليون دج وهذا ناتج عن الارتفاع في الواردات في المنتوجات المصنعة وسلع التجهيز ودلك نظرا لاحتياجات بناء الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971 – 1979)

تميزت هذه المرحلة باحتكار التجارة الخارجية بصفة كلية ودلك من خلال المخطط الرباعي الأول الممتد من سنة 1970 الى سنة 1973 ،وكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر تنص على مايلي :

- ✓ منح حق احتكار التجارة الخارجية للمؤسسات العمومية بهدف التحكم في التدفقات التجارية وجعلها تساير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وكنتيجة لذلك أصبحت حوالي 20 مؤسسة تحتكر أكثر من 80 % التجارة الخارجية ومن بين هذه المؤسسات الشركة الوطنية للبحث عن الوقود و انتاجه ونقله وتحويله وتسويقه.
- ✓ منح الرخص الاجمالية للاستيراد للمؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار وعدم تدخل القطاع الخاص والأجنبي في جميع العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، حيث تم تقسيم عمليات الاستيراد الى ثلاثة أشكال هي :
  - سلع تخضع لنظام الحصص؛
  - سلع محررة الاستيراد؛
  - سلع تخص نظام الرخص الاجمالية للاستيراد.

مع بداية سنة 1978م تم اقصاء كل الخواص من عمليات التصدير ، بالإضافة الى حضر عمليات الاستيراد وحل كل المؤسسات الخاصة المصدرة والمستوردة ، كما تم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية ، وهذا بهدف حماية الاقتصاد الوطني .

ويمكن رصد أهم التطورات التي ميزت الميزان التجاري خلال هذه الفترة من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم:3-2 تطور الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة(1970-1979)

الوحدة : مليون دج

البيانات	الصادرات X		الواردات M		رصيد الميزان	مؤشر تغطية
السنة	قيمة X	معدل النمو السنوي لـ X	قيمة M	معدل النمو السنوي لـ M	التجاري X – M	الواردات X/M x 100
1970	4981	% 0,00	6205	% 0,00	1224 .	% 80,27
1971	4208	% 15,52 .	6028	% 2,85 .	1820 .	% 69,81
1972	5854	% 39,12	6694	% 11,05	840 .	% 87,45
1973	7479	% 27,76	8876	% 32,60	1397 .	% 84,26
1974	19594	% 161,99	17754	% 100,02	1840	% 110,36
1975	18563	% 5,26 .	23755	% 33,80	5192 .	% 78,14
1976	22205	% 19,62	22227	% 11,11 .	22 .	% 99,90
1977	24410	% 9,93	29475	% 32,61	5065 .	% 82,82
1978	24234	% 0,72 .	34439	% 16,84	10205 .	% 70,37
1979	36754	% 51,66	32378	% 4,98 .	4376	% 113,52

المصدر :

- الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique(1962-2011)
- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر-،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003/2002،ص 274.

بناءا على معطيات الجدول والمتعلقة بتطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة1970– 1979 نلاحظ مايلي :

سجل رصيد الميزان التجاري عجز خلال الفترة ماعدا سنتي 1974و1979م أين تم تسجيل فائض في الميزان التجاري قدر ب 1840 مليون دج و4376 مليون دج على التوالي ، ويعود سبب دلك الى نسبة تغطية الواردات بالصادرات والمقدرة ب 110، 113% على التوالي وهدا راجع الارتفاع الدي شهدته أسعار النفط، بينما يمكن تفسير العجز بارتفاع مستوى الواردات من خلال مؤشر التغطية الدي لم يتجاوز 100 % وهدا راجع للسياسة الدولة أنداك والتي كان اهتمامها منصبا على انعاش الاقتصاد الوطني من خلال الرفع في معدلات الاستثمار وهدا أدى الى استيرد الاحتياجات الوطنية المتمثلة في المواد الأولية وسلع التجهيز.

المطلب الثالث : تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1988- 1989)

تميزت هذه المرحلة بصدور القانونين الأساسيين وهما القانون (78-02) و القانون (88-29)

أولا : تنظيم التجارة الخارجية وفق القانون رقم (78-02):تتمثل الاجراءات التي ميزت هذا القانون في مايلي : [171]

- تجسيد احتكار الدولة للتجارة الخارجية .
- وقف نشاط كل المؤسسات الخاصة التي تمارس التجارة الخارجية بكل أنواعها .
- الغاء الوساطة التجارية سوآءا بالنسبة للمحليين أو الأجانب .

كما تم تدعيم هذا القانون بمرسوم رئاسي يتضمن مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي:

- عدم التوجه الى للاستيراد قبل استنفاذ حصة السوق المحلية .
- تتم المفاوضات على مستوى التراب الجزائري ، الافي حالة الرخصة الخاصة .
- تتم المشتريات مع البلدان التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر و بأولوية و شروط متساوية
- كل عمليات الاستيراد للسلع والخدمات تبرر بشروط تفصيلية لعملية الائتمان .

رغم هذه الاجراءات بقي الاقتصاد الجزائري يعاني من سوء التنظيم ، كما أن ارتباط مداخيل الدولة بأسعار البترول والتذبذبات التي ميزت هذه الفترة ،أثرت على تلبية الطلب الداخلي من الاحتياجات الضرورية للاستهلاك ، وهذا ما عجل بصدور القانون رقم(88-29

ثانيا : تنظيم التجارة الخارجية وفق القانون رقم 88- 29

تميزت مرحلة اعادة الهيكلة خلال الفترة 1980-1982 باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ،الذي كان محل جدال ، خاصة مع تراجع أسعار البترول من 22.11 دولار للبرميل سنة 1985م الى14.88 دولار للبرميل سنة 1986م ، وعجز الميزان التجاري ، وهذا ما عجل بصدور القانون رقم 29/88 والذي جاء بإجراءات جديدة تهدف الى مايلي : [172]

- ✓ تقديم مبدأ الأولوية في المبادلات التجارية الخارجية .
- ✓ ترقية الصادرات و تنويعها .
- ✓ العمل على تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي .
- ✓ التقليص من الواردات وتخفيض تكاليف الاستيراد.
- ✓ العمل على تنويع مصادر التموين الوطني .

[171] سباع خميسي ، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية –حالة الجزائر–،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3،2013/2012،ص 128 .
[172] نفس المرجع.

✓ محاولة تنظيم دخول المؤسسات الخاصة والعمومية الى الأسواق الأجنبية .

وبهذا يمكن أن هذا القانون جاء للتقليل من احتكار الدولة للتجارة الخارجية و منح بعض الحرية في ممارسة التجارة الخارجية لبعض المؤسسات الخاصة .

ويمكن تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالميزان التجاري من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم:3-3 تطور الميزان التجاري ونسبة تغطية الواردات خلال الفترة 1980-1989

الوحدة : مليون دج

البيانات	الصادرات X		الواردات M		رصيد الميزان	مؤشر تغطية
السنة	قيمة X	معدل النمو السنوي لـ X	قيمة M	معدل النمو السنوي لـ M	التجاري X - M	الواردات X/M x 100
1980	52648	0.00	40519	% 0,00	12129	%130
1981	62837	19.35	48780	20.38	14057	% 129
1982	60478	3.75	49384	1.24	11094	% 122
1983	60722	0.40	49782	0.81	10940	% 122
1984	63758	4.99	51257	2.96	12501	% 124
1985	64564	1.26	49491	3.44	15073	% 130
1986	34935	45.89	43394	12.32	(8459-)	%80,50
1987	41736	19.47	34153	21.30	7583	%122
1988	45421	8.83	43427	27.15	1994	%104,59
1989	71937	58.38	70072	61.35	1865	%103

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- الديوان الوطني للإحصائيات (Rétrospective Statistique(1962-2011
- فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2014/2013،ص 105 .

أن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو الرصيد الإيجابي للميزان التجاري خلال الفترة 1980 – 1985 ، حيث تطور من 12.129 مليون دج في 1980 إلى 14.057 مليون دج في 1981 ليتراجع إلى أدنى مستوى له في 1983 بـ 10.942 مليون دج، أما أقصى مستوى وصل إليه فكان في 1985 يقدر بـ 15.073 مليون دج، ويرجع سبب هذا التحسن في الميزان التجاري الى ارتفاع في الصادرات والمتمثلة في

قطاع المحروقات وهذا ما يعبر على اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد اقتصادي واحد ، وهذا ما يفسر العجز المسجل في الميزان التجاري سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول ، كما يمكن تفسير ارتفاع مستوى الواردات الى ارتفاع واردات المنتجات الغذائية .

المطلب الرابع : مرحلة تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة1990 -2014

في نهاية هذه المرحلة ظهرت مجموعة من المشاكل والصعوبات وخاصة بعد الأزمة النفطية سنة 1986 أين ارتفع مستوى المديونية الخارجية الى 2532 مليار دولار أمريكي ،وكانت كل المؤشرات الاقتصادية تدل على خطورة الوضع ، بحيث سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر ب(3,1 -%) ،أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7 %من PIB، كما تم تسجل عجز في الميزان التجاري بلغ قدره (1825) مليار دج .

مما دفع بالسلطة الجزائرية الى التفكير في أسلوب جديد يحقق الاستقرار الاقتصادي ،وذلك من خلال اصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما ميز هذا الاصلاح أنه مر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى : التحرير التدريجي أو المقيد للتجارة الخارجية(1990 –1991)

ابتداءا من سنة 1989م قامت السلطات الجزائرية بتنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري ، من خلال قيود الاستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص.

يعتبر قانون المالية التكميلي سنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير من خلال نقل اختصاص تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية الى مجلس النقد والقرض وفي سنة 1991 تم اصدر تشرع خفض من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك من خلال فتح مجال الاستيراد و التصدير لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدى البنك المركزي

ويمكن تلخيص أهم الاجراءات التي تمت خلال فترة بداية التسعينات في مايلي: [173]

- ✓ التحرير الجزئي للاقتصاد ، من خلال قانون ضبط الأسعار12/89 في جويلية 1989م، الذي يهدف الى تخلى الدولة عن دعم بعض السلع ، وتطبيق الأسعار الحقيقية .
- ✓ صدور القانون رقم 10/90 في أفريل 1990 م الذي كان يهدف الى لفتح الاقتصاد الوطني أمام الخواص ، والغاء التمييز الذي كان بين القطاع العام والخاص .

المرحلة الثانية : مرحلة العودة الى التقييد ومراقبة التجارة الخارجية (1992–1993)

مع بداية سنة 1992 تعرضت الجزائر الى مرحلة صعبة تمثلت في اختلالات هيكلية عميقة تمثلت في مايلي:

- ✓ ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية

[173] فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2014/2013،ص 139 .

- ✓ المديونية الخارجية
- ✓ التضخم
- ✓ عجز الميزانية

وهد ا ما دفع بالسلطات الى اتخاد مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي :

- تشديد القيود على النقد الأجنبي
- توسيع نطاق حظر الواردات
- انشاء لجنة AD- HOC(متابعة عمليات التجارة الخارجية أين فرقت بين السلع الاستراتيجية والسلع المحضورة).

كما نص قانون المالية لسنة1992 م على مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مايلي : [174]

- ✓ تخفيض عدد معدلات التعريفة الجمركية من 19معدلا الى 7 معدلات، كما تم تخفيض المعدل الأقصى من 120 %الى 60 %.
- ✓ تصنيف الرسوم الى معدلات دنيا على واردات المواد الأولية ، ومعدلات متوسطة على واردات المنتجات النصف مصنعة ، ومعدلات مرتفعة على المنتجات النهائية .

بالإضافة الى صدور قانون الاستثمار لسنة1993م الذي كان يهدف الى التحرر الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق لرأس المال الأجنبي والوطني وتتمثل أهم الاجراءات التي جاء بها القانون :

- الحق في الاستثمار بحرية في اطار القانون .
- المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب .
- يتمثل تدخل الدولة في تقديم التحفيزات للمستثمرين من خلال التخفيضات الجبائية .

ويمكن تحليل مؤشرات الميزان التجاري من خلال الجدول التالي :

[174] موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ،العدد 11، ص: 134 .

الجدول رقم:3-4 تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-1993)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993
رصيد الميزان التجاري	3110	4670	3200	1625

- المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على : موسوس مغنية ، أثرتحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ،العدد 11، ص: 149.

المرحلة الثالثة : مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية (ابتداءا من 1994) :

تميزت هذه المرحلة باتخاذ السلطات العمومية تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية ،وذلك تنفيذ لشروط المؤسسات المالية الدولية ، لتهيئة الاقتصاد للانفتاح على العالم الخارجي في إطار الاتفاق على إعادة جدولة الديون وتمثلت الإجراءات المتخذة في بداية هذه المرحلة بصدور التعليمة رقم 20 في أفريل 1994م من طرف بنك الجزائر التي نصت على مايلي :[175]

-عدم الإلزام باللجوء إلى التعديل باستثناء عمليات استيراد التجهيزات.

-حرية ممارسة التجارة الخارجية لكل شخص طبيعي أو معنوي، مسجل قانونيا في السجل التجاري ويملك الضمانات المالية.

-عدم الإلزام بالدفع بواسطة حسابات مدين العملة الصعبة بالنسبة للواردات ماعدا السيارات.

كما قامت سياسة التجارة الخارجية أثناء مرحلة التحرير بإصلاحات مست المجالات الأتية :

أ.مجال التعريفة الجمركية :

في هذه المرحلة من مراحل تحرير التجارة الخارجية لجأت الجزائر الى القيام بتغييرات تدريجية على مستوى معدلات الرسوم الجمركية من حيث عدد المعدلات (الفئات السلعية المختلفة التي تفرض عليها هذه المعدلات) أو من حيث الحد الأقصى لهذه المعدلات، وهذا ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي:[176]

[175] مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة مابين 1970- 2001 ،رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2005/2006،ص: 41

[176] فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد24، مارس 2012، ص:489

جدول رقم :3-5 تطور نسبة الرسوم الجمركية في الجزائر منذ1994

القانون	قانون المالية 1995	قانون المالية 1996	قانون المالية 2001	قانون المالية التكميلي2001	قانون المالية 2003
النسب %	60،40،25،15،7،0	3،0،5،7،15،25،40،50	45،25،15،5،0	40،25،15،5،0	30،15،5،0

المصدر :الجريدة الرسمية، wwwjoradpdz

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه في اطار السياسة المنتهجة تم تخفيض نسبة الرسوم الجمركية من 60% الى 50 % سنة 1996 الى جانب الرسوم الجمركية هناك رسوم أخرى تتمثل في مايلي :

الرسم على القيمة المضافة :في هذا المجال تخضع الواردات الى الرسم على القيمة المضافة "TVA" والهدف منها هو تحقيق المساواة في تحمل العبء بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية .

الحق المؤقت على الاستيراد: تأسس هذا الرسم سنة 2001م بنسبة 60% وتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل 12% سنويا ،وتم الغاءه نهائيا في سنة 2005م.

الرسم الداخلي على الاستهلاك : وتخضع لهذا النوع من الرسم المنتجات التي لا تنتج محليا .

ب. مجال نظام الصرف

عرف تطور سعر الصرف الدينار الجزائري عدة مراحل حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.9دج للدولار الأمريكي في نهاية 1987م الى 17.7دج للدولار في نهاية مارس 1991م حيث بلغ التخفيض في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60 % بين سنتي 1988 م و1991 ،في حين عرفت العملة الجزائرية تخفيضا في قيمة الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي ، بحيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 18.7دج للدولار ،وفي ضل الاتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في أفريل 1994م بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 36دج للدولار ، بتخفيض قدره 40.17 % ،[177] وقد كان الهدف الأساسي من هذا التخفيض هو مايلي: [178]

- استعادة التوازن الخارجي ؛
- تشجيع الصادرات الجزائرية واعطاؤها تنافسية أكبر في السوق العالمية وتقليص حجم الواردات ؛
- رفع مستو النمو الاقتصادي الوطني ؛
- رفع القيود على الصرف منذ سنة 1992 ، ومواصلة تحرير نظام الصرف، قصد تحقيق قابلية تحويل الدينار في جميع المعاملات التجارية العادية.

[177] دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد11،جانفي،2014، ص:26

[178] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، أفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الرابع، ماي 2003، ص:85.

أما بالنسبة لتطور سعر الصرف في الفترة الممتدة ما بين 1996-2002م ، فقد عرف سعر صرف الدينار ارتفاعا بمعدلات مستقرة ، ومع تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة ما بين 2003-2008م بحيث بلغ سعر صرف الدينار لمتوسط الفترة 64.58دج للدولار في 2008م.

ومع ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008م ، أدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو الى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظام التعويم المدار مقابل الدولار ،وكمثال على ذلك الجزائر ، وهذا ما أدى الى تراجع قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة 12.5 % سنة 2009م أما بالنسبة لسنة 2010م بلغ 2.4 %.[179]

ج. في مجال تحرير الأسعار والتخلي عند الدعم

بعد صدور الأمر 95-06 سنة 1995 عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا ، أين وصلت نسبة السلع المحررة الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996م ، و بنهاية سنة 1997م تم رفع الدعم عن كافة السلع الواسعة الاستهلاك ، وهذا ما أدى الى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25.7 مليار دولار ، وبهذا تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة ، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 0.3 % عام 2000م الى 3.7 % عام 2001م،ويتمثل الهدف الاساسي لهذه القرارات في تخفيض النفقات العمومية .[180]

د. في مجال الخوصصة :

شرعت الجزائر منذ سنة 1996م في تنفيذ برنامج واسع للخوصصة تحت رعاية البنك الدولي ، ويهدف هذا البرنامج الى تشجيع القطاع الخاص في تجسيد عملية التنمية في اطار قوانين اقتصاد السوق . ففي 26 أوت من سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخوصصة ،كما تمت المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة (95 – 12)، وقد استحدثت جهازين مكلفين بالخوصصة ويتعلق الأمر ب:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة.
- المجلس الوطني للخوصصة.

[179] دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص:26

[180] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص:87.

وفي ضل المساعي الرامية لتحرير التجارة الخارجية ،تقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة الى امكانية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، كما بدأت الجزائر التي انظمت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008م بتطبيق الاعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثار المتبادل أمام السلع الواردة من الدول العربية خلال سنة 2009 م.

تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1994-2014)

أ.تحليل مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة 1994-2004

تم اختيار هذه الفترة بناءا على أن تحرير التجارة الخارجية بدا فعليا سنة 1994م ، كما تعتبر سنة 2005 تاريخ بدء تطبيق اتفاق الشركة الأوروجزائرية ، وعليه فان تحليل مؤشرات الميزان التجاري تكون قبل اتفاق الشراكة.

الجدول رقم:3-6 تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1994-2004)

الوحدة : مليون دولار

البيانات	الصادرات X		الواردات M		رصيد	مؤشر تغطية
السنة	قيمة X	معدل النمو السنوي لـ X	قيمة M	معدل النمو السنوي لـ M	الميزان التجاري X – M	الواردات X/M x 100
1994	8340	0.00	9365	0.00	-1025	89.05
1995	10240	22.78	10761	14.90	-521	95.16
1996	13375	30.61	9098	-15.45	4277	147.01
1997	13889	3.84	8687	-4.52	5202	159.88
1998	10213	-26.47	9403	8.24	810	108.61
1999	12522	22.60	9164	-2.54	3358	136.64
2000	22031	75.94	9173	0.098	12858	240.17
2001	19132	-13.16	9940	8.36	9192	192.47
2002	18825	-1.60	12009	20.81	6816	156.76
2003	24612	30.74	13534	12.70	11078	181.85
2004	31713	28.85	18199	34.47	13514	174.26

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على :

أقاسم قادة ، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994 ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 04، 2013،ص 13.

بناءا على معطيات الجدول الواردة أعلاه فانه يمكننا ملاحظة تحسن في الميزان التجاري ابتداءا من سنة 1996م الذي بلغ 4277مليون دولار، بعدما عرفت سنتي 1994و1995م عجزا قدر ب1025 و521 مليون دولار على التوالي ويعود هذا العجز الى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الاستيراد ،وهذا ما يبرره

مؤشر تغطية الواردات الذي سجل نسبة مئوية أقل من 100% ، ويرجع هذا التحسن لارتفاع أسعار النفط من جهة وانخفاض الواردات من جهة أخرى .

ويمكن ملاحظة تأثير تحرير التجارة من خلال ارتفاع قيمة الواردات سنة 1994م مقارنة بسنتي 1993و 1992 ،في حين سجل معدل نمو السنوي للواردات لسنة 1995م نسبة 14.90 % ، ويرجع انخفاض الواردات الى غاية سنة 2001 م رغم الاجراءات المتبعة لتحرير التجارة الخارجية الى تخفيض قيمة العملة الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار الواردات و تدهور القدرة الشرائية .

كما يمكن ملاحظة معدل نمو الصادرات لسنة 2000م الذي بلغ نسبة 75.94 % كأعلى معدل خلال هذه الفترة ، بحيث بلغت قيمة الصادرات 22031 مليون دولار ، وهو ما يفسره معدل التغطية الذي بلغ 240.17 % ، ويرجع سبب ذلك الى ارتفاع أسعار البترول الى جانب استقرار الواردات .

من خلال هذا التحليل نستنتج اعتماد التجارة الخارجية الجزائرية على صادرات المحروقات بنسبة 97 % وهذ ما يمكن استنتاجه من الجدول التالي الذي يوضح تطور أسعار البترول خلال الفترة(1994-2004م).

الجدول رقم :3-7 تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة(1994-2004)

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر البترول	16.3	17.6	21.7	19.8	13.4	23.8	26.6	24.9	25.2	29	38.6

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على :

أقاسم قادة ، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994 ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 04، 2013،ص 13.

التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

خلال هذه الفترة تم التوقيع اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أفريل 2002 م، ودخل حيز التنفيذ في بداية سبتمبر 2005م ويتلخص مضمون هذا الاتفاق في النقاط الأتية : [181]

- الغاء القيود الكمية على الواردات التي يشترط أن لا تتجاوز حجما معينا .
- عدم تطبيق رسوم جمركية جديدة بعد سريان الاتفاق
- التحرير التجاري تميز بتركيز الاعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية

[181] أقاسم قادة ، مرجع سبق ذكره،ص 14-15.

- عند انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فان الرسوم المطبقة على الواردات من الاتحاد الأوروبي ستكون مساوية للمعدل المثبت على مستوى المنظمة ، وأثناء انضمام الجزائر الى المنظمة سيكون المعدل أقل مما هو مطبق.
- تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية يتم من خلال تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على المنتجات الأخرى بعد امضاء الاتفاقية ب 5سنوات.

ب . تحليل مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2014

يمكن تحليل مؤشرات الميزان التجاري من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم: 3-8 تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2005-2014)

الوحدة : مليون دولار

البيانات	الصادرات X		الواردات M		رصيد الميزان التجاري X – M	مؤشر تغطية الواردات(%) X/M x 100
السنة	قيمة X	معدل النمو السنوي لـ X(%)	قيمة M	معدل النمو السنوي لـ M(%)		
2005	44395	0.00	20044	0.00	24351	221.49
2006	54741	23.30	21631	7.92	33110	255.13
2007	60136	9.85	27631	27.74	32505	217.64
2008	79298	31.86	39479	42.88	39819	200.86
2009	45194	-43	39294	-25.80	5900	154.28
2010	57053	26.24	40472	38.16	16581	140.97
2011	73489	28.08	47247	16.74	26242	156.58
2012	73981	0.66	46801	-0.94	27180	158.07
2013	65917	-10.9	54852	17.20	11065	120.17
2014	65538	0.5	58330	-	7208	-

من اعداد الطالب بالاعتماد على :

- أقاسم قادة ، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994 ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 04، 2013،ص 16.

من خلال معطيات الجدول يمكن ملاحظة مايلي :

- ✓ تسجيل انخفاض كبير في رصيد الميزان التجاري لسنة 2009م والذي بلغ 5900مليون دولار ، أما المعدل السنوي للصادرات فقد تراجع بنسبة 44% ، في حين بلغت قيمة الواردات 29294 مليون دولار ، ويرجع سبب ذلك الى تدني أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية ، .
- ✓ تسجيل اكبر ارتفاع للصادرات سنة 2014 بمعدل سنوي بلغ 45.12% بقيمة مقدرة ب95662 مليون دولار .

- ✓ إلا أنه خلال سنة 2013 تراجعت قيمة الصادرات إلى 65917 مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها 10.9% -، بينما تضمنت الواردات أكثر من 54 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 17.20 % مقارنة بسنة 2012 بسبب ارتفاع شبه عام للمجموعات باستثناء واردات الطاقة والزيوت التي تراجعت بنسبة % 12.4 محصلة 4.34 مليار دولار والمواد الخامة0.38 - بقيمة اجمالية تقدر 1.83 مليار دولار .[182]

كما قد تراجع سنة 2013 الفائض في الميزان التجاري إلى 11065 مليون دولار مقابل 27180 مليون دولار سنة 2012 بانخفاض قدره 59 % – وذلك نتيجة تدهور أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات.

كما يمكن ابراز أهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم: 3- 9 التغيرات في المؤشرات الاقتصادية قبل – بعد تحرير التجارة الخارجية

المؤشرات الاقتصادية	قبل تحرير التجارة الخارجية		بعد القيام بعملية تحرير التجارة الخارجية				
(مليون دولار أمريكي)	1985-1981	1990-1986	1995-1991	2000-1996	2005-2001	2010-2006	2012-2011
GDPبالأسعار الثابتة (%)	3.76	0.78	0.44	3.6	5.2	2.48	2.88
GDP (مليون دج)	2.993	3.337	3.406	3.828	4.75	5.668	6.228
نصيب الفرد من الناتج الوطني	2.413	2.43	1.73	1.67	2.29	4.05	5.49
عدد السكان (مليون)	20.6002	28.444	26.8728	29.5178	31.8948	34.6092	37.106
نسبة الاستثمار الى الناتج الوطني الخام	30.0323	25.202	28.1454	25.958	30.5068	38.069	39.6185
تطور الصادرات (%)	4.825	3.5	1.66	5.1	3.7	4.1-	4.12-
تطور الواردات (%)	6.625	7.9-	2.38-	1	11.93	10.29	9.64
التضخم(متوسط أسعار المستهلك)	11.9	36.34	45.88	91.56	105.72	124.72	148.99
الحساب الجاري	0.071	0.73-	0.082	2.59	10.5	21.31	14.99
معدل سعر الصرف	5.51	6.406	29.276	62.608	61.27	70.712	75.19

المصدر: عبد الغفار غطاس، محمد زوزي ، عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (1980-2011)،مجلة الباحث ،العدد15،2015 ، ص 289.

[182] دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980/ 2012،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الثاني2015،ص148

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة مايلي :

- نصيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد تزايد منذ فترة ما قبل التحرير والاستمرار في التحرك إلى فترة ما بعد القيام بعملية التحرير للتجارة الخارجية، بالرغم من تسجيل تراجع في المرحلتين الأولى(1991-1995) والثانية (1996-2000) من الفترة الثانية الى جانب دلك فان نسبة الاستثمار إلى الناتج آخذة في النمو و بوتيرة متزايدة بعد التحرير.
- ارتفاع معدل التضخم.
- أما ميزان التجارة المكون من الصادرات والواردات فإنه يسجل زيادة بشكل ملحوظ بعد القيام بعملية التحرير،
- ارتفاع الواردات بشكل أسرع من الصادرات بعد فترة التحرير، وهذا يرجع إلى الطلب المتزايد على السلع الأجنبية الموجهة إلى تحريك الآلة الإنتاجية و كذا السلع الاستهلاكية المقابلة للطلب المحلي في السوق الداخلية.

المبحث الثاني : مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة منذ سنة 1964م في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية" الجات" ، قدمت الجزائر أول طلب لها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1987م ، واستمرت المفاوضات الجزائرية لطلب الانضمام ، لكنها لم تبدأ فعليا الافي سنة 2001م حيث أجابت الجزائر على 1600سؤال ضمن 10جولات ، أين سجلت نهاية سنة 2009م تقدما في المحاور المتفاوض عنها .

المطلب الأول : دوافع وأهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة لا مناص منها ، وذلك في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، وتعتمد الجزائر في انضمامها الى المنظمة على مجموعة من الدوافع والأهداف يمكن ابرازها في مايلي:

أولا : دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

ان انضمام الدول الى المنظمة العالمية للتجارة هو أمر اختياري وليس اجباري وذلك حسب الوضعية الاقتصادية للبلد ، وطلب الجزائر للانضمام الى المنظمة له دوافع معينة يمكن حصرها في النقاط الأتية : [183]

- قناعة الجزائر بضرورة الانفتاح على الاقتصاد العالمي وما يتيحه من فرص أفضل لانعاش اقتصادها ؛
- توسيع مجال المنافسة خاصة بالنسبة للمشاريع التي لها القدرة على التواجد في الأسواق المحلية والعالمية ؛
- الاستفادة من المعاملة الخاصة التي تتيحها المنظمة للدول النامية ؛
- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال فترة التسعينات ،أجبر الجزائر للتفكير بالانضمام الى المنظمة والاستفادة من قوانينها ؛
- الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر جعلها تبحث عن تحرير تجارتها؛
- الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تتميز بها الدول الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية ؛
- تسهيل تواجد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ومساهمتها في تحريك عجلة الاستثمار .

[183] سليم سعداوي، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة :معوقات الانضمام و أفاقه ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الجزائر ، 2008، ص:47-48.

ثانيا : أهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :

ان سعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يتمحور من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ايجازها في مايلي :[184]

- انعاش الاقتصاد الوطني : ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي الى ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد اقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية ، مما يؤدي الى زيادة الواردات من الدول الأعضاء ، وهذا ما يسمح بخلق جو تنافسي من خلال احتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة المستعملة في عملية الانتاج ،وهذا ما يسمح بتطوير المنتج المحلي من ناحية الجودة والفعالية والكفاءة من أجل البقاء في السوق ،وهذا ما يساهم في انعاش الاقتصاد الوطني.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات :ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة .
- الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنح للدول النامية : ومن اهم هذه المزايا حماية المنتج المحلي من المنافسة خاصة في المدى القصير ، وذلك بالسماح لها بالابقاء على تعريفة جمركية مرتفعة ، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل الى 10 سنوات عوضا عن 06 سنوات للدول المتقدمة .
- مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي .

المطلب الثاني :الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

قامت وزارة التجارة بتشكيل لجنتين للإشراف على تحضير انضمام الجزائر الى المنظمة وهذا بتاريخ 07نوفمبر 1997 وهذين اللجنتين هما :

- اللجنة الوزارية المشتركة التي يمكن أن نلخص مهامها في مايلي:
  - ✓ تحديد القطاعات وأهم المنتجات التي يجب حمايتها وتحريرها .
  - ✓ تقييم أثر الانضمام على مختف الأنشطة الاقتصادية .
  - ✓ بناء الاستراتيجية التي تسمح بانطلاق المفاوضات .
  - ✓ العمل على تنفيذ الاقتراحات المتعلقة بالتخفيضات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات .

[184] ناصر دادي عدون ،منتاوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، العدد03، 2004، ص:70 -72.

- لجنة تسهيل عمليات التجارة الخارجية : وتتلخص مهمتها في اقتراح الاجراءات العملية وتحديد قواعد وطرق العمل في جميع مجالات التجارة الخارجية .

في اطار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات بهدف تسهيل وتسريع عملية الانضمام التي يمكن ابرازها في النقاط التالية : [185]

- تعديل المنظومة القانونية : قصد تسهيل عملية الانضمام قامت الجزائر بتعديل المنظومة القانونية وتكييفها مع قوانين المنظمة ، ومن أمثلة ذلك مراجعة التعريفة الجمركية بهدف تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، بحيث تم اصدار الأمر الرئاسي في أوت 2001م الذي يتضمن قانون الاستثمار ، بالاضافة الى المصادقة على اتفاقية "بيرن"المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية و الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة .
- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية :وهذ في ضل ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990 م ،الذي سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها ،كما تم اعفائها من الاجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة والصرف،

المطلب الثالث : مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

المرحلة الأولى :انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في الفترة الممتدة ما بين 22 و23 افريل 1998 وأثناء المفاوضات تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: [186]

- الولايات المتحدة الأمريكية :170 سؤال تناولت أفاق وامكانيات هذا الانظمام .
- سويسرا : 33سؤال تناولت هذه الأسئلة المسائل المتعلقة بالأنظمة الضريبية ، وانتقال رؤوس الأموال ، بالإضافة الى تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية ، والنشاطات المتعلقة بقطاعات البنوك والتأمينات.
- اليابان :09 أسئلة ، و أستراليا 08 اسئلة .
- الاتحاد الأوروبي : 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و التجاري ، وبعض الأسئلة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والتجارية ، وتأسيس الشركات ، والأنظمة الجمركية و الجبائية .

ثم تلتها مجموعة أخرى من الأسئلة تتكون من 121سؤال ، بحيث بلغ مجموع الاسئلة المطروحة على الجزائر 500سؤال .

[185] جميلة الجوزي ،ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، العدد11، 2012، ص:228

[186] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:70-72

والاجابة عن هذه الاسئلة كانت من طرف وفد مشكل من لجنة وزارية مشتركة يترأسها وزير التجارة وتضم 22عضو من الوزارات والمؤسسات التالية : وزارة العدل ، المالية ، الصناعة ، الزراعة ،الصيد، البريد والمواصلات ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،السياحة ، النقل والتخطيط، بالإضافة الى مؤسسة بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للسجل التجاري ، المعهد الجزائري للتقييس والحماية الصناعية ، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل .

المرحلة الثانية :تواصلت المفاوضات سنة 1999م بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث قدمت الجزائر مدونة متعلقة بقواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري ، واتجهت الى الإجابة عن الأسئلة المطروحة ، الا أن المفاوضات توقفت ، وذلك لتزامنها مع اتفاق الشراكة الأورو متوسطية .

المرحلة الثالثة :تم استئناف المفاوضات بتاريخ 07فيفري 2002 بوفد يتكون من 40 خبيرا و أخصائيين يتراسهم وزير التجارة ،بحيث قدمت الجزائر عروضا أولية تتعلق بالسلع الصناعية والتجارية والخدمات ، وبعدها تقت الجزائر 353سؤال من الدول الاعضاء في المنظمة .

وبعد اتفاق الشراكة الموقع في 19افريل 2002م تواصلت المفاوضات التي كانت الجزائر من خلالها تحاول التوفيق بين عاملين اساسين هما : [187]

- الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة ؛
- الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى .

المرحلة الرابعة : انعقدت هذه الجولة في 16 نوفمبر 2002 م و أهم ما يميز هذه الجولة هو اثارة القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ، بالإضافة الى المواضيع المتعلقة بالتسعيرة الجمركية ، بحيث تم التوصل الى الابقاء على ثلاثة اسعار تجارية ثابتة لقوانين الجمركية وهي (5%،15%، 30%) ، مع تساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى 30 % ،أما في ما يخص الواردات التجارية فقد تم اقرار تخفيضات تتلاءم مع قوانين التشريع الجزائري من جهة و قوانين المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى . [188]

[187] عياش قويدر و ابراهيمي عبد الله، أثر انضمام الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد:2 ، ص:63.
[188] سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص:57.

ابتداءا من 28 نوفمبر 2003 م قام وفد مشكل من 28عضو يمثلون الادارة والقطاعات الاقتصادية المهمة في المنظمة العالمية للتجارة اضافة الى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة آنذاك وتضمن جدول الأعمال النقاط التالية :[189]

- تأهيل الاطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية ؛
- محادثات متعددة الأطراف متعلقة بالقطاع الفلاحي ؛
- المستجدات المرتبطة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري .

المرحلة الخامسة:

بدأ وفد جزائري بقيادة وزير التجارة وزير الداخلية بوكروح المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة يوم الثلاثاء 25 يناير 2005 في جنيف، وتنظم البلاد إلى سلسلة من الاجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والتاجرة الربحية التي تتماشى مع مقاييس **OMC**، كما سيتناول النقاش موضوعا آخرا هو تحرير قطاع الطاقة.

وقد تلقت الجزائر بين سنة 2008 وسنة 2009 مجموعة من الأسئلة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قدرت ب96 سؤالا منها 15سؤالا لها تاثير على الاقتصاد ،وهذا ما سبب في تأخر الانضمام منذ عدة سنوات .

في 07نوفمبر 2012 تم الكشف عن شروط جديدة من طرف المنظمة من خلال مطالبة الجزائر بتقديم معلومات جديدة ومتجددة حول قطاع الفلاحة ونظم الاستثمار والمؤسسات العمومية ومساهمة الدولة والوضع المالي ، وهذا ما أثر على سير عمل المفاوضات .ويمكن تلخيص مضمون مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة من خلال الجدول الآتي :

[189] عياش قويدر وابراهيمي عبد الله، نفس المرجع، ص:63.

الجدول رقم : 3-10 مراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة خلال الفترة 1987-2013.

نشاطات الانضمام	التاريخ
طلب الانظمام الى الجات	3جوان 1987
تنصيب مجموعة العمل	17جوان 1987
مدكرة التجارة الخارجية	11جويلية 1996و17أكتوبر2002
أسئلة وأجوبة	14جويلية 1997
اجتماعات مجموعة العمل	22و23أفريل 1998،7 و8 فيفري 2002،06 ماي 2002،15نوفمبر20،2002 ماي 2003،28نوفمبر2003،25جوان 2004،25فيفري 2005،21أكتوبر 2005،17جانفي 2008،05أفريل 2013
أسئلةوأجوبة اضافية	22جافي 1998،15ديسمبر1998،04فيفري 1999،21مارس 2002،25مارس2002،18أفريل2002، 17أكتوبر2002،10فيفري 2003،27جانفي 2003،07مارس 2003،17أكتوبر 2003،17نوفمبر 2003،2ديسمبر 2003،17مارس 2004،16نوفمبر 2004،28جوان 2005،1جوان 2006،1ديسمر 2010،13فيفري 2013
طلب تقديم معلومات عن القطاع الزراعي	30 جانفي 1998،9فيفري 1998،08 أفريل 2002،22أفريل 2002،5مارس2003،28جانفي 2005،13فيفري 2013
طلب معلومات عن قطاع الخدمات	4فيفري1998،22أفريل 2002
القيود التقنية للتجارة	11سبتمبر2001،22أفريل 2002،7مارس2003،11جانفي2013،13فيفري 2013
حماية الملكية الفكرية	22أفريل 2002
مخطط العمل التشريعي	22أوت2001،24أفريل2002،11أكتوبر 2002،19أفريل2004، 20أفريل 2004، 18جانفي 2005،5أكتوبر2005،1جوان2006،20ديسمبر2011، 21جوان2012، 11جانفي 2013
مفاوضات دخول الاسواق عروض السلع العرض الأول العرض النهائي	 8فيفري 2002 1فيفري 2013

عروض الخدمات العرض الأول العرض النهائي	8مارس2002 14جانفي 2013

المصدر : فيصل لوصيف ،أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير منشورة ،جامعة سطيف 2013،2014/1،ص:166

صعوبات وعوامل تأخر انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:

رغم الجهود والمساعي التي بذلتها الجزائر للانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة ،الا انها فشلت في تحقيق ذلك ، ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل التي يمكن ذكر أهمها في مايلي :

- عدم وضوح الاستخراجية التفاوضية ، وتركيز المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي رغم المشاركة في مختلف الدورات كعضو ملاحظ
- احتكار قطاع التجارة الخارجية ، وهذا ما يتنافى مع المبادئ والأسس التي قامت عليها المنظمة
- عدم وجود استراتيجية جديدة لاعادة النظر في القطاع الصناعي والزراعي
- يعتمد الاستيراد على المواد الفلاحية و الغذائية وهذا ما أفرغ التجارة الخارجية من محتواها ومكانتها[190]
- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية وهذا يرجع الى أن هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة نامية ، حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من أجل التخلي عن وضعها كدولة نامية [191]
- أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري وتتعلق هذه الأسباب بالأزمات السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات مما أدى الى التغيير في القوانين والحكومات والتوجهات وعدم وجود رؤية دقيقة في المجالات التالية : [192]
  - ✓ التحرير الكلي للتجارة الخارجية
  - ✓ الأسعار الداخلية للغاز

[190] سليم سعداوي ،مرجع سبق ذكره، ص:77-78.

[191] جميلة الجوزي ،مرجع سبق ذكره، ص:228.

[192] فيصل بملولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد :01، 2013،ص:164-165.

- ✓ المؤسسات التجارية التابعة للدولة .
- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية .
- ✓ اعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد.
- ✓ احتكار الدولة لقطاع الخدمات .
- ✓ منع استعمال السيارات الأقل من3سنوات استعمالا.
- ✓ البطء المسجل في تجسيد الاصلاحات والتعهدات المقدمة .

المبحث الثالث :تقييم فعالية سياسة التحرر التجاري على التنمية الاقتصادية ضمن مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

بعد أن تطرقنا الى واقع التجارة الخارجية الجزائرية انطلاقا من السياسات التجارية المتبعة من مرحلة الاحتكار الى مرحلة التحرير وتحليل مؤشرات الميزان التجاري ، وبعد معرفة أهم المراحل التي ميزت مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، سوف نحاول تحليل وتقييم فعالية سياسة تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية من خلال الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأول : الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن ابراز مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة مراحل :

- النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط 1967-1989
- النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاصلاحات 1990-1999
- النمو الاقتصادي خارج الميزانية 2000-2014

ويمكن تحليل استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014من خلال مايلي :

- على المستوى الداخلي :من خلال برامج تسعى الى دعم النمو خارج الميزانية من خلال برنامج الانعاش الممتد من2001-2004 وبرنامج دعم النمو من 2005-2009 و2010-2014.
- على المستوى الخارجي : من خلال تحقيق استقرار مالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص .

ومن خلال الجدولين الآتيين يمكننا معرفة نمو القطاعات الأساسية التي تساهم في النمو الاقتصادي:

الجدول رقم : 3- 11معدل نمو القطاعات خلال الفترة 1993-1999 الوحدة: %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعة	-1.3	-4.4	-1.4	-7.9	-3.9	+4.4	1.62
الفلاحة	-3.7	-9.0	+15.0	+19.5	-14	+11.4	2.7
البناء والأشغال العمومية	-4.0	+0.9	+2.7	+4.5	+2	+2.4	1.4
المحروقات	-0.8	-2.5	+1	+7	+5.2	+3.5	

المصدر :زيرمي نعيمة ، أثر تحرير التحرر التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ،أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015،ص 272.

كما يمكن استعراض نسب النمو لأهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2013 من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 3- 12 نسبة النمو لأهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000- 2013)

الوحدة :القيمة المضافة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	-4.6	12.8	-1.2	19.5	5.4	2.3	8.1	2.5	3.8	21.1	4.9	11.6	7.2	8.8
المحروقات	4.0	-1.9	3.9	8.5	3.0	5.7	-3.0	-0.9	-3.2	-8.0	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5
الصناعة	1.9	5.1	4.7	2.4	2.8	3.4	3.5	3	4.4	6.1	2.5	3.9	5.1	4.1
البناء والأشغال العمومية	4.6	5.2	10.3	5.6	9.4	9.8	13.0	8.9	8.7	8.5	8.9	5.2	8.2	6.6
الخدمات	7.6	4.8	6.8	5.2	6.4	9.7	6.4	10.1	5.7	8.1	7.3	7.1	6.4	7.8

المصدر: دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980/ 2012 ،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الثاني2015،ص154.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي :

- بالنسبة لقطاع الفلاحة كانت المعدلات سلبة خلال سنوات 1993 و 1994 و 1997 أما السنوات الباقية فقد حققت معدلات ايجابية وكان أعلى معدل سنة 1996 بنسبة 19% وهذا رغم المجهودات المبذولة ، أما خلال الفترة(2000-2013)فقدر أعلى معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة سنة 2009 بنسبة 21.1 % وهذا ما يبرر انتعاش هذا القطاع في حين عرفت سنة 2008 نسبة متدنية قدرت ب 3.8-% .

- في حين عرفت القيمة المضافة لقطاع المحروقات نسب متدنية ابتداءا من سنة 2006.

- حقق قطاع الصناعة نمو سلبي خلال الفترة 1993و1999، ماعدا سنة 1999و1998 التي سجت أعلى معدل طيلة الفترة مقدرا ب4.4 % وهذا ما يبين أثر الاصلاحات المنتهجة خلال هذه الفترة ، أما بالنسبة للفترة من 2000 الى 2013 نلاحظ أن المعدلات كانت موجبة الا أن أعلى معدل بلغ نسبة 6.1 % سنة 2009م وهذا ما يعكس النمو البطيء لهذا القطاع .

- أما قطاع البناء والأشغال العمومية لم يعرف معدلات سلبية الا خلال سنة 1993 حيث بلغ 4- % وسجل أعلى معدل سنة 1996 بنسبة 4.5% وهذ خلال الفترة 1993-1999 ، أما خلال الفترة 2000-2013 فقد سجل نموا قويا بلغ نسبة 13% و هذا سنة 2006 ، وهذا لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي و تكوين معدل النمو الاقتصادي .

- أما قطاع الخدمات فقد سجل خلال الفترة(2000-2013)معدلات ايجابية أين بلغت أعلى نسبة سنة 2007 بمعدل 10.1 %.

2- تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

من خلال الجدول التالي يمكننا معرفة تطور معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم3-13 :تطور معدل النمو الاقتصادي من2000 الى 2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8

Source : Mounir Khaled BERRAH**,** Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013, publication de l'Office National des Statistiques Juillet 2014, Rapport du FMI Janvier 2013 -

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2013 حيث تميزت سنة 2000 بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الى 3.8% على عكس السنة التي تليها التي شهدت انخفاضا في نسبة النمو الى 3% ، كما نلاحظ أن نسبة للنمو تراوحت بين 2 الى 3% وهذا يرجع الى ارتفاع مداخيل المحروقات المورد الاقتصادي الوحيد لخلق الثروة .

3-الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات :

يمثل الشكل و الجدول التاليين النمو بمساهمة المحروقات و النمو خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1993-2011.

الشكل رقم 3-1 النمو بمساهمة المحروقات، وخارج المحروقات في الجزائر للفترة 1993- 2011

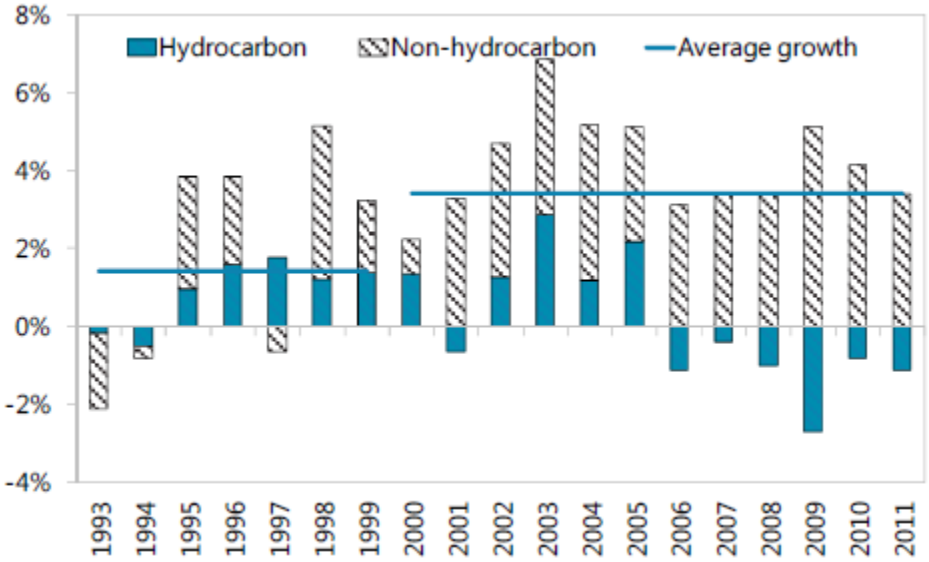

المصدر: زيرمي نعيمة ، أثر تحرير التحرر التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:282.

من خلال هذا الشكل نجد أن المحروقات تساهم في النمو الاقتصادي الجزائري بدرجة كبيرة، وهذا على عكس المساهمة خارج المحروقات .

الجدول رقم:3-14 معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة 1993-2011

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	-2.5	-0.4	3.7	2.6	-0.9	5.1	6	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	6.0	6.0	7.1	6.4

المصدر :زيرمي نعيمة ، أثر تحرير التحرر التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص 282.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات سجل معدلات سلبية سنتي 1993و1994 و1997 حيث بلغ المعدل 2.5%- و0.4- % و 0.9- %على التوالي ، في حين تم تسجيل معدلات ايجابية ابتداءا من سنة 1998م ، ويمكن ملاحظة أعلى نسبة خلال سنة 2009م والمقدرة ب9.3 %.

المطلب الثاني: انعكاسات وأثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعات التنمية الاقتصادية

ان اتخاذ موقف بشأن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب من الاجابة على مجموعة من الأسئلة التي يمكن حصرها في مايلي :[193]

- ماهي الفائدة التي ستجنيها الجزائر من جراء هذا الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؟
- هل بإمكان الجزائر الدفاع عن مصالحها في الأسواق العالمية ؟
- هل الجزائر قادرة على تلبية قواعد وشروط السياسات التجارية التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف؟

بناءا على ما سبق يمكن حصر أهم الأثار والانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعات التنمية الاقتصادية من خلال مايلي:

أولا :الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في خلق الثروة والمساهمة في تحريك عجلة النمو و التنمية الاقتصادية ، وفي ضل سياسة التحرير التجاري ضمن مسار انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة تبرز مجموعة من التساؤلات حول الأثار والانعكاسات المتوقعة على تنافسية هذه المؤسسات وهذا ما يمكن ابرازه من خلال الأثار الايجابية والسلبية الأتية :

أ –الآثار الإيجابية المحتملة من الانضمام إلى المنظمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يمكن حصر أهم هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العناصر الاتية :[194]

- يسمح انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بإنشاء مشاريع ومؤسسات مصغرة تساهم في التنمية الاقتصادية بالإضافة الى فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي خاصة دول الاتحاد الأوربي للاستثمار في هذا المجال وذلك لتلاءم معظم القوانين والتشريعات مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

[193] زيرمي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 243 .

[194] عبود زرقين وتوايتية الطاهر، الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون،2015 ،ص:213.

- تعتبر برامج التأهيل التي قامت بها السلطات الجزائرية محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها وذلك من خلال المبلغ المرصود لعملية تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة و المقدر ب 386 مليار دج في نهاية 2014 م ، و هذا ما يسمح بتطور هذه المؤسسات و يجعلها قادرة على المنافسة في حالة الانضمام إلى المنظمة .

- يساهم الانضمام الى المنظمة في خلق جو المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في ضل السعي نحو اكتساب أسواق جديدة وهذا ما يؤدي الى تحسين القدرات التنافسية وتأهيل الأنظمة التسييرية .

- يسمح الانضمام إلى المنظمة بتطور المنتوج الجزائري وامكانية تصديره الى الأسواق العالمية في ضل توفر شروط الجودة والسعر والنوعية

- يساهم الانضمام الى المنظمة في جلب التكنولوجيا وتبادل الخبرات و الأساليب الحديثة في مجال التسيير والتسويق ....الخ

ب –الآثار السلبية المحتملة من الانضمام إلى المنظمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يمكن حصر أهم هذه الاثار في مايلي : [195]

- عدم قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة سواءا كانت منافسة سعرية أو منافسة متعلقة بالجودة في ضل المنافسة الأجنبية الحادة وهذا ما يساهم في غلق المؤسسات و تنامي معدلات البطالة .
- يساهم انضمام الجزائر الى المنظمة في فتح الأسواق أمام 154 عضو ، وهذا ما يؤدي الى اغراق السوق المحلية بالمنتجات والسلع الأجنبية ،وهذا ما ينتج عنه كساد الصناعة الجزائرية التي تتميز بسعر وجودة أقل من المنتجات الأجنبية ، وهذا ما يؤثر على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير.
- ان الانضمام الى المنظمة سيقلل من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في ضل تفوق القدرة التنافسية للمنتجات الأجنبية القائمة على التقدم التكنولوجي على المزايا النسبية للمنتجات المحلية القائمة على توفر المواد الأولية و الأيادي العاملة .
- يساهم فتح الاسوق أمام المنتجات الأجنبية المتطورة على حساب المنتجات المحلية في عدم صمودها وهذا ما يدفع بالمؤسسات الوطنية لغلق أبوابها وتسريح عمالها و هذ ما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية .
- من العوائق التي يسببها الانضمام الى المنظمة تكمن في مشكلة انخفاض حجم الطلب في السوق المحلي على المنتجات المحلية ، وهذا في ضل المنافسة الأجنبية التي تملك قدرات ومهارات تسويقية متطورة .

[195] عبود زرقين وتوايتية الطاهر، مرجع سبق ذكره ،ص:214.

- إن تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يساهم في دخول المؤسسات الدولية و مزاحمة المؤسسات الجزائرية ، وهذا ما يؤدي الى انتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات والتجارة الداخلية .

ثانيا : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي

يمكن حصر بعض الأثار المترتبة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي من خلال مايلي : [196]

الأثار الايجابية :

- الاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل تطوير الصناعة المحلية.
- توفير السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل و جودة عالية.
- تحسيف كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية في ضل المنافسة الاجنبية.
- تشجيع المنافسة مما يساهم في تحسين نوعية وجودة المنتج .
- من المحتمل أن ترتفع صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، بسبب تحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية.
- خلق مجالات انتاج جديدة مما يؤدي الى خلق مناصب شغل جديدة .
- اكتساب الحق في معاملة تفضيلية وهذا باعتبار الجزائر دولة نامية مما يساهم في حماية الصناعات الناشئة وتطويرها .

الأثار السلبية :

- زوال الجهاز الانتاجي الذي استثمرت فيه مبالغ هائلة خاصة الصناعات الثقيلة.
- فتح السوق الجزائرية أمام صناعات الدول المنتمية الى المنظمة يساهم في اغراق السوق المحلية بسلع أجنبية ذات نوعية وجودة عالية .
- تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية بسبب زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية .

ثالثا : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية على القطاع الفلاحي

يمكن حصر بعض الأثار المترتبة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي من خلال مايلي : [197]

[196] سليم سعداوي ، مرجع سبق ذكره ،ص:88-92.

[197] زيرمي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ،ص:243-245.

الأثار السلبية

- تخلى الجزائر عن سياسة الدعم الداخلي للسلع الزراعية حسب ما تمليه اتفاقية السلع الزراعية ، يساهم في ارتفاع أسعار هذه المنتجات في أسواقها الداخلية ، مما يؤدي الى نقص الانتاج المحلي ، وتدني القدرة الشرائية .
- ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ، مما يؤدي الى رفع فاتورة الواردات الغذائية التي تقدر ب25% من الواردات الاجمالية .
- ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ممكن أن يؤدي بالجزائر إلى تحمل خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار، وخسائر في جانب الصادرات رغم صغر حجمها و ذلك لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وبالذات الاتحاد الأوربي.[198]

الأثار الايجابية

- الغاء الدعم على المنتجات الزراعية سيخفف من العبء على ميزانية الدولة .
- الاستفادة من النصوص المتعلقة بالفلاحة والمتمثلة في تخفيض معدل الدخل الى 13.3خلال 10سنوات مما يسمح بتأهيل القطاع الفلاحي .
- يسمح الغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية من تحسين معدل التبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة.
- تقليص الحواجز في الاسواق العالمية مما يسمح للجزائر بتصدير منتجاتها الزراعية على المدى الطويل .

رابعا : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية على القطاع الجمركي

إن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه انعكاسات على ايجابية وسلبية على قطاع التجارة الخارجية ، ويعتبر النظام الجمركي من القطاعات الحساسة التي ستتأثر من جراء هذا الانضمام ،ويمكن حصر هذه الانعكاسات في مايلي :[199]

[198] فريد كورتل، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة ، ص.06.

[199] بملولي فيصل ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد01، 2013، ص: 167 /168

الانعكاسات الايجابية :

- يسمح انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بإرساء سياسة تجارية دائمة وذلك من خلال ضبط الرسوم الجمركية وتحديد القيود والاستثناءات بشكل نهائي.
- عدم تأثر السياسة الجمركية للجزائر وهذا لأن الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة المحتواه في النظام الجمركي الحالي كما هو معمول به بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية .
- ان تحرير القيود الجمركية يساهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي وهذا ما يسمح بتطور الاقتصاد الوطني
- يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية وخاصة الادارية منها كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع
- ان اندماج الاقتصاد الوطني في النشاط التجاري الدولي يسمح بمواكبة التطورات الحاصلة في المجال الجمركي من خلال تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية للواردات باستخدام التقنيات الحديثة في التسيير.
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يتم بموجبه تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة % 24 على مدى عشر سنوات، واستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية وهذا ما يسمح بزيادة حركة دخول وخروج المنتجات بالإضافة الى تطور حصيلة الرسوم الجمركية .

الانعكاسات السلبية :

- سيؤدي انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة الى فقدان حرية سن القوانين من خلال الالتزام بقوانين المنظمة ومبادئها.
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة يترتب عنه انخفاض الرسوم الجمركية وهذا ما يؤدي الى اختلال في الميزان التجاري نتيجة لزيادة العجز في ميزان المدفوعات .
- ان حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة يسمح بتحول الجزائر الى سوق دولية للدول المصدرة ذلك لأن جميع الشروط التجارية متوفرة .
- ان تحرير القيود الجمركية يسمح بإغراق السوق الوطنية بالمنتجات الاجنبية والتي تدخل بطرق غير شرعية
- ان تطبيق مبادئ المنظمة سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنويا.
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة سيؤدي الى نقص الايرادات الجمركية وهذا نظرا لنقص الأساليب الحديثة والعصرية في عملية التقييم الجمركي .

خلاصة الفصل الثالث:

جاء هذا الفصل الأخير لدراسة أثر التحرر التجاري على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من خلال رصد أهم التحولات التي ميزت السياسة التجارية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال ، بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الى مرحلة الاحتكار ثم مرحلة تنظيم التجارة الخارجية وصولا الى تحرير تدريجي منذ سنة 1994م. كماتم من خلال هذا الفصل التطرق لمسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من خلال استعرض أهم المراحل و الأهداف و الصعوبات ، وفي اطار تقييم سياسة التحرر التجاري وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، تما ابراز استراتيجية النمو الاقتصادي المتبعة وتحليل مختلف الأثار و الانعكاسات الناجمة عنها .

وعموما يمكن القول أن الخطط التنموية المتبعة من قبل الجزائر لم تحقق الأهداف التي رسمت من أجلها ، وهذ راجع الى الاعتماد على صادرات المحروقات كمورد مالي للقيام بالاستراتيجيات التنموية ، كما أن سياسة التحرر التجاري المتبعة في ظل ضعف البنية التصديرية وعدم فعالية الجهاز الانتاجي ليس لها الأثر الحقيقي على عملية النمو والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل .

خاتمة عامة

الخاتمة :

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها الى التجارة الخارجية بين تحديات التحرير و متطلبات التنمية ، وهذا من خلال ابراز مختلف النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الدولية ، فقد اعتمدت النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية على مبدأي الميزة المطلقة و الميزة النسبية ومبدأ الوفرة النسبية لعوامل الانتاج ، الاّ أنها تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة عن الواقع، وهذا ما مهد الطريق نحو اكتشاف نظريات و توجهات حديثة تعتمد في تفسيرها للتجارة الدولية على مجموعة من العوامل كالاعتماد على البحث و التطوير باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول، اضافة الى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري ، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية ، والتنوع الانتاجي ، وتكاليف النقل ... وهذا ما جعل هذه النظريات أقرب الى الواقع .أما بخصوص السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول ، فقد تأرجحت بين نزعتي الحماية و التحرير والتي كان لكل منهما مزيا وعيوب ، في حين برزت السياسة التجارية الاستراتيجية كما وصفها P.Krugman، من السياسات التي أثبتت فعاليتها من خلال الانفتاح على التجارة الخارجية بتدرج وعقلانية.

أما بالنسبة لعلاقة تحرير التجارة بالنمو والتنمية الاقتصادية فقد تعددت الآراء والأفكار بين مؤيد ومعرض ، حيث ركز المؤيدون على مزيا التحرر التجاري التي تصب في مصلحة النمو و التنمية الاقتصادية مثل التخصص وتقسيم العمل و المنافسة و تنقل التكنولوجيا والمهارات .... في حين يرى المعارضون رأي اخر يتمثل في الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تحرير التجارة على النمو والتنمية الاقتصادية مثل سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق المحلية وتعريضها للمنافسة الشرسة ،الإغراق السلعي للمنتجات مما يساهم في تعرض الصناعات و المنتجات المحلية للمنافسة الشرسة ،ارتفاع مستويات البطالة ...الخ ، كما أن قيام بعض الدول بالقيام بعملية تحرير تجارتها وفتح أسواقها قبل عملية تأهيلها و استعدادها اللازم يساهم في عرقلة التنمية ، وهذا ما أدى الى بروز تيار ثالث يرى بضرورة الانفتاح على التجارة الخارجية لكن بتدرج وعقلانية و اتباع منهج التأهيل قبل التحرير .

كما تطرقنا في الفصل الثاني الى تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة من خلال ابراز مختلف المسارات التي ميزت تحرير التجارة بدءا من الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات (الجات) التي كان من أهدافها ازالة الحواجز الجمركية بخفض التعريفات التي تعرقل من حركة وحرية التجارة ، وهذا من خلال جولات المفاوضات المتعددة الأطراف ، وبانتهاء جولة الأورجواي ظهرت الحاجة الى منظمة عالمية تتولى الاشراف على النظام التجاري العالمي تمثلت في المنظمة العالمية للتجارة كاطار يضمن حرية المبادلات التجارية بين الدول ، هذا ورغم المزايا التي عرفها الاقتصاد العالمي من تطور معدلات النمو الاقتصادي، الا أن سياسة التحرير التجاري في اطار المنظمة العالمية للتجارة تعرضت لانتقادات يمكن ابراز اهمها في خدمة هذا التحرير لمصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ، بالإضافة الى الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية ، وسيطرت الأقطاب الكبرى على المنظمة ... هذا ورغم الانتقادات التي تنسب الى المنظمة ، الا أنها تعتبر الجهة الوحيدة التي تتولى ادارة العالم تجاريا و احدى أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية.

كما خلصت هذه الدراسة الى تحليل أثر التحرير التجاري على التنمية الاقتصادية في اطار انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة من خلال ابراز مختلف السياسات التجارية التي عرفت عدة مراحل بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية خلال الفترة 1963-1970م والتي تميزت باتباع سياسة تجارية مستقلة تمثلت في مجموعة من الاجراءات منها الرقابة على الصرف ،و الرسوم الجمركية ، ونظام الحصص و التجمعات المهنية للشراء ، ثم جاءت مرحلة احتكار بدءا من 1971الى غاية 1989 أين تميزت هذه الفترة باتباع مجموعة من الاجراءات التي تنص على احتكار الدولة لقطاع التجارة من طرف المؤسسات الجزائرية بهدف التحكم في التدفقات التجارية وجعلها تساير سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما أثر على الميزان التجاري من خلال ارتفاع الواردات الغذائية و انحصار الصادرات على قطاع المحروقات.

بعد الأزمة البترولية سنة 1986 نتيجة لانخفاض أسعار البترول ، وتفاقم المديونية ، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات ، وانخفاض قيمة العملة ، وارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة ... لجأت الجزائر الى سياسة جديدة تمثلت في التحرير التجاري من خلال مرحلتين تمتد المرحلة الأولى من سنة 1990 الى 1993م والتي عرفت بمرحلة التحرير المقيد بصدور قانون القرض والنقد ، في حين عرفت المرحلة الثانية بمرحلة التحرير الكلي ابتداءا من 1994م من خلال تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في اطار مواجهة الاختلالات التي ميزت هذه الفترة .

وفي ضل المساعي الرامية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، قررت الجزائر في اطار تحرير تجارتها الخارجية تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ، كما بدأت الجزائر التي انظمت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008م بتطبيق الاعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثار المتبادل أمام السلع الواردة من الدول العربية خلال سنة 2009 م، وفي اطار مواكبة التطورات العالمية ومسايرة التجارة الدولية وانعاش الاقتصاد الوطني سعت الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، حيث وضعت ملفا لذلك منذ سنة 1987م ، و رغم المفاوضات التي قادتها الجزائر للانضمام الى المنظمة الا أن فشلت في تحقيق ذلك ، ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل منها تلك المتعلقة بتقديم تنازلات تتعارض مع السيادة الوطنية ، بالإضافة الى عدم وضوح الاستراتيجية التفاوضية و عدم وجود استراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاع الصناعي والزراعي و الفشل في القيام ببعض الإصلاحات و على رأسها إصلاحات الجيل الثاني، مع وجود تخوف خاصة بعد التجربة التي مرت بها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي...الخ، وفي اطار تقييم فعالية سياسة التحرير التجاري على التنمية الاقتصادية ضمن مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة قمنا بتحليل مؤشرات النمو والتنمية ، والتي اتضح من خلالها أن اعتماد الجزائر على 98 %من صادراتها على المحروقات الذي يعد المصدر الوحيد المساهم في عملية النمو والتنمية ، وهذا ما يجعل سياسة التحرير في اطار الانضمام الى المنظمة تستدعي خلق بيئة متكاملة تتطلب تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا بغية الوصول الى الهدف المنشود وهو تحقيق التنمية الاقتصادية .

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم طرح بعض الأسئلة الفرعية للإجابة عليها ، كما تم الاستعانة ببعض الفرضيات لإثبات صحتها أو نفيها ، فبالنسبة للسؤال الأول المتعلق بمفهوم التجارة الخارجية و أهم النظريات و السياسات المنبثقة عنها وعلاقة التحرر التجاري بالنمو والتنمية الاقتصادية ، فقد تمت الاجابة عنه من خلال الفصل الأول ، أما السؤال الثاني المتعلق بمحتوى تحرير التجارة الخارجية في ضل التطورات الاقتصادية العالمية و دور كل من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) و المنظمة العالمية للتجارة في إرساء حرية التجارة الدولية فقد تم معالجته من خلال الفصل الثاني، وأخير تطرقنا من خلال الفصل الثالث الى الاصلاحات التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد الى التحرير و المزايا و الأهداف التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الوطني من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة تأثير الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

من خلال ما سبق يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد مرتبط بدرجة كبيرة بصادرات المحروقات التي تعتبر العامل الرئيسي في تحقيق التوازنات الكبرى ، وهذا ما يبين أن سياسة التحرير التجاري المنتهجة في الجزائر لن تساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي وهذا يرجع الى عدم وجود قيمة مضافة للجهاز الانتاجي بالإضافة الى الاعتماد على قطاع تصديري وحيد وهو المحروقات.

وبناءا على هذا فان التوسع في تحرير التجارة الخارجية وانفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي ، سيؤدي الى خلق نوع من الضغط والقيود على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية ،كما أن تأهيل الاقتصاد الجزائري واتباع منهجية التوازن بين التقييد و التحرير التجاري سيسمح بتسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و هذا ما يسمح بتحقيق المكاسب التنموية المسطرة .

كما أن الاقتصاد الجزائري لن يستفيد كثير من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة باعتبار أن صادرات الجزائر عبارة عن محروقات تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية وتتأثر بالطلب العالمي ، بالإضافة أن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية التي تتم بين الدول المتقدمة من خلال منتجات ذات رأسمال كبير وتكنولوجيا متطورة ، كما أن الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يتأثر خارج المنظمة باعتبار أن المورد الطاقوي هو مورد استراتيجي ولن يتم الاستغناء عنه كليا.

وفي الأخير يمكن يمكن التوصل الى جملة من النتائج هي :

- تعتبر التجارة كنتيجة للنمو الاقتصادي وليس العكس .
- نمو الصادرات المعتمدة على سياسة التصنيع يؤدي إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- انقسمت أراء الباحثين والمفكرين حول موضوع النمو و التنمية في ظل تحرير التجارة العالمية إلى فريقين رئيسين ، فريق يرى ايجابية تحرير التجارة الخارجية على قضايا النمو والتنمية ،وفريق أخر يري موقفا مضادا و معارضا للموقف الايجابي يبرر موقفه بالسلبيات الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية ،وفريق ثالث يحاول التوفيق بين الرأيين وبرز هذا الرأي مع بروز العولمة .
- تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من مؤسسات العولمة الاقتصادية وهي التي تتولى ادارة العالم تجاريا كما يعتبر انشاؤها كتحول تاريخي في النشاط الاقتصادي العالمي .

- ساهمت الأزمة المالية العالمية 2008م في عودة الحماية التجارية من خلال اجراءات رقابية ، فوفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ2008 تستمر بالتصاعد على نحو مقلق .فمنذ ذلك العام، أضيف 2146 إجراء للحماية التجارية، و لم يلغى منها سوى 24 %،حيث يبلغ عددها نحو 1638 إجراء، وقد وصل عدد إجراءات الحماية التجارية التي وضعت موضع التنفيذ خلال الفترة الممتدة من منتصف نوفمبر 2013 لغاية منتصف أكتوبر 2014 إلى 168 اجراء
- بروز ظاهرة التكتلات التي لا تسمح بالحرية التجارية الا داخل التكتل نفسه.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع تصديري وحيد وهو قطاع المحروقات ، وهذا ما يجعل شروط التبادل في غير صالح الجزائر .
- رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، الا أنها لاتزال خارج المنظمة ،وهذا نظرا لهشاشة اقتصادها .
- من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو خلال الفترة الممتدة من 2000-2014م انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي هدفها رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الانفاق العام الا أن نسبة النمو خارج قطاع المحروقات لاتزال ضعيفة .
- غياب استراتيجية محددة ومعلنة للتنمية الاقتصادية لقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات للمساهمة في خلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات .
- ان مؤشرات التجارة الخارجية تبين أن الواردات الجزائرية مرتبطة أساسا بمداخيل المحروقات وهذا ما يخلق نموذجا اقتصاديا يناقض نموذج التصنيع الذي تقوم على أساسه التنمية الاقتصادية .
- يتميز الاقتصاد الجزائري بمؤشرات انفتاحية متدنية على مستوى التجارة الخارجية ،وهذا نظرا لارتباطه بمورد واحد وهو المحروقات على مستوى الصادرات ، أما على مستوى الواردات فالجزائر تعاني من تبعية كبيرة ، وهذا ما يجعل شروط التنمية غير متوازنة .

الاقتراحات :

- تجنب المرض الهولندي و الذي يتمثل في الزيادة الكبيرة للإنفاق الممول بإرادات النفط والغاز ، وهو ما يؤدي الى حدوث أثار اقتصادية سلبية ، في حين لو وجه هذا الانفاق الى الاستثمار و الانتاج وهذا ما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية .

- الاهتمام بالمزيا التنافسية بدل التركيز على الميزة النسبية .
- يجب تأهيل الاقتصاد الوطني قبل عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
- تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال تحسين أساليب التسيير والتنظيم في ضل منافسة عالمية غير متكافئة
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يجب أن يكون وفق أهداف مسطرة واستراتيجية واضحة المعالم وليس مجرد تقليد للآخرين أو نتيجة ضغوط أو ممارسات تضر بالاقتصاد الوطني ، كما يجب مراعاة هشاشة الاقتصاد الوطني و ظروف المنتوج الجزائري .
- الانفتاح على التجارة الدولية بتدرج و عقلانية.
- عدم الافراط في تحرير المبادلات التجارية .
- التأهيل قبل التحرير .
- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساعدة على إنشائها باعتبارها أساس اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة.
- لاهتمام بالجانب الفلاحي و قطاع الخدمات الذي يشكل اليوم أكثر من 20% من التجارة العالمية، خاصة الخدمات المصرفية، خدمات النقل، الاتصالات، التكنولوجيا، السياحة...الخ.
- ضرورة تنويع الصادرات و هذا لتجنب التذبذبات الحاصلة على مستوى أسعار البترول .
- ضرورة الاهتمام بالرفع من معدلات النمو القطاعية لتحقيق مستوى من النمو يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .
- ضرورة الاستثمار في الجانب البشري والعمل على إعادة استقطاب الكفاءات والأدمغة التي كلفت هجرتها أموالا باهضه.
- تأهيل الاقتصاد الجزائري واتباع منهجية التوازن بين التقييد و التحرير التجاري سيسمح بتسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و هذا ما يسمح بتحقيق المكاسب التنموية المسطرة .
- رغم جهود الجزائر في دعم الصادرات خارج المحروقات و محاولة تحرير تجاري حذر للسوق المحلية ، لم يتم تحقيق معدلات نمو خارج قطاع المحروقات ،ولم يتم حتى تحقيق اكتفاء ذاتي لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية ،وهذا رغم الطفرة النفطية خلال الفترة 2000-2014 ، فماذا لو قامت الجزائر بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وألغت الدعم الموجه للاقتصاد الوطني ؟

أفاق البحث :

في اطار هذه الدراسة وقصد ترك المجال مفتوحا للبحث يمكن اقتراح المواضيع الأتية :

- أثر التحرير التجاري على التنمية الصناعية .
- أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على رفع معدل النمو الاقتصادي .
- أثر التحرير التجاري على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- الكتب

1. أحمد عبد الخالق : الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والدولية ، المنصورة، 1999.
2. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
3. السيد مُحَمَّد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى،2009.
4. السيد مُحَمَّد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية ،الدار الجامعية، الأردن، 2008.
5. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.
6. جمال جويدان الجمل ،التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
7. جودة عبد الخالق ، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، 1978.
8. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
9. حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
10. خالد مُحَمَّد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج ،الطبعة الأولى، عمان، الاردن،2006
11. خالد مُحَمَّد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن ، 2009.
12. رشاد العصار ، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
13. رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول ،دار الرضا، القاهرة ،مصر، 2000.
14. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر ،الطبعة الأولى، 2009.

15. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
16. زينب حسين عوض لله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة و النشر، الإسكندرية،2003
17. سكينة بن حمودة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ،2009 .
18. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، ، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2009.
19. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، 1993.
20. سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق و معوقات الانضمام ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
21. سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية ، الرياض ،2004.
22. سمير مُحَّد عبد العزيز، التجارة العالمية و الجات 1994، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى: 1997.
23. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
24. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر ،2000
25. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ،القاهرة،2003.
26. علي عبد الحليم محمود ،التنمية الاقتصادية الاسلامية، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، مصر، القاهرة ،2002.
27. عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2002.
28. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
29. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
30. عبد الواحد الغفوري، العولمة و الجات –الفرص و التحديات– مكتبة مدبولي، مصر، 2000.
31. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، دار المسيرة ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

32. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
33. مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.
34. مجدي محمود شهاب : الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 .
35. مُحَّد عبد العزيز عجمية وآخرون ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
36. مُحَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ،دراسات نظرية وتطبيقية ،قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر،2000.
37. مُحَّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
38. مُحَّد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
39. مُحَّد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
40. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية ، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، مصر، 2010.
41. ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية،2006،
42. نسرين عبد الحميد نبيه، نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2011.
43. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- **<u>الرسائل و الأطروحات:</u>**

44. أحمد باشي،التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986.
45. الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية – حالة مجمع صيدال– أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2007/2006.

46. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2008–2009.
47. بن موسى كمال،" المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004 .
48. خزندار وردة ،تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية ، مذكرة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة،2012/2011 .
49. خير الدين بلعز ،التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014
50. سباع خميسي ، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية —حالة الجزائر–،رسالة ماجستيير، جامعة الجزائر3،2012/ 2013.
51. عريبي مريم ،أثر سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ، مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013.
52. فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوروبي نموذجا"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2015/2014.
53. فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012،رسالة ماجستير، جامعة سطيف،2014/2013.
54. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.
55. فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية ، دراسة حالة الجزائر منذ 1994،أطروحة دكتوراه ، ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
56. كمال بن موسى، من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة، معهد علوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 1996.
57. مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة ما بين 1970– 2001 ،رسالة ماجستيير، جامعة ورقلة،2006/2005.
58. يحي مخالدي، مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على النظام الجمركي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تجارة و تسيير دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2014.

- **المجلات المتخصصة و التقارير:**

59. أحمد الكوزا، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، العدد :73،2008.
60. أحمد طلفاح ، منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونج كونج ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 2006 .
61. أقاسم قادة ، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994 ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 04، 2013.
62. بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد: 06 ،2008.
63. بطاهر علي، سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول،2004.
64. بن موسى كمال، أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد:01،2010.
65. ثناء أبازيد ، مُحَمَّد محمود،حسان مُحَمَّد دروبي،أثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سورية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 33 ،العدد5، 2011.
66. جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد 11، 2012،
67. حفيظ فطيمة،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(تونس والمغرب والجزائر)في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50،ربيع2010 .
68. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد11،جانفي،2014.
69. دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012 1980،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الثاني2015.
70. رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 15، 2013
71. زعباط عبد الحميد، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد:03، 2004.

72. سمية زيرار، بشير الزغبي، طالب عوض، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية المجلد 36 ،العدد 2 ، 2009.

73. شهر زاد زغيب وليلى عيساوي، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، العدد:4،ماي 2003.

74. صالح تومي وعيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، العدد04، 2006.

75. عبود زرقين وتوايتية الطاهر، الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون،2015.

76. عبد الغفار غطاس، مُحَمَّد زوزي ، عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (1980-2011)،مجلة الباحث ،العدد15،2015

77. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8،2010.

78. عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله ،أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، 2005.

79. فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة ، العدد24، 2012

80. فاروق العربي ،جدلية النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية المخاطر والفرص ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر 3، العدد 6،2016.

81. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد:11،2012.

82. قادري علاء الدين، فيلالي بومدين ،تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة ،الجزائر ، العدد1،2013

83. مُحَمَّد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ، العدد: 01،2002

84. موسوس مغنية ، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ،العدد 11

85. ناصر دادي عدون، متناوي مُحَمَّد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث ، عدد: 03، 2004.

- **الملتقيات و المؤتمرات:**

86. تقرير صندوق النقد الدولي أفاق الاقتصاد العالمي ، توقعات من طرف الصندوق ،2012.
87. مُحَمَّد قويدري، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002.
88. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات 2016/2015، التقرير السنوي رقم8 ،أفريل، 2015.

- **القوانين و التشريعات:**

89. الحوصلة الاحصائية 1962-2011 الديوان الوطني للإحصائيات ، فصل التجارة الخارجية.
90. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الأول لسنة 2004.
91. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 06 الصادرة بتاريخ: 14 أفريل 1990 م.
92. الجريدة الرسمية رقم:47 الصادرة بتاريخ: 20 أوت 2001 م.
93. قانون المالية لسنة 1986 م.
94. القانون رقم: 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، و المتضمن قانون المالية لسنة 1996.
95. المادة 122 من قانون المالية لسنة 1992 م.

ثانيا–باللغات الأجنبية:

1. ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit
2. Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, concepts de base et Questions essentielles, 2 ed, OPU, Alger, 1993.
3. Bertil Ohlin, Interrégional and International Trade, 1933.
4. CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999.
5. David Hum, political Discourses, London ,1752.
6. David Ricardo, The principales of political Economy and Taxation, London, 1817.

7. Giorgia Albertin and Amina Lahreche ,(both MCD); and Sami Ben Naceur (ICD). International Monetary Fund Country Report No. Washington, February 2013
8. Groupe de journalistes : Algérie 30 ans, situation économique : Bilans et perspectives, ANEP, Alger 1992.
9. JohnJ ,McCusker ,History of world tarde since 1450 , Thomson Gale, USA ,2006.
10. Leontief, Domestic production and Foreign Trade, The American Capital Position Re-examined sep.1953, reprinted in Economia International, 1954.
11. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
12. MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002
13. Mohammed Tayeb MEDJAHED, le droit de L'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, HOUMA Edition, ALGER 2008.
14. Mounir Khaled BERRAH**,** Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013, publication de l'Office National des Statistiques Juillet 2014
15. M.posner, international trade and technical change,oxford economic papers N°03, oct 1961.
16. R.Vernon, International Investment and International trade in the product cycle.
17. YadwigaForowicz, Economies International, Beau chemin, canada, 1998.

ثالثا- المصادر الالكترونية:

1. http://ar.wikipedia.org
2. http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures.
3. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8e3d194f-ed92-4161-8b35-3d1ed8a133f3
4. Www.joradp.dz
5. www.douane.gov.dz
6. https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact4_f.htm
7. http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/organigram_f.pdf
8. https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm#top
9. www.bank-of-algeria.dz
10. http://www.gcc-sg.org/ar-
11. sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/1465205319.pdf
12. http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-1.pdf

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،بحيث تم التطرق في الجانب النظري إلى التجارة الخارجية بين تحديات التحرير ومتطلبات التنمية الاقتصادية،كما تم أيضا تناول تطور التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة ،وذلك من خلال رصد أهم التوجهات العالمية المعاصرة نحو تحرير التجارة العالمية.

هذه الدراسة قامت بتحليل الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية ، حيث تناولت الآثار الايجابية و السلبية المتمخضة عن سياسة التحرر التجاري على أداء الاقتصاد الوطني ، ليخلص البحث إلى النتائج التي توضح أسباب تعارض المواقف إزاء ديناميكية تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة من جهة، وضعف المسار التنموي المرتكز على الريع الطاقوي (المرض الهولندي)من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، متطلبات التنمية الاقتصادية ، المنظمة العالمية للتجارة، أداء الاقتصاد الوطني.

Résumé :

L’objectif de cette recherche est d’étudier l'impact de la libéralisation du commerce extérieur sur le développement économique à la lumière de l'adhésion attendue de l’Algérie à l'organisation mondiale du commerce.

La partie théorique est consacrée à la libéralisation du commerce extérieur entre les défis et les exigences du développement économique, a également abordé l’évolution de la libéralisation de commerce dans le cadre de l'organisation mondiale du commerce à travers les grandes tendances mondiales contemporaines en matière de la libéralisation du commerce mondial.

Cette étude cherche aussi à analyser les effets attendus de la libéralisation du commerce extérieur sur le développement économique à la lumière de l'adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale, où nous avons abordé les effets positifs et négatifs qui ressortent de la politique de libéralisation du commerce sur la performance de l'économie nationale.

Les résultats montrent que les causes de distinction des points de vue vis à vis la dynamique de la libéralisation de commerce dans le cadre de l'organisation mondiale du commerce d'une part, et la faiblesse du chemin de développement basé sur la recette pétrolière (maladie hollandaise) d'autre part.

Mots clés : Commerce extérieur, les exigences du développement économique, l'organisation mondiale du commerce, la performance de l'économie nationale.